

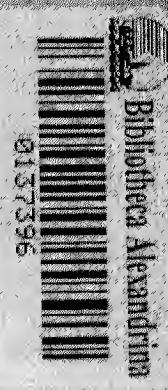
حُرْمَةُ الْمَالِ الْعَام

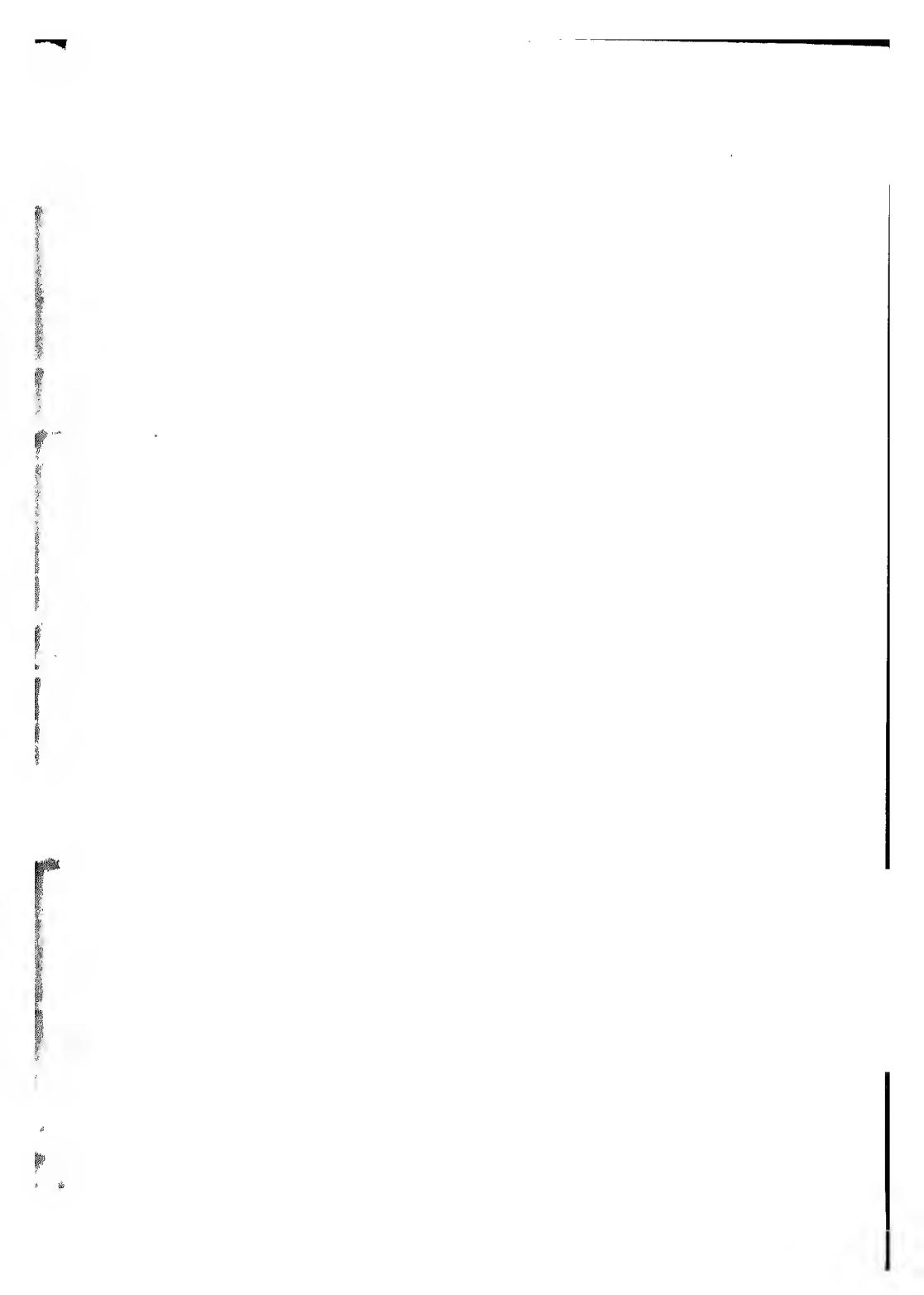
في ضَوْءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ



أَفْدَاد

دِرْ حَسَنْ حَسَنْ شَحَادَة





جُرْمَةُ الْمَالِ الْعَامِ
فِي
صَنْوَهِ الشَّرْعَيْةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

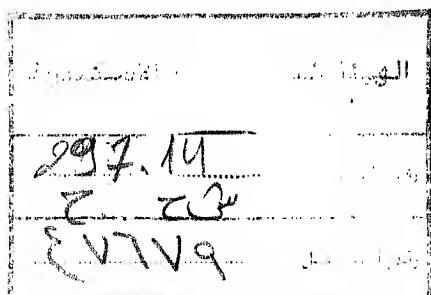
﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ صدق الله العظيم.

[البقرة : ١٢٧].

٢٩٧١٤

١
٢

حُرْمَةُ الْمَالِ الْعَامِ فِي ضَوْءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ



إعداد

د. حسين حسين شحاته

أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر
محاسب قانوني وضريبي ضرائب

الكتاب : حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية

المؤلف : أ. د. حسين حسين شحاته

رقم الطبعة : الأولى

تاريخ الإصدار : صفر ١٤٢٠ هـ - يونيو ١٩٩٩ م

حقوق الطبع : محفوظة للناشر

الناشر : دار النشر للجامعات

رقم الإيداع : ٩٩ / ٨٤١٣

الترقيم الدولي : ٩٧٧ - ٠١٦ - ٣١٦ - ٥

دار النشر للجامعات - مصر
ص . ب ١٣٠ محمد فريد - ١١٥١٨ القاهرة ت: ٢٩٢٧١٢٧

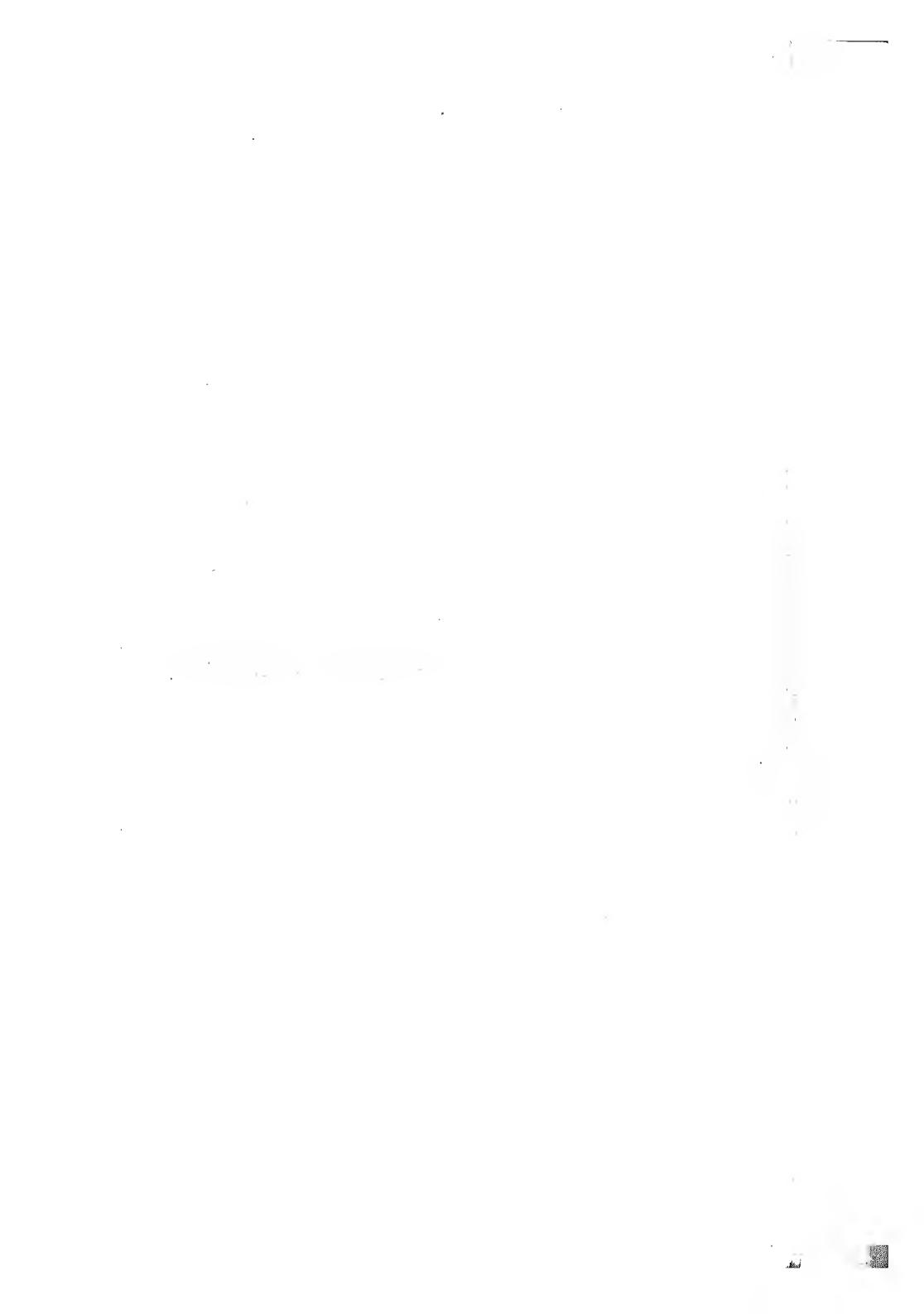
محتوى الكتاب

٩	• فاتحة الكتاب
١٣	• تقديم عام
١٧	• الفصل الأول : طبيعة المال العام في الإسلام
١٩	تمهيد
١٩	١ / ١ - مفهوم المال العام
٢١	١ / ٢ - مشروعية المال العام
٢٤	١ / ٣ - خصائص المال العام
٢٥	١ / ٤ - نطاق المال العام
٢٧	١ / ٥ - نماذج من المال العام
٣١	• الفصل الثاني : حرمة وحماية المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية
٣٣	تمهيد
٣٤	٢ / ١ - حاجة المال العام إلى الحماية
٣٥	٢ / ٢ - حرمة الاعتداء على المال العام

٥٤	٣ / ٢ - دور الدولة في حماية المال العام
٥٧	٤ / ٢ - نماذج لحماية المال العام في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين
٦٧	● الفصل الثالث: المنهج الإسلامي لحماية المال العام
٦٩	تمهيد
٧٠	١ / ٣ - دور القيم والأخلاق في حماية المال العام
٧٦	٢ / ٣ - دور التفقه في شرع الله في حماية المال العام
٨٠	٣ / ٣ - دور التوثيق (الكتابة والشهاد) في حماية المال العام
٨٥	٤ / ٣ - دور الأجهزة الحكومية في حماية المال العام
٨٨	٣ / ٥ - دور الأجهزة النيابية في حماية المال العام
٩١	٣ / ٦ - دور الأجهزة الشعبية في حماية المال العام
٩٧	● الفصل الرابع: وصايا إسلامية إلى العاملين على المال العام
٩٩	تمهيد
١٠١	٤ / ١ - وصايا من القرآن الكريم حول المال وحرمة ٤ / ٢ - وصايا من السنة النبوية حول المال وحرمة
١٠٥	

٤ / ٣ - وصايا عن الخلفاء الراشدين والفقهاء حول المال	
١١١ وحرمه	
٤ / ٤ - وصايا عشر إلى العاملين على المال العام	١٢٠
٤ / ٥ - أدعية مأثورة تقال عند التعامل مع المال العام	١٢٤
• خاتمة الكتاب	١٢٨
• قائمة المراجع على المال العام	١٣١
• كتب للمؤلف	١٣٥

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



فاتحة الكتاب للمؤلف

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَهْنَاهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شَرِّ رُوْبَرْتْ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
النَّبِيِّ الْأَمِيِّ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ لِهُدَى الْعَالَمِينَ خَلْقَهُ، فَأَرْسَلَهُ لِلنَّاسِ جَمِيعًا
مَعْلَمًا وَقَائِدًا وَحاكِمًا، لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى
صَرَاطِ مُسْتَقِيمٍ. وَبَعْدَ :

لَقَدْ أَمْرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِحُمَّايةِ الْمَالِ الَّذِي جَعَلَنَا مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ،
وَحَرَّمَ الاعْتِدَاءَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ قَوْمُ الْحَيَاةِ، وَمِنْ مُوجَبَاتِ عِبَادَةِ اللَّهِ وَإِقَامَةِ
فَرَائِضِهِ، وَأَكَدَ عَلَى ذَلِكَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «نَعَمْ الْمَالُ الصَّالِحُ
فِي يَدِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ»، وَقَالَ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ
وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ».

وَمِنَ الظَّاهِرِ الْبَارِزَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الاعْتِدَاءُ عَلَى الْمَالِ الْعَامِ سَوَاءً
أَكَانَ مَلْكًا لِلْدُّولَةِ بِصَفَتِهِ الْمَعْنُوَيَّةِ أَوْ لِمُجْمُوعَةِ مِنَ النَّاسِ مِثْلِ مَالِ
الْجَمِيعَاتِ وَالْهَيَّاتِ وَالْمَرَاكِزِ وَالْنَّقَابَاتِ... . وَمَا فِي حُكْمِ ذَلِكَ، وَمِنْ
صُورِ هَذِهِ الاعْتِدَاءَتِ الْمُعْرُوفَةِ الْآنَ: السُّرْقَةُ، وَالْأَخْتِلَاصُ، وَالْغَلَّ،
وَخِيَانَةُ الْأَمَانَةِ، وَالرُّشُوةُ، وَالْإِتَّلَافُ، وَعَدْمِ إِتقَانِ الْعَمَلِ، وَإِضَاعَةِ
الْوَقْتِ وَالتَّرِيعِ مِنَ الْوَظِيفَةِ، وَاستِغْلَالِ الْمَالِ الْعَامِ لِأَغْرَاضِ سِيَاسِيَّةٍ

حربيّة فشوية، والإسراف والتبذير.. وغير ذلك من صور الضياع.

ومن الأسباب المؤدية إلى الاعتداء على المال العام ضعف العقيدة وسوء الخلق والجهل بالحلال والحرام، وعدم تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وضعف النظم والأجهزة المنوطه بحمايته، وتقصير ولى الأمر في القيام بالمسؤوليات التي حمله الله إياها. وفي هذا المقام نذكر قوله عمر بن الخطاب : «لو أن بغلة عشرت بالطريق في العراق لسئل عنها عمر لم تمهد لها الطريق ».

ويترتب على الاعتداء على المال العام جرائم خطيرة وسلبيات شتى من أهمها الفساد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي أصاب الناس والمجتمع والأمة الإسلامية، وأصبحت الحياة ضنكًا لا أمان ولا استقرار، بل خوف وقلق... وهذا بسبب البعد عن شرع الله عز وجل.

ولقد استشعرت بهذا الخطر العظيم (الاعتداء على المال العام) مثل أى مسلم، وذلك من خلال ممارستى لهنرى الوظيفية: محاسب قانونى ومحاسب ومستشار مالى لعديد من شركات القطاع العام والمصالح الحكومية والجمعيات والنقابات والنواوى والهيئات، ومن خلال احتكاكاتى بصفتى مواطنًا لصالح وأعمال مع العاملين على المال العام فى كثير من الواقع، ومن خلال اختيارى كمستشار وعضو لجان تحكيم ودية فى كثير من المزاcعات التى تتعلق بالمال بصفة عامة، لذلك رأيت من الضروري بيان الحكم الشرعى لمن يعتدى على المال العام، والعقوبات التى قررتها الشريعة وسبل حماية هذا المال، وأن

أعد كتاباً يتضمن بعض المعرفة والإشارات والتوصيات الإسلامية
أقدمه إلى من يتعاملون مع المال العام والقائمين عليه، لعله يذكرهم
بالتنديد والعقاب الشديد لمن يُقدم على جريمة الاعتداء على المال
العام سواء أكان حاكماً أو محاكوماً، وزيراً أو خفيراً. ولقد قوئي لدى
عزيمة إعداد هذا الكتاب العديد من الإخوة الأفاضل والزملاط الكرام،
فجزاهم الله عنى كل خير وتقبل الله جهادهم وبارك في دعوتهم التي
من غايتها جعل كلمة الله العليا وتطبيق شرع الله وإصلاح الدنيا
بالدين بالحكمة والموسطة الحسنة.

وأنتهز هذه المناسبة بأن أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجزي خيراً
صاحب فكرة هذا الكتاب أبو محمد إبراهيم شرف وكل من عاون في
كتابته ومراجعته من الناحية الشرعية ومن قدم لى النصائح
والإرشادات.

كما أقدم الشكر لأهلى وأولادى الذين يشجعوننى دائماً بكافة
الوسائل والسبيل في البحث والدراسة لإعداد كتب تتضمن علمًا
ينتفع منه، فجزاهم الله عنى خير الجزاء، وجعل لهم نصيباً من
الثواب.

اللهم إن هذا العمل ابتغاء وجهك فتقبله مني، وما أريد به إلا
الإصلاح ما استطعت، فهذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة، ربنا
تقبل منا إنك أنت السميع العليم، والحمد لله أولاً وآخرًا....

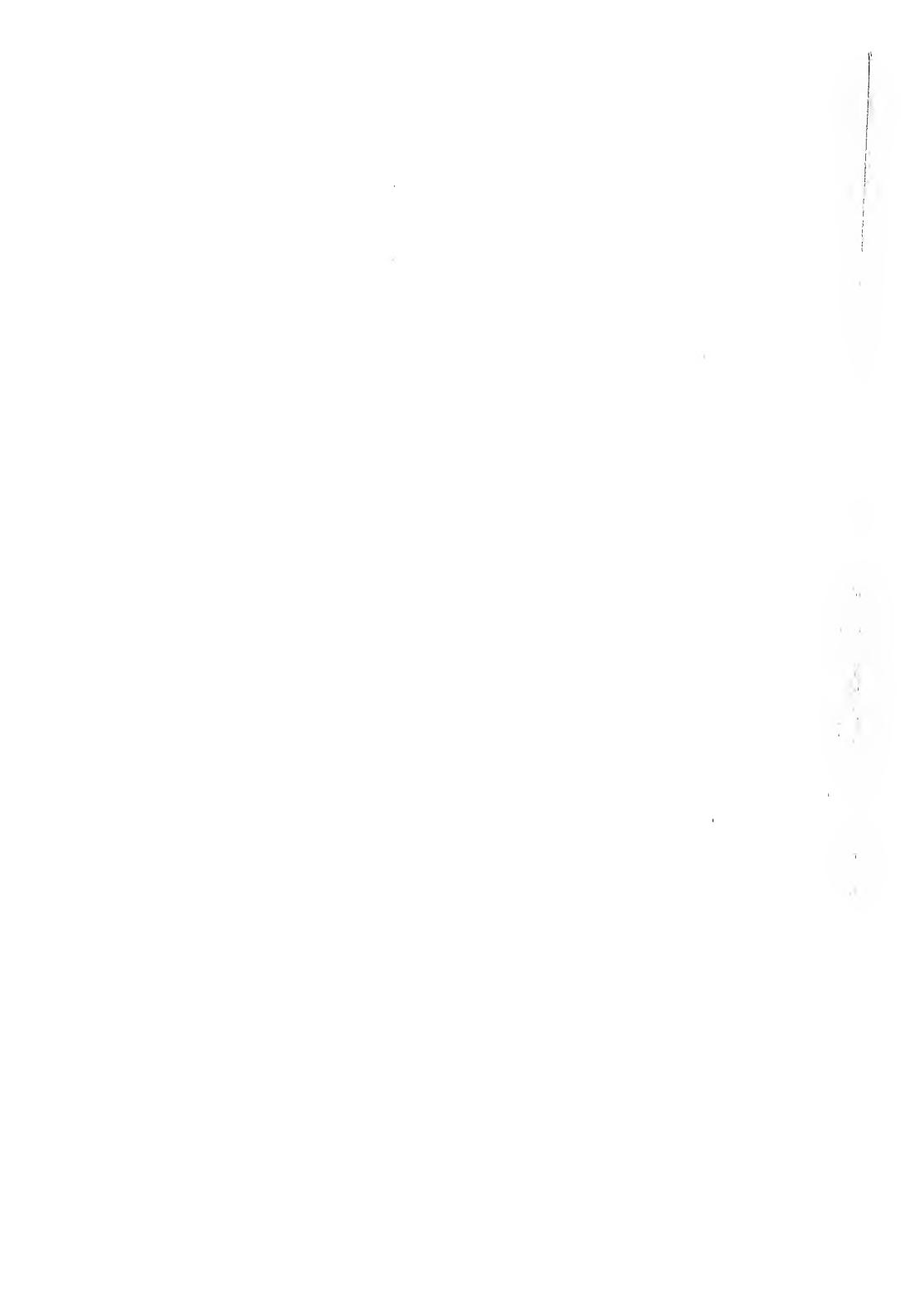
المؤلف

القاهرة المحرم ١٤٢٠ هـ

دكتور حسين شحاته

مايو ١٩٩٩ م

الأستاذ بجامعة الأزهر



موضع الكتاب

تقديم عام

المال قوام الحياة، و من أهم أساليب تعمير الأرض لتعيين الإنسان على عبادة الله سبحانه و تعالى المالك الحقيقي لهذا المال، وقد أمرنا الله عز وجل بالمحافظة عليه وتنميته، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : «**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً**» [النساء : ٥].

وأمر الرسول ﷺ للإنسان بان يدافع عن ماله، وإن قُتلَ في سبيل ذلك فهو شهيد، لقد ورد عنه ﷺ : «**وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**» (متفق عليه).

ومن مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ المال، فقد قال الإمام الغزالى : (إن مقصود الشارع من الخلق خمسة: أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما لا يضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة).

ولقد استخلف الله عز وجل بعض الأفراد على المال، ومن هنا نشأت الملكية الخاصة، كما استخلف الناس جمیعاً على بعض المال،

فنشأت الملكية العامة أو المال العام، وإن كان الفرد يبذل ما في وسعه للمحافظة على ماله الخاص، فإن الناس جميعاً مكلفو بالمحافظة على المال العام، حيث إن نفعه يعود عليهم جميعاً دون أن يستأثر أحد به لنفسه.

ويعتبر ولـي الأمر (الحاكم) مكلف من قبل الله بضبط وحماية المال العام بما له من سلطان وأجهزة مختلفة، ويسأل أمـام الله عز وجل عن ذلك ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : «**الَّذِينَ إِنْ مَكَثُوا هُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزُّكَارَةَ وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**» [الحج : ٤١].

وقد ورد بالحديث الشريف قول الرسول ﷺ : «**كُلُّكُمْ راعٍ وَكُلُّكُمْ مُسْئُولٌ عَنْ رَعِيَتِهِ**» (مسلم).

ولقد وضعت نظم وأنشئت أجهزة واستخدم العديد من الوسائل من قبل الدولة للرقابة على المال العام، والتي تعمل في ضوء مفاهيم وأسس الرقابة المتعارف عليها في الفكر التقليدي، ولكنها مازالت قاصرة، لأنها تفتقر إلى القيم الروحية والأخلاق الحسنة والسلوك السوى، والتي تمثل الباعث والدافع الذاتي لحماية المال العام والمحافظة عليه.

ولقد اهتمت كافة الأديان السماوية بمسألة القيم الإيمانية

والأخلاق ودورها في الحافظة على المال بصفة عامة والمال العام بصفة خاصة، وكان لها دورها البارز في فعالية نظم ووسائل الرقابة في صدر الدولة الإسلامية، وتوجد صحوة معاصرة في هذا الاتجاه بعد فشل النظم التقليدية الوضعية.

ويدور هذا الكتاب حول بيان حرمة الاعتداء على المال في ضوء الشريعة الإسلامية وعرض المنهج الإسلامي لحمايته من يتعدى عليه سواء بالسرقة أو الاختلاس أو الغصب أو الغش أو التندليس أو المقامرة... وما في حكم ذلك، وتأصيل ذلك بأدلة من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء ومن التطبيق في صدر الدولة الإسلامية.

* مقاصد الكتاب :

يهدف هذا الكتاب إلى تحقيق مجموعة من المقاصد من أهمها ما يلى:

- بيان اهتمام الإسلام بالمال العام وإبراز دوره الهام في تحقيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع والأمة الإسلامية.
- إبراز خصائص المال العام في الإسلام ونطاقه ونماذج منه كما كانت مطبقة في صدر الدولة الإسلامية.
- بيان حرمة الاعتداء على المال العام بأدلة من القرآن والسنة النبوية الشريفة والفقه.

- بيان مسئولية دور الدولة في حماية المال العام في ضوء التشريع الإسلامي، وكيف طبق ذلك في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ومن الاهم بإحسان من بعدهم.
- وضع إطار مقترن لحماية المال العام في ضوء المنهج الإسلامي مع التركيز على الوسائل والأجهزة.

* * *

الفصل الأول

طبيعة المال العام في الإسلام

تمهيد

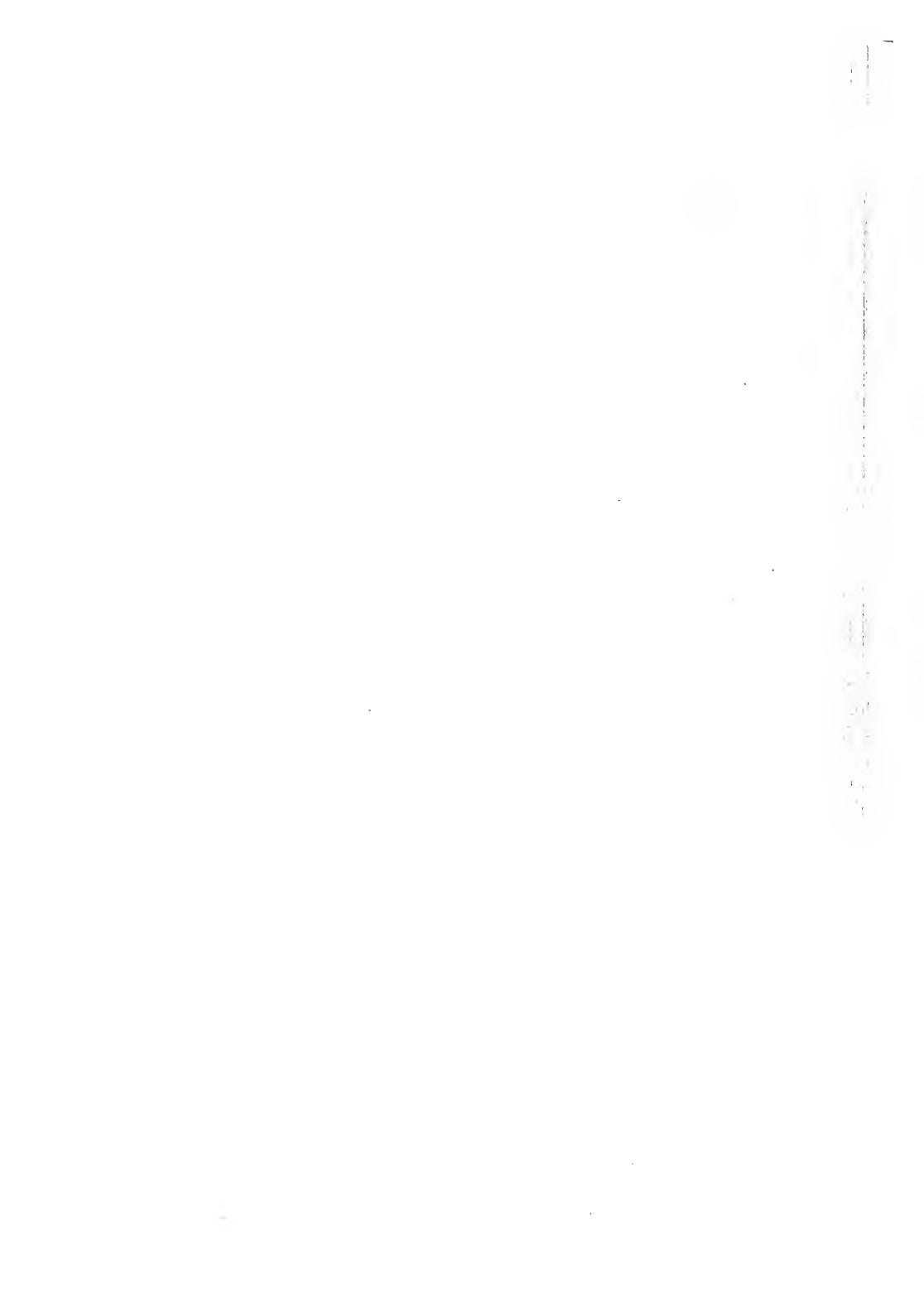
١ / ١ - مفهوم المال العام

٢ / ١ - مشروعية المال العام

٣ / ١ - خصائص المال العام

٤ / ١ - نطاق المال العام

٥ / ١ - نماذج من المال العام



تمهيد :

المال خلق من خلق الله عز وجل، وهو قوام الحياة، ووسيلة تعين الإنسان على عمارة الأرض لتيسير له عبادة الله وحده المالك الحقيقى للمال والخالق للإنسان، ولا يجوز للإنسان أن يكون أسيراً أو عبداً لهذا المال من دون الله .

وللإسلام نظرته المتميزة إلى المال، تختلف عن الفلسفات الوضعية رأسمالية كانت أم اشتراكية .. فهناك الملكية الخاصة، والملكية العامة، ولكل منها دور هام في الحياة، ولا يجوز أن يطغى أحدهما على الآخر.

ولقد اهتم الناس بالملكية الخاصة أكثر من الملكية العامة، وترتبط على ذلك اعتداءات شتى، أحدثت خللاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .. ويطلب الأمر بيان مشروعية المال العام وخصائصه ونطاقه .. لأن هذا كلها من مقومات بيان حرمة ووسائل حمايته، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

١ / ١ - مفهوم المال العام في الإسلام

يقصد بالمال العام أن تكون ملكيته للناس جميعاً أو لجامعة منهم، ويكون حق الانتفاع منه لهم، دون أن يختص به أو يستغله أحد لنفسه. أي يكون الانتفاع لموضوع المال العام لجميع أفراد الأمة أو

لجميع أفراد جماعة معينة، دون أن يكون للفرد اختصاص، ولا يتجاوزه إلا إذا تعارض انتفاعه مع انتفاع غيره من هؤلاء الأفراد، فعند ذلك يرد إلى مشاركة غيره في الانتفاع على أساس من المساواة والعدل، حيث لا يمنع انتفاع أحدهما من انتفاع الآخر»^(١).

ويقسم المال العام إلى نوعين هما:

١- أموال عامة مملوكة للدولة بصفتها شخصاً معنوياً أو اعتبارياً، ويجوز لولي الأمر التصرف فيه من أجل المصلحة العامة، بشرط أن يكون ذلك مطابقاً لاحكام الشرع، ومن أمثلة ذلك: الزكاة والغنائم «الفئ» والجزية والخراج إلا إذا فقد أصحابها، ولهذه الأموال مصارفها الشرعية.

٢- أموال عامة مخصصة لمجموع أفراد الأمة أو لجماعة ويكون الانتفاع منها حسب الحاجة، ويتولى إدارتها ولـى الأمر أو مجموعة من الأفراد تحت إشراف الدولة حسب أحكام الشرع، ومن أمثلة ذلك: المرافق العامة، والموارد الطبيعية، وأموال الوقف، وأموال الجمعيات، وأموال النقابات، وأموال النوادي، وما في حكم ذلك.

وهناك تسميات مختلفة للأموال العامة منها على سبيل المثال: الملكية العامة، الأموال الأميرية، القطاع العام .. ، ولكن التسمية

(١) د. عبد الحميد البعلـى، «الملكية وضوابطها فى الإسلام» مكتبة وهبة ، ١٩٨٥ م، صفحة ٩٠.

الشائعة هي المال العام أو الملكية العامة، وسوف نختار في هذه الدراسة مصطلح المال العام، وعندما تذكر الملكية العامة فإنه يقصد بها المال العام^(١).

١ / ٢ - مشروعية المال العام في الإسلام

المال العام مشروع بأدلة من الكتاب والسنة ولجماع الفقهاء.. فلقد ورد في القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَمَا لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

ويستنبط من هذه الآية الكريمة أن لا يكون المال تحت إمرة قلة من الناس دون غيرهم، بل للغير حقوق فيه.

ولقد اعتمد عمر بن الخطاب في تفسير هذه الآية على عدم توزيع سواد العراق وجعلها ملكية عامة ينتفع منها الأجيال المتعاقبة.

كما ورد عن رسول الله ﷺ: «ال المسلمين شركاء في ثلاثة: الكلأ والماء والنار» [رواه أبو داود]، وفي رواية أخرى زيد عليها الملح. وهذه النماذج ذات منفعة عامة يمكن القياس عليها وليس على سبيل الحصر. ومن الأدلة على مشروعية المال العام من السنة الفعلية، ما فعله

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- محمد البهى الحولى، «الثروة فى ظل الإسلام»، دار القلم، ١٩٤٠ م، ١٩٨١.
- د. حمد العبد الرحمن الجنيدل، «نظريّة التملك في الإسلام»، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
- د. عبد الله المصلح، «الملكة الخاصة في الإسلام»، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٢ م.

رسول الله ﷺ من قسمة غنائم خيبر نصفين، جعل أحدهما للنواب والوفود التي تفد على المسلمين، والنصف الآخر ورده على المجاهدين وغيرهم، كما حمى رسول الله ﷺ قطعة أرض لخييل المسلمين التي يُحملون عليها حين يغزون في سبيل الله. فقد حمى النقيع لهذا الغرض:

ولقد فعل ذلك عمر بن الخطاب في سواد العراق كما سبق البيان، وقال قوله المشهورة: «ما من أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو أمنعه، ومن أراد أن يسأل عنه فليأتني فإن الله تعالى يجعلني له خازنا وقاسما»^(١).

ولقد أجمع الفقهاء على مشروعية الملكية العامة، ولكن اختلفوا حول الأشياء التي تدخل في نطاقها.

فعلى سبيل المثال قال الفقهاء، إن معادن الأرض مثل النفط والخدييد والمنجنيز والقار.. تدخل في نطاق الملكية العامة، فيرى ابن قدامة أن المعادن الظاهرة، وهي التي يتوصّل إلى ما فيها من غير مؤونة ينتابها الناس وينتفعون بها كالملح والماء والكبريت والقار والمومياء والنفط والكحول والياقوت وأشباه ذلك، لا تمتلك بالإحياء، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ولا احتجازها دون المسلمين لأن فيه ضرراً بال المسلمين وتضييقاً عليهم..^(٢).

(١) أبو عبيدة بن سلام، «الأموال»، صفحة ٤١٣ - ٤١٤.

(٢) ابن قدامة، «المغني»، نقلًا عن محمد البهري، مرجع سابق، صفحة ٩٩.

ولقد ورد عن الكاساني قوله : « وأرض الملح والقار والنفط ونحوها مما لا يستغني عنها المسلمون ، ولا يجوز للإمام أن يقطعها لأحد فهي حق لعامة المسلمين ، وفي إقطاعها إبطال حقهم وهذا لا يجوز » (١) .

ويقول الشافعى رضى الله عنه : « ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان : أحدهما ما يجوز أن يملكه من يحييه وذلك مثل الأرض .. والثانى ما تطلب المنفعة منه نفسه كالمعادن الظاهرة والباطنة كلها من الذهب والفضة والتبر فالمسلمون فى هذا شركاء وهذا كالنبات لا يملكه أحد » (٢) .

من الأدلة الشرعية السابقة يتبيّن نظرية الإسلام إلى الملكية العامة أو إلى المال العام ، فهو مرتبط بمصالح المسلمين العامة ، ودرء الضرر عنهم .

ولقد أفرد الفقهاء أبواباً وفصولاً للمال العام والملكية العامة تناولوا فيها مفهوم المال العام وخصائصه ونظامه والقواعد والاحكام الشرعية التي تضبطه ، وأنواع الحدود والعقوبات التي توقع على من يعتدي عليه ، ومسؤولية ولی الأمر في حماية المال العام على النحو الذى سوف نبيّنه في صفحات هذا الكتاب .

(١) الكاساني ، « بدائع الصنائع » ، الجزء الخامس ، صفحة ٥١٦ .

(٢) « روضة الطالبين في فقة الشافعية » ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٨ .

١ / ٣ - خصائص المال العام في الإسلام

يتسم المال العام في الإسلام بمجموعة متميزة من الخصائص مستنبطة من كلام الفقهاء تميزه عن المال الخخاص من أهمها ما يلى: (١).

١- المالك الحقيقي لأعيان ما يقع في نطاق المال العام هو الله سبحانه وتعالى، مصداقاً لقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وأن ما على الأرض لأهل الأرض، ولقد اختص جزءاً منه لمنافع الناس جميعاً، فهو خالق الناس وهو رازقهم وما عليهم إلّا أن يسعوا في الأرض، مصداقاً لقوله: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاطِكُوهَا وَكُلُّوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ التُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥].

٢- إن حق الانتفاع والاستغلال في أعيان المال العام للجماعة باعتبارها مؤلفة من أفراد ذوى أنصبة أزلية فيه، ولكل منهم كيانه الإنساني، فلقد خلق الله ما على الأرض للناس جميعاً لتقييم حياتهم أفراداً وجماعات.

٣- إن موضوع المال العام من صنع الله عز وجل أو من صنع الإنسان الذي يعمل بأمره سبحانه وتعالى، وهو مسخر لجميع الناس بلا

(١) محمد البهى المخولى، «الثروة في ظل الإسلام»، دار الاعتصام صفحة ٩١ وما بعدها - يتصرف.

- الدكتور عبد السلام العبادى، «المملکية في الشريعة الإسلامية»، صفحة ٢٥٨، يتصرف.

تمييز لفرد على فرد، أو لجيل على جيل، ومن أمثلة ذلك الانهار، والبحار، والكلا، والمعادن، والنار، وما في حكم ذلك.

٤- يحصل الإنسان على منفعة موضوع المال العام عادة بدون مشقة أو تضحيه أو عن特، فهي مسخرة بـإذن الله له، ومثال ذلك الكلا والماء والنار والملح والمعادن والطرق والجسور وغير ذلك من المرافق.

٥- لا يجوز الاعتداء على المال العام من أي فرد أو جماعة، وحمايته من مسئولية ولـى الأمر وكذلك من المسلمين جميعاً وفقاً لمبدأ أو قاعدة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٦- من حق الناس جميعاً الانتفاع من المال العام حسب الضوابط التي يضعها ولـى الأمر، والمستنبطـة من أحكـام ومبادـئ الشريـعة الإسلامية.

١ / ٤ - نطاق المال العام في الإسلام

يتسع أو يتضيق نطاق المال العام حسب الزمان وطبيعة الأموال، والتي تتغير على مدى العصور، بل كل مال في الظاهر صالح لأن يكون ملكاً خاصاً للأفراد أو ملكاً عاماً للأمة الإسلامية أو للناس جميعاً؛ ولكن هناك مؤشرات أو معايير عامة يمكن الاسترشاد بها لتحديد نطاقه، من أهمها ما يلى:

- معيار الانتفاع الجماعي من المنتج أو الخدمة الناتجة من أعمالـان موضوعـ المال العام ولـقد سبق بيان ذلك تفصـيلاً عند بيان مفهـوم

المال العام.

- ٢- معيار الأولويات الإسلامية، بأن تقع الملكية العامة في مجال الضروريات وال حاجيات التي لا يقبل الناس على إنتاجها، ففي هذه الحالة يجب على الدولة أن تتولاها بالعناية والحماية والتنظيم والرقابة حتى تضمن توافرها للناس باعتبارها من فروض الكفاية.
- ٣- معيار درء الضرر العام الذي قد ينجم عن قيام الأفراد بالسيطرة على نشاط ما، وقيام الدولة به لتحقيق مصالح المسلمين.
- ٤- معيار منع احتكار الأفراد لما فيه منفعة معتبرة للناس حتى لا يضيق عليهم أو يغلب عليهم الأسعار أو يهدد أمن الوطن.
- ٥- معيار الموازنة بين المصالح الفردية والمصالح العامة، فلا يجوز أن تطغى المصالح العامة على مصالح الفرد وطموحاته وحافزه للعمل والإنتاج والتملك، كما لا يجوز أن تطغى مطامع الفرد على ضروريات و حاجيات المجتمع.
- ٦- في معظم الأحيان يكون موضوع المال العام ذا نفع ضروري وحاجي للناس جمِيعاً ولا يقع في مجال الكماليات، ولا يجوز لأحد بيع فضلها إذا كانت في ملكه، بل يوزعه «الفضل» على من يحتاجه، وما روى في هذا المقام أنه كان لعبد الله بن عمرو ابن العاص أرض واسعة بالطائف، فكتب إليه قيم [المسئول عن زراعتها] تلك الأرض أنه قد سقاها، وفضل من الماء فضل يطلب

الناس شراءه بثلاثين ألفا، فكتب إليه عبدالله بن عمرو بن العاص: إني قد سمعت رسول الله ﷺ «ينهى عن بيع فضل الماء»، فإذا جاءك كتابي هذا فاسق نحلك وزررك وأصلك، وما فضل فاسقٍ جيرانك الأقرب فالأقرب والسلام.^(١)

ولقد ورد في الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا فضلاً الكلأ» [رواوه البخاري]، ومن فقه هذا الحديث أنه إذا كان لأحد كلأ، له الأولوية بالانتفاع به، فإن فاض يكون للغير الانتفاع به.^(٢).

ويلاحظ أن هذه المعايير متداخلة مع بعضها البعض بحيث تعطي إطاراً متكاملاً لما يدخل في نطاق المال العام، وما يخرج عن نطاقه حسب الأحوال على النحو الذي سوف نفصله في الصفحات التالية:

١ / ٥ - نماذج من المال العام في الإسلام

من أمثلة الأموال العامة في الإسلام والتي ينطبق عليها المعايير السابقة ما يلى :

- * دور العبادة والتعليم والعلاج والأيتام والمسنين والخدمات الاجتماعية المختلفة.
- * الطرق والجسور والقنطر والموانئ والمرافق العامة وما في حكم ذلك.

(١) أبو يوسف، «الخراج»، صفحة ٩٦.

(٢) ابن حزم، «المحلى»، الجزء الثامن، ٣٤٣.

- * مشروعات البنية الأساسية للمجتمع مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والانتقالات والصرف الصحي والشوارع والطرق وما في حكم ذلك.
- * الأراضي المختلفة المخصصة للمنافع العامة مثل الملاعب والأجران والساحات الرياضية.
- * المعادن المستخرجة من أرض عامة.
- * البحار والأنهار ومصافي المياه والترع والقنوات.
- * المشروعات ذات الطبيعة الأمنية الخاصة.

ويقاس على ما سبق في كل زمان ومكان، ويشار في هذه الآونة سؤال يحتاج إلى بحث.

هل يجوز أن تكون الملكية العامة في صورة مشروعات أو شركات اقتصادية؟

فقد دأبت معظم الدول في هذه الأزمنة إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وذلك بإنشائها العديد من المشروعات والشركات الاقتصادية كما هو الحال في معظم الدول التي تنتهج المذهب الاشتراكي والتي ترى أن ملكية معظم عوامل الإنتاج يجب أن تكون عامة، فهل هذا يدخل في نطاق معايير المال العام السابق بيانها.

يفرق في هذا الصدد بين المشروعات الإستراتيجية وبين المشروعات

التقليدية العادمة ، فيرى الفقهاء أنه يجوز للدولة أن تنشئ المشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية ، لأن هذا يدخل في نطاق المنافع العامة والضروريات وال حاجيات والأمن القومي ومن أمثلة ذلك^(١) :

- * مشروعات استخراج وتصنيع المعادن .
- * مشروعات المرافق العامة .
- * مشروعات التعليم والعلاج والرعاية الاجتماعية .
- * مشروعات الموانى والحدود .
- * مشروعات النظافة والصرف الصحي .
- * أى مشروع آخر يقع فى مجال الضروريات وال حاجيات ، ولا يقوم عليه الأفراد .

ولا يجوز للدولة أن تزاحم الأفراد فى المشروعات الاقتصادية التقليدية العادمة والتى لا يخشى من تملكها للأفراد أى أضرار على المجتمع ، ولقد أكد الفقهاء على ذلك من أنه : « لا يجوز للدولة أن تزاحم الأفراد فى المشروعات الاقتصادية وتضيق عليهم » ، ولقد رأينا فى بعض الدول أن الحكومة قد أنشأت مشروعات « ملكية عامة »

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى : عيسى أيوب البارونى ، « الرقابة المالية فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين منشورات جمعية الدعوة العالمية ليببيا ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ . م ١٩٨٦ /

تعمل في مجال تجارة السلع الاستهلاكية والقيام بالأعمال الحرفية البسيطة وهذا مخالف للمعايير السابق بيانها.

* خلاصة القول في طبيعة المال العام في الإسلام *

المال العام مشروع بأدلة من القرآن والسنّة والاجماع، ومن مقاصده تحقيق المنافع العامة ودرء المفاسد والمخاطر عن الناس، ويتعاون مع المال الخاص لتحقيق الخير للناس وللمجتمع وللأمة الإسلامية، ولا يجوز أن تطغى الملكية العامة على الملكية الخاصة، ولا العكس، لكل منهم مناطق وغايات.

ويقع على ولی الأمر مسؤولية حماية المال العام من الاعتداء عليه لأنّه من الولايات وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في الفصول التالية.

* * * *

الفصل الثاني

حرمة وحماية المال العام

في ضوء الشريعة الإسلامية

تمهيد

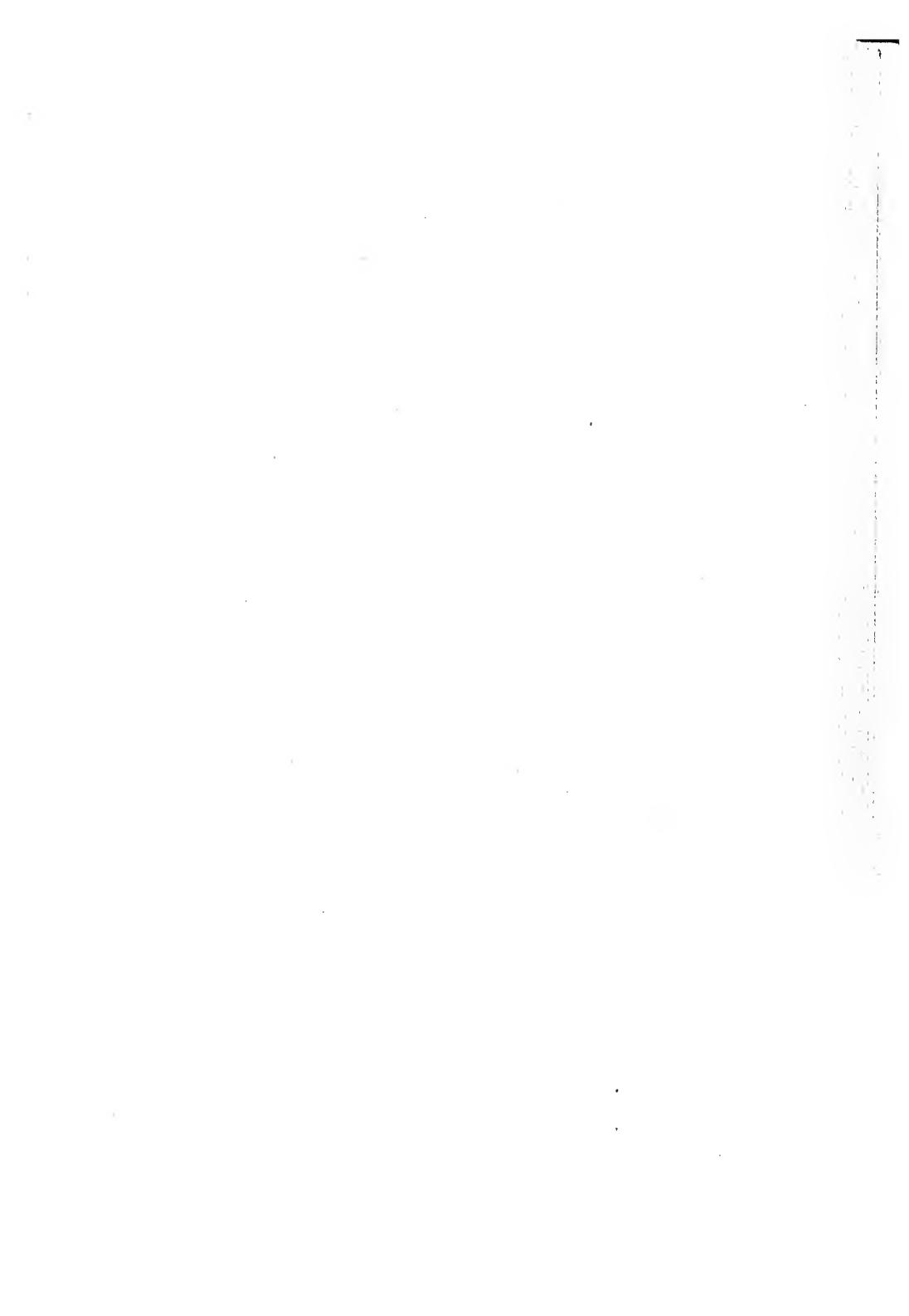
١ / ٢ - حاجة المال إلى الحماية.

٢ / ٢ - حرمة الاعتداء على المال العام.

٣ / ٢ - دور الدولة في حماية المال العام.

٤ / ٤ - نماذج لحماية المال العام في عهد الرسول ﷺ

والخلفاء الراشدين.



تمهيد

المال العام معرض للاعتداءات أكثر من المال الخاص، ومن صورها الشائعة: السرقة، والاحتلاس، والابتزاز، والاستغلال، والاستخدام بدون وجه حق والتربح من الوظيفة، والإتلاف، وتدنّي الجودة، وسوء الاستخدام ، وعدم سداد حقوق الدولة وما في حكم ذلك . وهذا يرجع إلى أن المسئول عن حماية المال العام جموع المسلمين فهم مسئولية شائعة، بينما المسئول عن حماية المال الخاص المالك الفرد الذي من فطرته حماية ماله ولو قُتِلَ في سبيل ذلك .

ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الاعتداء على المال العام، وفرضت الحدود ووضعت التعزيزات لمن تسول له نفسه القيام بذلك سواء كان حاكماً أو محكوماً في إطار ضوابط معينة.

كما يقع على ولی الأمر [الحاكم] في الدولة الإسلامية مسؤولية إدارة وحماية المال العام. من خلال النظم والإجراءات، وإنشاء الأجهزة اللازمة لذلك وقد طبق ذلك في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ومن تبعوهم بإحسان، وبذلك انخفضت نسبة الاعتداءات على المال العام، إذا ما قورنت بما هو واقع في الوقت المعاصر.

وترجع أسباب الاعتداءات على المال العام في الوقت المعاصر إلى ضعف القيم الإيمانية، وانتشار الفساد الأخلاقي والاجتماعي،

والاقتصادي والسياسي ، وعدم تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويختص هذا الفصل ببيان حرمة المال العام والحكم الشرعي لمن يعتدى عليه، وبيان دور الدولة في حمايته مع إعطاء نماذج لذلك من صدر الدولة الإسلامية.

١ / ٢ - حاجة المال العام إلى الحماية

الإنسان بفطرته يحب التملك ويبذل ما في جهده لحماية ماله الخاص، حتى لو وصل به الأمر إلى القتال، ولقد ورد عن رسول الله ﷺ : « ومن قُتِلَ دون ماله فهو شهيد » « متفق عليه » وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يارسول الله : أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : « فلا تعطه مالك » ، فقال : أرأيت إن قاتلني ، قال » فقاتلته : « قال : أرأيت إن قتلتني ، قال : « فأنت شهيد » ، قال : فإن قتلتة ؟ قال : « هو في النار ». [البخاري ومسلم].

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية الأحكام والمبادئ الكفيلة بحماية الملكية الخاصة مع وجود المالك الفرد الذي يهمه المحافظة عليها ، ولقد ورد ذلك تفصيلاً في كتب الفقه وخارج نطاق هذه الدراسة .^(١).

(١) لمزيد من المعرفة عن حماية الملكية الخاصة « المال الخاص » في ضوء الشريعة الإسلامية يمكن الرجوع إلى المراجع الآتية :-

- د. عبدالله المصلح ، « الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية » ، من مطبوعات الاتحاد =

أما المال العام وهو ملك المجتمع فهو أكثر الأموال تعرضًا للضياع والهلاك والاعتداء عليه لأنه مملوک لجموع الناس وليس لفرد بعينه، ويزداد الأمر سوءاً في مجتمع ضعفت فيه القيم الروحية والأخلاق الحسنة والسلوكيات السوية، بالإضافة إلى الجهل بفقه حرمة المال العام، وهذا يتطلب حماية أكثر عن ما هو في الملكية الخاصة، وتأسيسًا على ما سبق فقد أعطى الإسلام اهتمامًا خاصًا لحماية المال العام، وأنشئت الأجهزة الحكومية المنوطة بذلك مثل: نظام الحسبة، وديوان البريد، وديوان زمام الأزمة، وديوان المظالم... ونحو ذلك من الأجهزة المعاصرة، وهذا يرجع إلى أن الاعتداء على المال العام هو اعتداء على مجموع الأفراد والمجتمع، ويائمه المسلمون جمیعاً إن لم يقوموا بحماية أموالهم الخاصة والمال العام سواء بسواء، ودليل ذلك أن حماية المال العام يعتبر من قبيل النهي عن المنكر، وهذا أمر من الله لل المسلمين جمیعاً واجب التنفيذ مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿كُتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٢ / ٢ - حرمة الاعتداء على المال العام

على مر العصور والأزمنة يتعرض المال العام للاعتداءات. وهذه

= الدولى للبنوك الإسلامية، ١٩٨٢ م.

- د. عبد السلام العبادي، «الملكية في الشريعة الإسلامية» مرجع سابق.
- الشیخ على الخفیف، «الملكية في الشريعة الإسلامية» ، معهد الدراسات الإسلامية والعربية. مصر ١٩٦٩ م.

الاعتداءات وإن تغيرت في الشكل والطريقة والأسلوب إلا أن مضمونها واحد، فهي قد تمثل في استئثار أحد الأفراد بالمنفعة وحده بدون حق أو انتزاع ملكيتها من مجموعة الناس إليه بدون حق، أو سوء استخدامها أو إتلافها، أو عدم أداء ما عليه من حقوق الدولة، أو التربح من العمل والوظيفة، أو إضاعة الوقت بدون منفعة معتبرة شرعاً، ونحو ذلك.

وسوف نعرض في الصفحات التالية أهم صور الاعتداءات على المال العام وبيان الحكم الشرعي لها ووسائل تجنبها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أولاً: تحريم السرقة

ويقصد بهاأخذ مال الغير سواء مال الفرد أو مال الجماعة أو مال الأمة على وجه الخفية بدون وجه حق^(١)، وهي محظمة لأنها تمثل أحد صور أكل أموال الناس الباطل، ودليل ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

وتحد السرقة في الشريعة الإسلامية قطع اليد، وطبق ذلك على المخزومية، وقال رسول الله ﷺ لأسامة : « يا أسامة لا أراك تتكلم في حد من حدود الله » ثم قام وقال : « إنما أهلك من كان قبلكم إذا سرق

(١) محمد عبد الحليم عمر، « الرقابة على الأموال العامة في الإسلام »، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية التجارة، ١٩٧٩ صفحة ١٤٩ .

فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، والذى نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» [رواه أحمد وأبو داود والنسائي].

إن تشريع حد السرقة فيه حماية للنفس والمال والمجتمع، لأنه اعتداء على مجھود الغير للاستفاض به بصفة غير مشروعة، وعندما طبق هذا في صدر الدولة الإسلامية انخفضت فيها السرقات، ويطبق هنا الحكم على سرقة المال الخاص والمال العام سواء بسواء.

ويتعرض المال العام في هذا الزمن للسرقات المباشرة، وغير المباشرة، ولكن للأسف يفلت الشريف من العقوبة حتى الضعيفة، ويعاقب الضعيف الفقير بالسجن لسنوات عديدة، وهذا مما أدى إلى زيادة انتشارها، ولاسيما في مشروعات وشركات القطاع العام وألحقت بها خسائر فادحة.

ثانياً : تحرير الاختلاس

ويقصد به استيلاء العاملين والموظفين في مكان ما على ما بأيديهم من أموال نقدية ونحوها بدون سند شرعي^(١). وهو صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل ومن نماذج السرقة. ويطبق عليها حد السرقة، أو العقوبة بالتعزير إذا لم تتوافر كل أركان إقامة حد القطع، ويطبق هذا الحكم على الاختلاس سواء من المال الخاص أو من المال العام كما سبق الإيضاح.

وهذه صيغة من صيغ الاعتداء على الأموال العامة، ومنتشرة

(١) المرجع السابق، صفحة ١٥٠ وما بعدها.

بصورة بارزة في المؤسسات والمصالح الحكومية ومشروعات وشركات القطاع العام ولاسيما في المنقول مثل البضاعة وقطع الغيار والخامات والنقدية... وغير ذلك، وتسبب ضياعاً للمال العام وخlla في التشغيل.

ثالثاً : تحريم خيانة الأمانة

ويقصد بها أستيلاء العاملين في أماكن عملهم على الأمانات والعهد المسلمة إليهم بحكم مناصبهم في العمل، أو المشاركة أو المساعدة في ذلك، ولقد نهى الشرع عن ذلك وأمر برد الأمانات إلى أصحابها، وأصل ذلك في الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿فَإِنْ أَمِنْتُمْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلَا يُؤْدِيَ الَّذِي أَوْتُمْ أَمَانَتَهُ وَلَيَقِنُ اللَّهُ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ونهى الله تبارك وتعالى عن خيانة الأمانة بصفة عامة، فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

وتعتبر خيانة الأمانة من صفات المنافقين التي أشار إليها الرسول عليه السلام في الحديث : « ... ، إِذَا أَوْتَمْ خَيَانَ ، إِذَا عَاهَدَ غَدَر » [متفق عليه].

ومن صور خيانة الأمانة المنتشرة في مجال المال العام في الوقت المعاصر ما يلي :

أ - تعيين العمال من هم دون الكفاءة أو يفتقدون القيم والأخلاق

والكفاءة بسبب المحسوبية والمجاملة، ويوجد من هم أتقيى وأكفاء، فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من استعمل رجلاً من عصابة، وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين» [رواه الحاكم].

ب - استخدام العمال للأشياء الخاصة بالمكان الذين يعملون فيه لأغراض شخصية مثال ذلك استخدام سيارات المصلحة أو الهيئة أو الشركة لتنقلاتهم وتنقلات أسرهم، واستخدام التليفون لاتصالات شخصية، واستخدام المطبوعات والأدوات والأجهزة لأغراض شخصية. ويعتبر ذلك من قبيل خيانة الأمانة، حيث إن العامل مستناب ووكيل عن المالك في ذلك، وعندما يسخر هذه الأشياء لأغراضه الشخصية، فقد خان الأمانة.

ج - المجاملة في ترسية العطاءات والمناقصات عمداً على شخص بعينه ويوجد من بين المتقدمين من هم أفضل منه، ففي ذلك خيانة للأمانة، وكذلك بيع بضاعة بأقل من سعرها المتعارف عليه، مجاملة لقريب أو رئيس أو وزير، فقد خان الأمانة.

د - الحصول على عمولة من المشتري أو من المورد أو من في حكمهم نظير تسهيل بعض الأمور لهم بدون علم المالك ففي ذلك خيانة للأمانة، وتعتبر هذه العمولة من قبيل الرشوة المحرمة شرعاً، ويطبق عليها قول رسول الله ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما» [رواه أحمد].

هـ - شهادة الزور شفاهة أو كتابة لتسهيل حصول فرد على أموال ليست من حقه، ففي ذلك خيانة للأمانة، مثال ذلك الشهادة زوراً بأن العامل كفاء لترقيته، أو الشهادة بأن العميل مليء ومنتظم في الأداء وهو ليس كذلك للحصول على تسهيلات، أو التزوير في البيانات والمعلومات للحصول على مال ليس بحقه، ولقد نهى الله سبحانه وتعالى عن شهادة الزور، فقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهُدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُوا بِاللَّغْوِ مَرُوا كَرَاماً﴾ [الفرقان : ٧٢]. كما حذر رسول الله ﷺ عن شهادة الزور فقال عليه السلام : «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثة: قلنا بلى يا رسول الله قال الشرك بالله وعقوق الوالدين، وكان متكتعاً فجلس فقال: ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت» [الصحيحين].

و - عدم الاستخدام الرشيد للأموال المتاحة للإنتاج ونحوه، مثال ذلك من يترك آلة الإنتاج عاطلة بدون إصلاح، أو من يترك الخامات حتى تفسد، أو من يتسبب في الغرامات والتعويضات، كل هذا يدخل في نطاق خيانة الأمانة بسبب إضاعة المال، ولقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهُ لِكُمْ إِضَاعَةُ الْمَالِ». [متفق عليه].

رابعاً : تحريم عدم الوفاء بالعهود والعقود

ويقصد بذلك في مجال المال العام، أن يقوم المتعاقدون مع الدولة، سواء أكانوا موردين، أو مقاولين، أو عاملين بعدم الوفاء بما اتفقوا عليه وتعاقدوا على تنفيذه، وهذا منهى عنه شرعاً، ويدخل في نطاق الضرر، ولقد ورد في كتاب الله العديد من الآيات التي تحدث على الوفاء بالعهود مثل قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدَ كَانَ مَسْتُولًا﴾ [الإسراء: ٢٦].

ويقول الرسول ﷺ : «من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يحلن عهداً، ولا يشذنه حتى يمضى أمره، أو ينبذ إليهم على سواء» [رواه الترمذى].

ومن صور عدم الوفاء بالعهود في مجال المال العام :

* عدم الانضباط والالتزام بساعات العمل.

* التمارض والحصول على إجازات بدون حق.

* عدم الالتزام في تنفيذ العقود في مواعيدها.

ويسبب عدم الوفاء بالعهود والعقود خسارة متعلقة واعتداء على الملكية، وهذا منتشر بصورة ملحوظة في الدواوين الحكومية والمشروعات والشركات العامة وتسبب أضراراً بالمجتمع.

خامساً : حرمة إتلاف المال

ويقصد به سوء الاستخدام مما يترتب عليه إتلاف الشيء أو وسيلة العمل، وهذا يُعد اعتداء على المال، وقد يكون بدون قصد، فممعن عنه، وقد يكون بعمد وقصد وتعدى، فهذا محرم مثل السائق الأجير الذي يتلف السيارة حتى لا يعمل، والعامل الذى يتلف الآلة حتى لا يعمل، والصورة الأخيرة تدخل فى نطاق خيانة الأمانة وتأخذ حكمها، وفي هذا الخصوص ورد عن أحد المفكرين الإسلاميين، (تعتبر إساءة استخدام الأموال المسلمة للعمال وما ينتج عن ذلك من ضياعها بالتلف أو الإسراف من أفعال خيانة الأمانة) ^(١).

ويكثر إتلاف المال في المخازن بالقرب من مواعيد الجرد لضياع معامل السرقات والاختلاسات، ومن الصور الأكثر شيوعاً إشعال الحرائق أو إغراق المخازن بالماء أو إتلاف المستندات.

سادساً : حرمة عدم إتقان العمل

ويقصد به النقص في أداء العمل مما يترتب عليه جودة متدنية أو خدمة سيئة، وهذا يرجع إلى أحد أمرين : نقص الخبرة والكفاءة الفنية والإمكانيات، أو الإهمال والتعدى، وكلاهما يعتبر اعتداء على المال ويقود إلى الضياع والخسارة والسمعة السيئة، وفي ذلك مخالفة للشرع، الذي أمر بإحسان العمل في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا

(١) محمد عبد الحليم عمر، «الرقابة على الأموال العامة»، مرجع سابق، صفحة ١٥٧.

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً» [الكهف : ٣٠].
وَحَثَ الرَّسُولَ ﷺ عَلَى إِتقانِ الْعَمَلِ. فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ إِذَا عَمِلْتَ
أَحْدَكُمْ عَمَلاً أَنْ يَتَقَنْهُ» [البيهقي].

وَمَا يُؤْسِفُ لَهُ أَنَّ مُعْظَمَ مِنْتَجَاتِ مَشْرُوعَاتِ وَشَرْكَاتِ الْمُلْكِيَّةِ
الْعَامَّةِ غَيْرُ جَيْدَةٍ إِذَا مَا قَوَرَنَتْ بِمِنْتَجَاتِ الْمُلْكِيَّةِ الْخَاصَّةِ.

وَمِنَ الْمَلَاحِظِ أَنَّ إِنْتَاجِيَّةَ الْعَامَلِ تَزِيدُ وَتَتَضَاعِفُ إِذَا مَا تَرَكَ الْعَمَلُ
فِي مَجَالِ الْمُلْكِيَّةِ الْعَامَّةِ إِلَى الْعَمَلِ فِي الْقَطَّاعِ الْخَاصِّ أَوْ فِي الدُّولَةِ
الْعَرَبِيَّةِ.

سَابِعًا: حِرْمَةُ التَّهَرُّبِ مِنْ أَدَاءِ حُوقُوقِ الْمُجَتَمِعِ (الضَّرَائِبُ وَالْجَمَارَكُ وَمَا
فِي حُكْمِهِما)

تَنْظِيمُ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالنُّظُمِ وَالْقَوَانِينِ الْمُخْلِيَّةِ الْمُتَفَقَّةِ مَعْ شَرْعِ
اللهِ، بَعْضُ الْحُوقُوقِ عَلَى مَالِ الْأَفْرَادِ تَقْدِيمُهُ لِلِّدُولَةِ باعْتِبَارِهَا مَسْؤُلَةُ عَنِ
الْمُجَتَمِعِ، وَبِذَلِكَ تَتَحَوَّلُ إِلَى مَالِ عَامِ مَثَلُ ذَلِكَ: الرِّسُومُ الْحَكُومِيَّةُ
وَالضَّرَائِبُ الْعَادِلَةُ الَّتِي تُؤْخَذُ بِالْعَدْلِ وَبِالْحَقِّ، وَعِنْدَمَا يَتَهَرُّبُ الْأَفْرَادُ
مِنْ أَدَاءِ تَلْكَ الْحُوقُوقِ، يَعْتَبِرُ ذَلِكَ مِنْ صَبَغِ الْاعْتِدَاءِ عَلَىِ الْمَالِ الْعَامِ.

وَلَقَدْ أَجَازَ الْفَقَهَاءُ لَوْلَى الْأَمْرِ أَنْ يَوْظُفَ عَلَىِ أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ
ضَرَائِبٌ بِضَوَابِطٍ شَرِيعِيَّةٍ^(١) لِلِّإِنْفَاقِ مِنْهَا عَلَىِ الْخَدْمَاتِ الْعَامَّةِ مَثَلُ:

(١) يُوسُفُ كَمَالُ، «فَقْهُ الْاِقْتَصَادِ الْعَامِ»، دَارُ الْقَلْمَنْ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، صَفَحَةُ ٤٣٤.

الأمن والتعليم والعلاج والإنارة وتوفير المياه وتشغيل العاطلين... وما في حكم ذلك، وبدونها يصعب أداء تلك الخدمات، وإذا أخذت هذه الضرائب بالحق والعدل كانت مشروعة ومن يتهرب منها في هذه الحالة يعتبر متعدياً على المال العام.

وأعرض هذه المسألة وتحليلها يحتاج إلى سعة في المكان وأمد من الوقت ويمكن لمن يريد المزيد من المعرفة يرجع إلى المراجع المتخصصة في الزكاة والضرائب^(١).

وما يجب التأكيد عليه في هذا المقام الأمور الآتية:

(١) لا يجوز التهرب من الضرائب والجمارك ونحوهما بحججة أن جزءاً من الحصيلة ينفق في الباطل وفي غير صالح المسلمين فهذه مسؤولية ولئلا يسأل عنها أمام الله سبحانه وتعالى، مصداقاً لقول الله عز وجل : «وَتَسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [النحل: ٩٣] ، وفي هذا الخصوص يقول الرسول ﷺ : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته... الحديث» [رواه مسلم] ، فولي الأمر سوف يسأل يوم القيمة لماذا أنفق مال المسلمين في الباطل ، ولكن علينا أن نقدم له النصح ولا

(١) د. حسين حسين شحاته، «إطلاقة إسلامية على الضريبة الموحدة»، مكتبة التقوى، ١٩٩٨.

- د. عبد الحميد البعلبي، «اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية»، دار السلام، ١٩٩١.

نَمِلْ مِنْ ذَلِكَ فَهُذَا وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَالدِّينُ النَّصِيحةُ.

(٢) لا يجوز للدولة أن تكون ظالمة في جباية الضرائب أو الرسوم الجمركية... لأن ذلك يعتبر اعتداءً على المال الخاص بدون مبرر شرعي، فالضريبة الظالمة تعتبر من المكوس التي نهى عنها الشرع، ومن حق المسلم أن يدافع عن ماله بالوسائل المشروعة وهذا ما حث عليه رسول الله ﷺ : «وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» [متفق عليه].

ولقد حدد الدكتور القرضاوي الضرائب الظالمة بأنها من المكوس: لأنها تؤخذ بغير حق وتتفق في غير حق، ولا توزع أعباؤها بالعدل... الضرائب التي لم تكن تتفق في مصالح الشعوب، بل هي في مصالح الملوك والحكام وشهواتهم وأتباعهم ولم تكن تؤخذ من المواطنين حسب قدرتهم على الدفع، فكثيراً ما أعفى الغنى محاباة وأرهق الفقير عدواً...^(١) وأيده في هذا الرأي العديد من الفقهاء.

(٣) أن لا يكون في فرض الضرائب والرسوم الجمركية وما في حكم ذلك مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها السابق بيانها وهي حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وأن تكون المصالح المرسلة مشروعة ومنضبطة بشرع الله عز وجل.

(١) د. يوسف القرضاوى، «فقه الزكاة» الجزء الثانى، صفحة ١٠٩٤ وما بعدها.

(٤) يقع على ولی الأمر مسؤولية التزام العاملين على أمور الضرائب والرسوم الجمركية .. وما في حكمهما بالضوابط الشرعية والنظر والقوانين والتعليمات المتعلقة بالضرائب وأن تسد كافة الثغرات التي تؤدى إلى ضياع حقوق الدولة أو أخذ أموال الأفراد بدون حق.

ومن الشروط التي يجب رعايتها في الضرائب العادلة والتى يعترف بها الإسلام بالشرعية ما يلى (١) :

* الحاجة الحقيقة إلى المال ولا مورد آخر.

* توزيع أعباء الضرائب بالعدل.

* أن تنفق في مصالح الأمة لا في المعا�ى والشهوات.

* موافقة أهل الشورى والرأى في الأمة.

ويضاف إلى هذه الشروط :

* أن تنفق في الغرض الذي فرضت من أجله.

* أن تفرض على الأغنياء وليس الفقراء.

* أن تنتهي بانتهاء الغرض الذي فرضت من أجله.

ثامناً : حرمة هدايا العمال والموظفين (هدايا العمال غلول)

لقد أجمع الفقهاء على أن الهدايا التي تعطى للعاملين بصفة عامة

(١) المرجع السابق، صفحة ١٠٧٩ - ١٠٨٨.

تعتبر غلولاً، ونوعاً من أنواع الخيانة، ولقد ندد القرآن بذلك، يقول الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلُّ وَمَنْ يَغُلُّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران : ١٦١] . ويقصد بالغلول في هذه الآية الخيانة في توزيع الغنائم .

ولقد نهى رسول الله ﷺ عن هدايا العمال بأحاديث كثيرة نذكر منها عن عدى بن عميرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً بما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيمة ... الحديث » [رواه مسلم] .

ولا يجوز على الإطلاق خلط الأوراق وتسمية المال الغلول بالهدية لأن للهدية شروطها الشرعية منها : أنه لا توجد أى مصلحة بين المعطى والعاطى ، وأن تكون مجرد ، الغاية منها الحب في الله وينطبق عليها قول الرسول ﷺ : « تهادوا تحابوا » .

ولقد انتشرت هدايا الموظفين والعمال على المال العام بطريقة صاخبة في الوقت المعاصر حتى قننت في بعض القوانين تحت مصطلح : إكراميات - عمولات - مصاريف استشارة .. بل إن الأكثر من ذلك أنه يتفق عليها مسبقاً بين العامل (الموظف) وبين صاحب المصلحة بأن يقول له اشترط لنفسي هدية كذا كذا^(١) ..

(١) يقصد باسم العمال : كل من يعمل بأجر تحت إمرة صاحب العمل سواء كان وزيراً أو خفيراً، كما أن المحاكم يعتبر أجيراً لدى الدولة ويطلق عليه نفس الاسم.

كما يقوم بعض الناس بانتهاز المناسبات المختلفة مثل بداية العام الميلادي، ويقدمون للموظفين في المصالح المختلفة هدايا قيمة، لغاية معينة منها تسهيل أعمالهم، وما لا شك فيه أن هذا يكون له آثار على نفسية وسلوك الموظف ... وربما يقود إلى الاعتداء على المال العام أو الاعتداء على أموال الآخرين وكل هذا محرم في الشريعة الإسلامية.

أما الهدايا العامة التي توزع بهدف الدعاية المجردة فلا حرج فيها^(١).

تاسعاً : حرمة التربح من الوظيفة

يعتبر التربح من الوظيفة سحتاً وغلولاً ويمثل اعتداء على الملكية العامة أو المال العام، ومن صور ذلك أن يستغل الموظف موقفه الوظيفي لعقد صفقات تجارية خاصة له أو لذويه بشروط مجحفة وغير عادلة للجهة التي يعمل فيها، ومن أمثله ذلك ما يلى :

- ترسية العطاءات على أقاربه أو على شركة هو شريك فيها بطريق مباشر أو مستتر.
- إفشاء أسرار من موقع عمله إلى أنس ليستفيدوا من هذه الأسرار ويترحوا منها، فهم بذلك قد أعطوا فرصة وميزة لم تعط

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى : د. حسين شحاته، «الهداية والرشوة وضوابطهما الشرعية» دوره تدريبية عن الضوابط الشرعية لمعاملات رجال الأعمال.

لآخرين .

– تزوير بعض الأوراق مستغلاً موقعه الوظيفي ليحقق مكاسبأً له أو من يهمه الأمر على حساب الجهة التي يعمل فيها .

– استخدام موقعه الوظيفي وإمكانياته المختلفة للاسترباح بطريق مباشر أو غير مباشر مثل من يستقبل شركاءه وعملاءه ... في مكان العمل وتسخير إمكانيات الجهة لهم .

– استخدام موقعه الوظيفي لفرض إتاوات خاصة له من أموال الناس . والتكيف الشرعي لهذه التصرفات وما في حكمها أنها خيانة للأمانة ونقض لعقد العمل مع الجهة التي يعمل فيها ، ولقد سبق أن أوردنا الأدلة الشرعية على حرمة تلك التصرفات .

وينطبق ما سبق كذلك على العاملين في القطاع الخاص ، وإن كانت قليلة نسبياً .

عاشرًا : حرمة ضياع وقت العاملين في غير منفعة للعمل
وقت العاملين والموظفين حق للجهة التي يعملون فيها وفقاً لعقد العمل الخاص وقانون العمل العام ، ويجب أن يسرح لمصلحة تلك الجهة وليس لغيرها ، ومن لم يتلزم بذلك فيكون قد اعتدى على مال تلك الجهة سواء كانت قطاعاً عاماً أو جهة حكومية أو قطاعاً خاصاً .

وبصفة عامة ، الوقت هو الحياة ويمضي ، ولا بد أن يستغل في

عبادة . والعمل عبادة ، والمسلم سوف يسأل يوم القيمة عن عمره فيما أفناء ، ويترجم العمر إلى وقت ، فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لَنْ تَزُولْ قَدْمًا عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَفْنَاهٍ : عَنْ عُمْرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَا أَبْلَاهُ ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا غَمَلَ بِهِ » [البزار والطبراني بإسناد صحيح] .

ومن صور ضياع الوقت الحرام لأن فيها اعتداء على المال ما يلى :

* عدم الالتزام في الحضور والانصراف ، وتعطيل المصالح بدون عذر مقبول شرعاً ، وهناك من الحيل العديدة التي تستخدم في هذا المجال .

* إنجاز الأعمال في وقت أطول من الوقت الواجب أن يكون ، فهذا نموذج من نماذج الإسراف في الوقت ولا يختلف حكمه عن الإسراف في المال ، لأنه يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والخدمات وتعطيل الأعمال .

* تعقيد الإجراءات بقصد مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل وهذا بدوره يزيد من التكلفة والمصروفات ويمثل تعدياً على المال .

* استغراق وقت طويل في قضاء الحاجات وتناول الطعام والمشروبات أكثر من الواجب أن يكون ، وفي ذلك تعطيل للمصالح واعتداء على المال العام .

* استغراق وقت طويل في الاستعداد للصلوة وصلوة السنن والتواfwل، وهذا يعطل الأعمال، ويمكن الاكتفاء بصلوة الفرض والانصراف للعمل الذي هو واجب وتقديمه على السنن والتواfwل ولا سيما إذا كانت حاجة العمل تتطلب ذلك.

حادي عشر : حرمة استغلال المال العام لأغراض حزبية فرعية
يعترف الإسلام بالتنوعية الحزبية والمنافسة بين الأحزاب بالحق، ولكن يحرم استغلال المال العام في تمويل الانتخابات بكلفة صورها، بل تكون من أموال الحزب الخاصة، ومن مصدرها اشتراكات ورسوم المنضمين له . ويعتبر ولـى الأمر – الذي لا يجب أن يكون منضما لـى حزب – مسؤول عن حماية المال العام .

وما يؤسف له أن نجد الحزب الحاكم في بعض البلاد الإسلامية يستغل الأموال العامة سواء كانت نقوداً أو أعياناً في الدعاية الانتخابية، ويظنون أنهم يحسنون صنعاً، وهذا يعتبر من أنواع إنفاق المال العام في غير وجوهه المشروعة، ويقود إلى عدم العدالة في توزيع ذلك المال .

ويقاس على ذلك استخدام أوقات وجهود العاملين في صالح الحكومية وما في حكمها (ترك أعمالهم الأساسية) ويشاركون في الدعاية الانتخابية أو دعم فلان وفلان ضد فلان وفلان، ومن الأمثلة

البارزة، دعم أجهزة الأمن لمرشح حزبي، أو دعم موظف وزارة... لوزيرهم المرشح... أو دعم مصلحة كذا.... لموظفي المصلحة، وتنهب الأموال العامة في حين يوجد الملايين من المواطنين لا يجدون الضروريات.

ثاني عشر: حرمة إيفاد بعثات الحج من المال العام والدولة مدينة من الشائع في الدول الإسلامية أن تؤخذ الدولة على نفقتها أنساب من المستطعين الحج على نفقتهم بحججة أنهم رؤساء بعثات أو أي حجج أخرى، فهذا يدخل في مجال التحرير ولا سيما في الدول الفقيرة المدينة، ولقد أفتى بحرمة ذلك شيخ الأزهر دكتور محمد سيد طنطاوي والمرحوم الشيخ عبد الحميد كشك وغيرهم من الفقهاء المعاصرين.

والإثم يقع على ولد الأمراة لأنه مسؤول عن المال العام والرشد في إنفاقه، كما يأثم من قبل أن يحج على نفقة الدولة وهو غني مستطاع ويعلم أن الدولة مدينة، وهناك ملايين الفقراء لا يجدون ثمن الطعام والدواء ويسكنون في القبور والعشوائيات.

ويقاس على هذا الأمر: المصايف على حساب الدولة، الرحلات الترفيهية على حساب الدولة، وال المجال لا يتسع لسرد الأمثلة وربما يكون لدى القارئ نماذج حية من الواقع الذي يعايشه.

تعقيب على حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية

إن حرمة الاعتداء على المال العام أشد جرما عنه في حالة المال الخاص لأنها لا تتعلق بحق فرد فقط بل بحق أفراد الأمة ولا يتوقف أثرها السلبي على فرد بعينه ولكن على المجتمع بأسره، لذلك وضعت الشريعة الإسلامية الحدود والتعزيرات المختلفة ضد من يقوم بذلك الاعتداء، ومن سلطة ولی الأمر تنفيذ ذلك بل إنه يسأل عن رعيته أمام الله عز وجل، وأساس ذلك حديث المسئولية: ((كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)) [متفق عليه].

إن من يعتدى على المال العام يكون في زمرة: السارقين، والمختلسين والمغتصبين والخونة والمنافقين والناقضين للعهود والعقود والمقصرين المهملين المعتدلين، وكفأ بما بهم إثما مبينا، ويجب أن يوقع عليهم الحدود والعقوبات المقررة شرعا، حتى يدرأ المجتمع سوء أعمالهم وبشاشة صنيعهم، حتى ولو قاد ذلك إلى قتالهم لو كانوا في عصابة.

إن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تتعلق بحرمة الاعتداء على المال العام يحقق المنافع للناس جميعاً ويدرأ عن المجتمع والأمة الإسلامية الشرور والأزمات بكلفة صورها.

وبإحصائية بسيطة عن مقدار الأموال العامة التي تنهب بواسطة السرقة والاختلاس والغلو وخيانة الأمانة والاتفاق العمد والتقصير

والإهمال والتعدى والتهرب من أداء حقوق المجتمع المشروعة فى المال الخاص، وما يترتب على هدايا العمال والتربح من الوظيفة وإهدار الوقت واستغلال النفوذ والوظائف لمكاسب مادية ومعنوية وسياسية بغير حق.. وما فى حكم ذلك لنجدتها تزيد على ثلث موازنة الدولة، ولو وجهت هذه الأموال إلى التنمية الحقيقية لتحقيق الخير للجميع.

إن ما يعاني منه الفقراء والمساكين ومن فى حكمهم من حياة ضنك وشقاء يرجع فيما يرجع إلى تهاون ولى الأمر والناس جمیعا فى حماية المال العام من الاعتداءات وهذا ما سوف نتعرض له فى الصفحات التالية.

٣ / ٢ - دور الدولة في حماية المال العام في الإسلام.

يعتبر ولى الأمر مسؤولا عن إدارة المال العام وحماية وتنظيم انتفاع الناس به، سواء كان سلعة أو خدمة، وهذا ما وضحه قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه السابق الإشارة إليه قوله أيضا : «ألا وإنى ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث : أن يؤخذ من حق، ويعطى فى حق ويمنع من باطل ألا وإنما أنا فى مالكم كوالى اليتيم، إن استغنىت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، تَقْرُمَ (الأكل القليل) البهمة الأعرابية، القضم لا الخضم»^(١)

(١) نقلًا من د. محمد أحمد عاشور، «خطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ووصاياته، دار الاعتصام» ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ص ٨٥.

ولقد حدد الأستاذ محمد البهى فى كتابه : «الثروة فى ظل الإسلام» دور الدولة فى حماية الملكية العامة على النحو التالى :^(١)

[١] العمل على تنظيم إحياء الأرضى التى هى مصدر أساس الملك العام للناس ، ولا يجوز للدولة أن تتهاون فى ذلك عن طريق التوجيه والترغيب فيه أو عن طريق استعادة الأرضين ممن احتجزها أو أقطعها ثم عطلها بدون إحياء .

[٢] تنظيم انتفاع الناس بموضوع الملكية العامة ، ووضع النظم والأحكام التى تيسر ذلك . وتنبع النزاع ، وكذلك تذليل كافة العقبات التى تمنع من الانتفاع به ويدخل فى ذلك الصيانة والإصلاحات والنظافة والتعبيد .

[٣] لا يجوز للحاكم أن يحتجز (يقطّع) من الملكية العامة لنفسه أو أقاربه ومحاسبيه وأنصاره ، وأن يتميز بذلك عن سائر الناس ، فإن موضوع الملكية العامة للناس جمياً للجماعة ، وأن الله استخلفهم فيه باعتبارهم أفراداً مشتركين في مصالح واحدة ، ولقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (ما أحد من المسلمين إلا له في ذلك المال حق ، أعطيه أو أمننه)^(٢) .

[٤] بعد كفاية الجماعة من موضوع الملكية العامة ، يجوز لولي الأمر أن يوزعه على أفراد الشعب لأنه حقهم ومالهم ، وفي هذا يقول

(١) محمد البهى ، مرجع سابق ، صفحة ١٠١ وما بعدها .

(٢) أبو عبيدة بن سلام ، «الأموال» ، مرجع سابق ، صفحة ٢١٣ .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (فِإِنْ شَاءَ اللَّهُ[١] لِيَأْتِيَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ حَقَّهُ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ الرَّاعِي بِسُرُورِ الْحَمِيرِ، لَمْ يَعْرِفْ فِيهِ جَبِيَّهُ).

ويضاف إلى ما سبق ما يلى :

[٥] المتابعة المستمرة للاتضاعان من أن منافع موضوع الملكية العامة تقدم للناس بيسراً وذلك من خلال أجهزة المتابعة والمراقبة المتخصصة، على منوال نظام جهاز الحسبة الذي كان مطبقاً في صدر الدولة الإسلامية.

[٦] تقويم أداء المنافع الذي تقدم للناس من استغلال موضوع الملكية العامة وبيان الإيجابيات وتطويرها إلى الأحسن، وكذلك بيان السلبيات ومعالجتها أولاً بأول، ومعاقبة الذين لا يلتزمون بالضوابط الشرعية للملكية العامة، وللدولة أن تنشئ الأجهزة المختلفة التي تقوم بذلك.

وسوف نتناول هذين البنددين الآخرين بالتفصيل في البحث التالي لمزيد من التفصيل، ولكن يرجع إلى الكتب المتخصصة في ذلك. (١)

(١) محمد عبد الحليم عمر، «الرقابة على الأموال العامة في الإسلام»، رسالة دكتوراه تجارة الأزهر سنة ١٩٧٩. مرجع سابق.

- د. حسين حسين شحاته، «أصول المراجعة والرقابة في الإسلام: بين الفكر والتطبيق»، مكتبة التقوى ١٤١٨ـ ١٩٩٩.

- د. عوف الكفراوى، «الرقابة المالية في الإسلام»، دار النشر للجامعات، الاسكندرية.

تعقيب على رؤية الأستاذ محمد البهى :

لقد أعد الأستاذ محمد البهى كتابه منذ نصف قرن من الزمان وما زالت هذه الأفكار والأسس تعبّر عن الواقع المعاصر وتصلح لعلاج العديد من السلبيات التي نعاني منها مثل :

- * سلبية الاعتداء على الأرض الزراعية مع وجود الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة والبناء.
- * البيروقراطية في الانتفاع بالمال العام.
- * سلبية استحواذ الحكام وبطانتهم وتميزهم في الانتفاع بالمال العام.
- * سلبية وضعف نظم وأجهزة الرقابة على المال العام.
- * عدم قيام ولی الأمر بمسئوليته.

٤ - نماذج لحماية المال العام في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ومن وآلهم

يعتبر ولی الأمر في الدولة الإسلامية أول المسؤولين عن المال العام وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويجب أن يكون نموذجا يحتذى به، وليس كما هو الحال في الأزمنة المعاصرة حيث نجد معظم الحكام وبطانتهم أكثر الناس اعتداء على المال العام، وأول تهمة توجه إلى الرئيس المخلوع أو المتوفى أنه كان خائنا للأمانة، واحتلساً أو سرق أو استولى على أموال الدولة.. وليس هذا هو المجال للخوض في هذا

الأمر لأنه أصبح من البدهيات التي لا يحتاج إلى دليل أو برهان.

ونعطي في هذا البند نماذج من حرص الرسول ﷺ والخلفاء
الراشدين من بعده على المال العام.

* حماية المال العام في عهد الرسول ﷺ

لقد ثبت في كتب السيرة أن النبي ﷺ قد وضع أسس حماية المال العام والرقابة عليه، فحدد مصادر الإيرادات وكيفية تحصيلها، كما بين طرق الإنفاق العام وأحكامه وضوابطه. وكان يبعث إلى الأقاليم أمراءه على الصدقات، ويوضح لهم الأحكام والمبادئ التي يتزمون بها.

ولقد ورد أنه ﷺ حاسب أحد العاملين على الزكاة يقال له ابن اللتبيبة، فلما قدم قال: لكم هذا، وهذا أهدى إلى: فقال النبي ﷺ «ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله، فيقول هذا لكم وهذا أهدى إلى، فهلا جلس في بيته وأمه فننظر أيهدى إليه أم لا؟ وقال من استعملناه على عمل ورزقناه رزقا، فما أخذ بعد ذلك فهو غلول، والذى نفسى بيده لا يأخذ منه شيئاً إلا جاء به يوم القيمة، يحمله على رقبته، وإن كان بغيرها رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تعيير، ثم رفع يديه إلى السماء: وقال اللهم بلغت ثلاثاً، فترك ابن اللتبيبة ما أهدى إليه ولم يمسه، فاتجه إليه أبو ذر وقال: هذا أفضل، فقال الرجل ما كنت أدرى، فقصد ابن اللتبيبة رسول الله ﷺ واعتذر

له وطلب العفو»، وهكذا وضح رسول الله ﷺ القواعد التطبيقية للرقابة على أموال الدولة ومحاسبة العاملين عليها وتحريم الكسب من الوظيفة فهو غلول، وحرمة تسخير المال العام لأغراض حزبية.

* حماية المال العام في عهد أبي بكر الصديق

وجرى أبو بكر الصديق رضي الله عنه على منهج رسول الله في الرقابة على الأموال. فقد روى أنه كان يحاسب عماله على المستخرج والمصرف، فلما قدم عليه معاذ بن جبل من اليمن بعد وفاة رسول الله ﷺ قال ارفع حسابك، فقال معاذ أحسابان: حساب مع الله وحساب منك؟ ثم حاسب على الإيرادات والنفقات. (١)

* حماية المال العام في عهد عمر بن الخطاب

واهتم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالرقابة على عماله وحاسبهم ووضع لذلك وسائل وطرق من أهمها ما يلى (٢):-

- ١- حسن اختيار العمال كما كان يفعل رسول الله وأبو بكر من قبله.
- ٢- إحصاء ثروة عماله قبل توليهم أعمال الولايات.
- ٣- تطبيق نظام مقاسمة أموال الولاية عندما كان يشك في أن ما كسبوه من مال بجهاه العمل كولاية وياستعمال نفوذهم.
- ٤- بث الرقباء والعيون لمراقبة الولاية.

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٧ .

(٢) د. عوف محمود الكفراوى، «الرقابة المالية فى الإسلام»، مرجع سابق، صفحة ١٢٥ .

٥- إرسال المفتشين ليقوموا بالتدقيق والمراجعة على أعمال الولاة.

٦- كان يأمر بأن يدخل الولاة والعمال عند عودتهم إلى بلادهم نهارا حتى لا يمكنوا من إخفاء ما يحملونه من هدايا ونحوها.

٧- عقد المجالس الشعبية لمراجعة واعتماد الحسابات الختامية للولايات في موسم الحج.

٨- كان رضى الله عنه يقوم في بعض الأحيان بالسفر إلى الولايات للتفتیش.

ومن بين أهداف هذه الوسائل والطرق حماية المال العام من الاعتداء عليه، ليس فقط من الناس بل من القائمين على شئونه مثل الولاة.

ومن أقوال ووصايا عمر بن الخطاب بشأن حماية المال العام ما يلى (١) :

* كتب عمر بن الخطاب إلى عماله: «أما بعد فإنكم والهدايا فإنها من الرشا»

[المصدر: سيرة عمر لابن الجوزي : ١٥٣]

* قال عمر رضى الله عنه للولاة: «تفقهوا قبل أن تسودوا»

[المصدر: نشر الدر: ٤٨/٢]

(١) هذه الأقوال والوصايا نقلنا عن: د. محمد أحمد عاشور، مرجع سابق.

* قال عاصم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهمما قال لى عمر :
« والله ما كنت أرى هذا المال يحل لى من قبل أن أليه إلا بحقه، وما
كان قط أحَرَمْ على منه إِذْ وُلِيَتْه فعاد أمانٍ، وقد أنفقت عليك
شهرًا من مال الله ولست بزائدك، ولكنى معينك بشمر مالى بالغابة،
فاجدُده وبعه، ثم ائت رجلاً من قومك من تجارهم فقم إِلى جنبه،
فإِذا اشتري شيئاً فاستشركه فاستنفق وأنفق على أهلك ».

[المصدر: طبقات ابن سعد: ٣ / ٢٧٧]

وقال أبو هريرة : لما استُخلفَ عمر صعد المنبر، فحمد الله وأثنى
عليه، ثم قال :

«أيها الناس، إِنِّي نظرتُ إِلَى الإِيمان فوجَدْتَه يقوم على أربع
خصال: تقوى الله في جمع المال من أبواب جله، فإذا جمعْتَه عَفَتْ
عَنْهُ، وإذا عَفَتْ عَنْهُ وضعته في مواضعه، حتى لا يبقى عندى منه
دينار ولا درهم، ولا عند آل عمر خاصة. والثانية أعرف للمهاجرين
حقهم وأقْرِبُهم على منازلهم. والثالثة: الأنصار الذي آتوا ونصروا،
وأحفظ وصية رسول الله ﷺ ، فأقبل من محسنتهم وأتجاوز عن
مسيئتهم وأكون أباً عيال لهم حتى ينصرفوا إلى منازلهم. والرابعة أهل
الذمة أفى لهم بعهدهم، وأقاتل من ورائهم، ولا أكلفهم إلا طاقتهم ..
إِذا فعلت ذلك كنت معترفاً عند الله - جل اسمه - بالذنوب ».

[المصدر: البصائر والذخائر: ٣ / ٢٠٠ - ٢٠١]

وفي عهد عمر بن الخطاب وضعت الدواوين، ومنها ديوان المال حيث كثرت موارد ونفقات الدولة، وهذا من أسباب اهتمام عمر رضى الله عنه بصفة خاصة بحماية المال العام من نفسه ومن آل عمر ومن الذين يريدون الاعتداء عليه.

ولنا عود لهذا الموضوع في الجزء الأخير من هذا الكتاب.

* بعث إلى عمر بن الخطاب بحلل (قطع قماش) فقسمها، فأصاب كل رجل ثوب، فصعد المنبر وعليه حلة - والحلة ثوبان - فقال عمر: أيها الناس ألا تسمعون؟ فقال سلمان (أحد الصحابة): لا نسمع!! قال عمر بن الخطاب: ولم يا أبا عبد الله؟ قال سلمان: لأنك قسمت علينا ثوباً ثوباً، وعليك حلة: فقال عمر بن الخطاب: لا تجعل يا أبا عبد الله! ثم نادى عمر ابنه عبد الله.. فقال له يا عبد الله بن عمر: فقال: لبيك يا أمير المؤمنين، فقال: نَسَدْتُكَ الله، الشوب الذي ائتررت به أهؤَ ثوبك؟ قال: اللهم نعم، فقال سلمان: أما الآن فقل نسمع.

[المصدر: نشر الدر: ٢٣٣]

* عن عبد العزيز بن أبي جميلة الأنصاري قال: أبطا عمر بن الخطاب جمعة بالصلوة فخرج، فلما أن صعد المنبر اعتذر إلى الناس فقال: «إنما حبسني قميصي هذا لم يكن لي قميص غيره»

[المصدر: الطبقات الكبرى: ٣٢٩/٣]

* قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خطبة له : «ألا وإنى ما وجدت صلاح ما ولا نى الله إلا بثلاث : أداء الأمانة، والأخذ بالقوه، والحكم بما أنزل الله، ألا وإنى ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث : أن يؤخذ من حق، ويعطى في حق، ويمنع من باطل، ألا وإنما أنا في مالكم كوالى اليتيم، إن استغنىت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف تقرم البهمة الأعرابية : القضم لا الخضم» .

[المصدر: نثر الدر: ٣٠، ٣١، ٣٢ / ٢]

* - عن على بن رياح قال : سمعت ابن الخطاب يوم الجابية وهو يخطب الناس : «إن الله جعلنى خازنا لهذا المال وقاسما له ..»

[المصدر: سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي، صفحة

[١٧٩-١٨٠])

* حماية المال العام في عهد عثمان بن عفان

وسار على منهج عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان رضى الله عنه، فقد بعث العيون لكشف أحوال عماله، ولقد اعتمد في اختيار معاونيه في الرقابة المالية على أهل الثقة، ولكن لم يكن صارما مثل عمر بن الخطاب .

* حماية المال العام في عهد على بن أبي طالب

كما كان على بن أبي طالب رضى الله عنه يسير على نهج السابقين وكان يحاسب عماله أشد المحاسبة، وكان من آثار هذه

المحاسبة أن هرب مصقلة بن هييرة الشيباني من على وانضم إلى معاوية، واستعمل على شخصا اسمه ابن جحبيه الميمى على العراق، فكسر من خراجها ثلاثة ألفا، فكتب إليه يستدعيه، فحضر فسأله عن المال فقال ما أخذت شيئاً، فخنفه بالدرة على وجهه.

* حماية المال العام في عهد عمر بن عبد العزيز *

يذكر أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قد عين حيان بن شريح على مصر، وكتب حيان إلى عمر يقول له أن أهل الذمة قد أسرعوا في الإسلام وكسرروا الجزية حتى استلتفت من الحارث بن ثابت عشرين ألف دينار لاتم عطاء أهل الدواوين، وطلب حيان من عمر أن يأمر بتوقيف الذميين عن انتحال الإسلام، فأجاب عمر: (قد وليتك مصر وأنا عارف بضعفكم وقد أمرت رسولي بضررك على رأسك عشرين سوطاً، فضع الجزية عن المسلمين قبح الله رأيك، فإن الله بعث محمد صلى الله عليه وسلم هادياً ولم يبعثه جابياً) ^(١).

وما يذكر في هذا المقام أن عمر بن عبد العزيز كان في بيته موقداً شمعة، فطرق عليه الباب أحد المسلمين.. فقال له إن كنت أتيت لتسألني عن أمر يخص المسلمين، اترك الشمعة موقدة، وإن كنت أتيت لتسألني عن أمر خاص، أطفئ الشمعة..

وهذه القصة توضح بجلاء ورع حكام المسلمين ومحافظتهم

(١) د. محمد كرد، «الإدارة الإسلامية في ظل العرب»، ١٩٣٤، صفحة ١٠٢.

وحمایتهم للمال العام.

يتبيّن من نماذج حمایة المال العام في عهد الرسول ﷺ والخلفاء من بعده مدى الاهتمام بالمحافظة على الأموال العامة، وجباية حقوق الدولة بالحق، ولم يستول الحاكم على الأموال لنفسه كما يحدث في معظم الدول في هذا الزمن.

ويستخلص من هذه النماذج دروس وعبر من أهمها:

- * يعتبر ولی الأمر المسئول الأول عن حمایة المال العام.
- * يجب أن يستعفف ولی الأمر والله عن المال العام.
- * أن يعتمد على أهل الثقة والصلاح والخلق والخبرة والحنكة في إدارة المال العام.
- * المراقبة والمحاسبة والمساءلة والمناقشة والعقاب لمن يعتدى على المال العام.

خلاص القول في حرمة المال العام

* لقد اهتم الاسلام بحمایة المال بصفة خاصة لأسباب شتى: منها أن الانتفاع به للناس جميعاً، وأن الاعتداء عليه يمثل اعتداء على مصالح هؤلاء الناس، ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية الأحكام والمبادئ التي تحمى المال العام، ولكن للأسف نحيط وطبق بدلاً منها القوانين والنظم الوضعية.

* ولقد ندد وشدد الإسلام بالعقوبة على من يعتدى على المال العام ومن ذلك حد السرقة، وحد الحرابة، وهناك من التعزيرات ما تصل إلى القتل، واعتبر الإسلام من يقتل في سبيل ماله شهيدا.

* وفي الوقت الذي يبحث العالم عن أسس ونظريات لحماية المال العام، فقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد والأحكام والمبادئ التي لو طبقت كان المال العام لخير الناس جميرا، فقد حرم الإسلام كل صور الاعتداء مثل : السرقة والاختلاس والغلو وخيانة الأمانة ونقض العقود والعهود والتربح من الوظيفة والإتلاف والإسراف والتبذير وضياع الأوقات واستغلال المال لأغراض حزبية فئوية ونحو ذلك.

* ولو أن حكام اليوم التزموا بشرع الله عز وجل في حماية المال العام لانخفضت نسبة الاعتداءات ، وما كان عليهم إلا أن يستفيدوا من منهج رسول الله ﷺ والصحابة من بعده في ذلك ، فلقد وضعوا النظم وأسسوا الأجهزة التي تطبق شرع الله على النحو الذي سوف ظهره للناس ليستفيدوا منه .

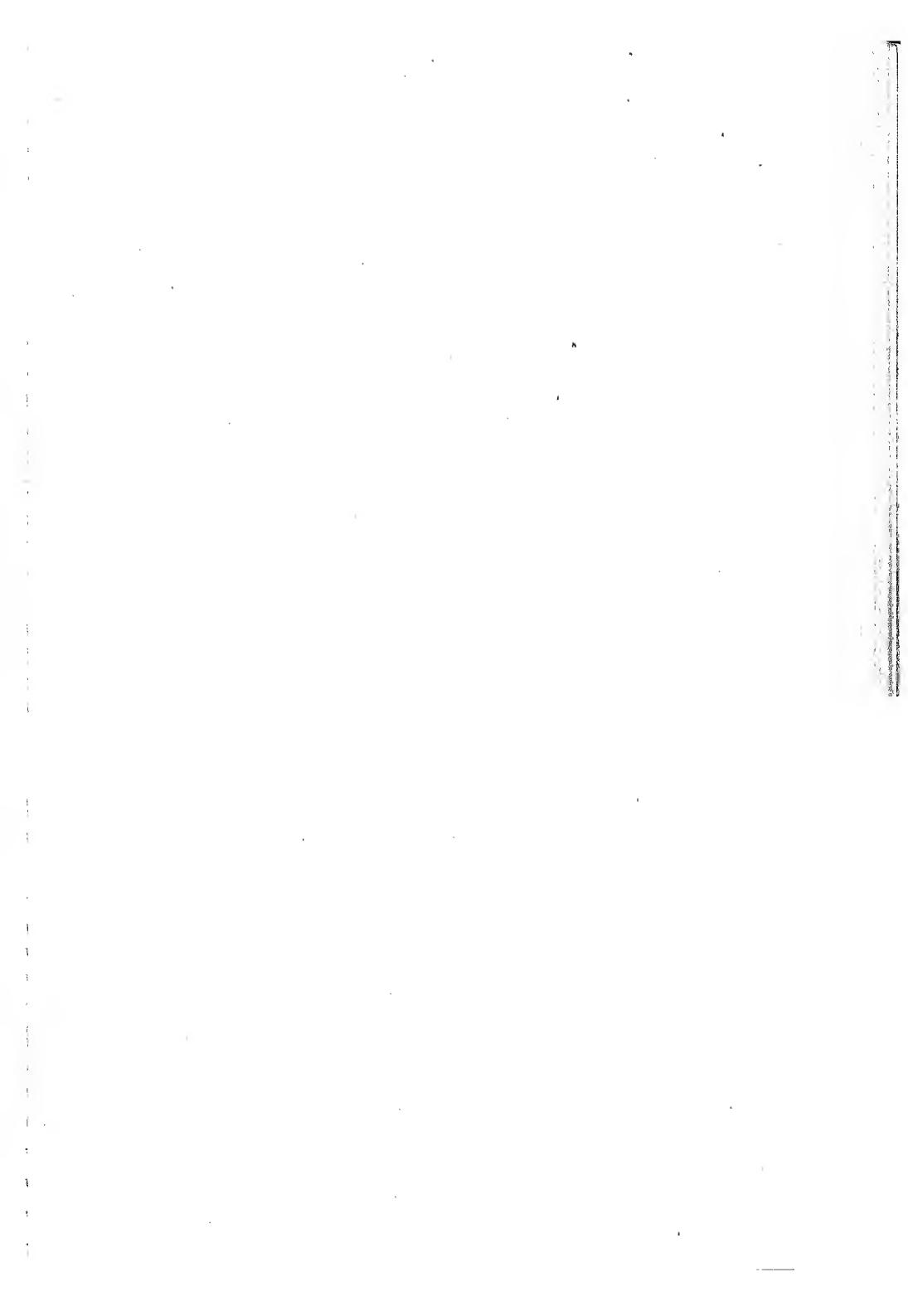
* * *

الفصل الثالث

المنهج الإسلامي لحماية المال العام

تمهيد

- ١ / ٣** - دور القيم والأخلاق في حماية المال العام
- ٢ / ٣** - دور التفقه في شرع الله في حماية المال العام
- ٣ / ٣** - دور التوثيق (الكتابة) في حماية المال العام
- ٤ / ٣** - دور الأجهزة الحكومية في حماية المال العام
- ٥ / ٣** - دور الأجهزة النيابية في حماية المال العام
- ٦ / ٣** - دور الأجهزة الشعبية في حماية المال العام
- ٧ / ٣** - مقومات تطبيق المنهج الإسلامي لحماية المال العام



تمهيد

يحتاج المال العام إلى وسائل لحمايته سواء من ذات الإنسان أو من خارجه، وقد تضمن التراث الإسلامي من الوسائل والنظم والأجهزة لحمايته فإذا ما طبقت تطبيقا سليما ومتكاملا تحققت الحماية للمال العام، وهي تحتاج إلى الدراسة للاستفادة منها في التطبيق المعاصر.

ولقد ركز المنهج الإسلامي في حماية المال العام على القيم الإيمانية [الروحية] والأخلاق الحسنة، والسلوك المستقيم وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما أوجب الإسلام على كل مسلم أن يتفقه في مجال عمله، وبجانب ذلك، يجب كتابة الأموال وإثباتها في الأوراق والسجلات والتقرير عنها وفق فقه المعاملات المالية.

ولقد وضعت النظم وأنشئت الأجهزة والمؤسسات المختلفة التي تتولى متابعة التعامل في المال العام ورقابته وتقويم دوره في الانتفاع المشروع منه وتطبيق الحدود والعقوبات لمن يعتدى عليه.

ويختص هذا الفصل بتناول المنهج الإسلامي ومفاهيمه ووسائله وأجهزته لحماية المال العام وتأصيل ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والفقه والتراث الإسلامي.

- دور القيم والأخلاق في حماية المال العام

حصول على المال وتبديله حواجز ونوافع، وإغراءات وضغوط، يسيرها هو النفس التي جبت على حبه، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] وأحياناً يطغى الإنسان، ويصبح أسيراً لهذا المال، ولا يمكن مواجهة ذلك إلا من خلال التربية الروحية والأخلاق الحسنة والسلوك السوى الذي يجعل الإنسان يحصل عليه بالحق، وينفقه بالحق، وينميه من الباطل.

فالقيم الروحية والأخلاقية تمثل القاعدة القوية لحماية المال بصفة عامة والمال العام بصفة خاصة من الاعتداء من ذات الإنسان أو من الغير، ومن بين هذه القيم ما يلى: ^(١)

[١] الإيمان بأن المال العام ملك لله سبحانه وتعالى، ولقد سخره الله عز وجل لينتفع منه كافة الناس، ولا يجوز أن يعتدى عليه، أو أن يستأثر به أحد من دون الآخرين بدون حق شرعى. وكذلك الاستشعار بأن الله سبحانه وتعالى يراقب الناس، كما يؤمن المسلم بأن هناك ملائكة تكتب كل أعماله، وأن هناك محاسبة أخرىوية حيث يقف الإنسان أمام الله ليحاسبه عن ذلك المال، من أين اكتسبه وفيما أنفقه، ودليل ذلك حديث رسول الله ﷺ

(١) تفصيل هذه القيم في دراستنا: «القيم الإيمانية ودورها في ترشيد قطاع الأعمال العام» بحث مقدم إلى ندوة المشاكل العلمية الناشئة عن تطبيق قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، / مركز صالح عبد الله كامل - جامعة الأزهر، ديسمبر ١٩٩٣.

: «لن تزول قدمًا عبد يوم القيمة حتى يسأل عن أربع .. وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه» (رواه الترمذى).

فإذا استقرت هذه القيم الإيمانية لدى الإنسان، حصيتها من الاعتداء على المال كابحاً هو نفسه المعتمدة الأمارة بالسوء لقليله بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكلما ضعفت هذه القيم، أصبح من السهل أن يستخدم الإنسان الحيل والأساليب للاعتداء على المال، ولقد صور الرسول ذلك، بأن المسلم لا يزني وهو مؤمن، ولا يسرق وهو مؤمن، فقد ورد عنه ﷺ : « .. لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» [البخاري].

وتأسيسًا على ذلك، يجب على ولی الأمر أن يأخذ في الحسبان عند اختيار العاملين على المال العام من تتوافق فيهم القيم الإيمانية، وهذا ما كان يفعله رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، فقد ورد في الأثر أن عمر بن الخطاب قال : (إذا لم أستعن بأهل الدين على الولايات فبمن أستعن؟)

[٢] الالتزام بالقيم الأخلاقية مثل : الإخلاص، والصدق، والأمانة، والخوف من الله سبحانه وتعالى، والعفة، والعزة، ونحو ذلك، فقد ورد في كتاب إصلاح المال لأبى الدنيا أنه ورد عن الحسن قال : (إن من علامة المؤمن : قوة في دينه، وحزما في لين، وإيمانا في يقين، وحلما في علم، وكيسا في مال، وإعطاء في حق،

وقد صدأ في غنى، وتجملأ في فاقة، وإنحسانا في قدرة، وتورعا في رغبة، وتعففا في جهد، وصبرا في شدة...^(١).

وكان من الشروط الواجب توافرها في العاملين في الدواوين الحكومية في صدر الدولة الإسلامية:

«أن يكون حرا مسلما عاقلا صادقا أديبا فقيها عالما بالله تعالى، كافيا فيما يتولاه، أمينا فيما يستكفاء، حاد الذهن، قوى النفس، حاضر الحس، جيد الحدس، محبا للشكر، عاشقا لجميل الذكر، طويل الروح، كثير الاحتمال...»^(٢).

ومن الشروط الواجب توافرها في العاملين على الزكاة: «أن يكون مسلما مكلفا بالغا ذكرا، وأن تتوافر فيه صفة الأمانة والصدق، وأن يكون حاد الذهن، حاضر الحس، جيد الحدس، وأن يكون قادرًا على اتخاذ القرارات، وأن يكون عالما بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن تتوافر فيه صفة الكفاية...».

وتأسيسا على ذلك، يجب عند اختيار العاملين على المال العام أن تتوافر فيهم القيم الأخلاقية السابقة، حتى لا يضعفوا أمام الاغراءات وضعفه توفير الحاجات الأصلية للحياة، فتزل أقدامهم نحو الاعتداء

(١) أبو بكر بن أبي دنيا، «إصلاح المال»، تحقيق ودراسة مصطفى مفلح القضاة، دار الوفاء، ٣٠٥ هـ ص ٤١٠.

(٢) لمزيد من التفصيل، يرجع إلى مؤلفنا، «أصول المراجعة والرقابة في الإسلام»، مكتبة التقوى ١٤١٩ـ١٩٩٩، ١٠٨، وما بعدها.

على المال العام.

وكان رسول الله ﷺ يتحرى القيم الإيمانية والأخلاقية عند اختيار القوّاد والعاملين على الزكاة، ومن ذلك ما رواه البخاري عن أبي حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لأهل نجران: «لأبعثن إليكم رجالاً أميناً حق أمين»، فاستشرف لها أصحاب النبي ﷺ فبعث أبا عبيدة الجراح. [رواه البخاري].

يؤدي الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية إلى السلوك السوى المستقيم وإلى تحقيق الحماية المانعة من ذات الإنسان بعدم الاعتداء على المال العام وغيره من حقوق الغير وهذا ما يسعى إليه العالم المعاصر، حيث يرون أن الالتزام بالأخلاقيات هو أساس الرقابة الفعالة.

* الشروط الواجب توافرها في العاملين على المال العام

في إطار ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن أقوال الفقهاء يمكن استنباط الشروط الواجب توافرها في العاملين على المال العام عن النحو التالي^(١):

(١) أن يكون العامل على المال العام في أي موضع صالحًا تقىً ورعاً يخشى الله سبحانه وتعالى، ويستشعر مراقبته له في الحياة الدنيا

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- أسعد بن ماتي، «كتاب قوانين الدواوين»، ١٩٤٢م، صفحة ٦١ وما بعدها.
- د. حسين شحاته، «أصول المراجعة والرقابة في الإسلام»، مرجع سابق، صفحة ١٠٧ وما بعدها.

ويؤمن بمحاسبته له في الآخرة . وهذه الخصال تحقق المراقبة الذاتية والمحاسبة الذاتية ، وتقلل من الانحرافات والاعتداءات على المال العام .

(٢) أن يكون العامل على المال العام أمينا على المال وكل ما يتعلق بحركته من قبض وصرف ، وهذا علاج قوى لخيانة الأمانة السابق بيانها ، كما يجب أن يكون عفيفاً متورعاً عن قبول الهدايا والعطايا ، وأن يكون صادقاً في التعامل مع المال العام ولا سيما في إعداد التقارير المتعلقة به وهذا من موجبات الثقة والطمأنينة وتجنب الكسب الغلوى الساحت الحرام .

(٣) أن يخلص العامل على المال العام في العمل ويستشعر أن ذلك عبادة وطاعة لله وهذا يجنبه النفاق والرياء وعدم التملق ، ولا يخشى في الحق لومة لائم ، ويتجنب المحاملات والمحسوبيات وهذه الخصال تحافظ على المال العام وحقوق الغير .

(٤) أن يتقن العامل على المال العام العمل ويحسنه ، وهذا يحقق المحافظة عليه من الاعتداءات ، أو من سوء الاستخدام أو الإتلاف وما في حكم ذلك ، وذلك حماية للمال العام من الضياع .

(٥) أن يكون العامل على المال العام متعاوناً ومتضامناً مع الآخرين في المحافظة عليه وحمايته من كل صور الاعتداء عليه ، وهذا يساعد في علاج الانحرافات والأخطاء بسرعة ، وأن لا يكون

سلبياً إمّعة يقول إن أحسن الناس أحسنت وإن أساء الناس فأنا معهم، بل يكون من الذين يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فالأيجابية في النهي عن المنكر من موجبات حماية المال العام.

(٦) أن يكون العامل على المال العام فقيها في مجال ضبطه وحمايته وكل ما يتعلق به من قبض وصرف، وأن يكون دستوره في ذلك أحکام ومبادئ الشريعة الإسلامية، التفقه ثم العمل.

(٧) أن يكون العامل على المال العام حريصاً عليه مثل حرصه على ماله الخاص، فإذا وجد اعتداءات على المال عليه أن يمنعها بكافة الوسائل المشروعة، وهذا من الواجبات المفروضة على المسلم، وفي ذلك حماية للمال العام من الضياع والابتزاز.

(٨) أن يكون العامل على المال العام ذو حنكة وبصيرة، وقدرة وقوة على الاستخدام الرشيد للمال بدون إسرافٍ أو تبذير، وهذا يحمي المال العام من الضياع أو الإنفاق في غير موضعه.

(٩) يجب أن يكون العامل على المال العام عارفاً بالجوانب الفنية التي تساعده في أداء عمله على الوجه الأحسن، وليس هناك حصر لها، بل تتغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان ومن حالة إلى حالة، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدوها فهو أحق الناس بها، وهذا يؤدى إلى الاستخدام الرشيد للمال العام.

(١٠) أن يتعامل العامل على المال العام مع الناس بالحسنى وتسهيل أمورهم للحصول على حقوقهم أو أداء ما عليهم من حقوق، ولن يتحقق ذلك إلا إذا التزم بخصال التعاون والتضامن والأخوة والإشارة والتوصية والاستقامة والمودة والحب في الله، ولقد أمر الله عز وجل فقال: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣].

ولقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وسمحاً إذا اشتري، وسمحاً إذا اقتضى» [رواه البخاري].

يتحقق الالتزام بهذه الخصال إلى معالجة قضية الرشوة في المعاملات المالية بصفة عامة والتعامل في المال العام بصفة خاصة.

تحقق هذه الموصفات في العامل على المال العام الحماية والأمن والاستخدام الرشيد النافع للمال العام حسب أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (١).

٢ - دور التفقة في شرع الله في حماية المال العام

أمرنا الله عز وجل بالتفقه في دينه، ولا سيما أهل الاختصاص، فقد

(١) من القضايا المعاصرة في المعاملات المالية والاقتصادية في العالم: الالتزام بالأخلاقيات، ولقد أنسست هيئات ومنظمات وجمعيات في أمريكا وأوروبا تهتم بذلك؛ لمزيد من التفصيل يرجع إلى: د. حسين شحاته، «الميثاق الإسلامي لقيم رجال الأعمال»، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

ورد بالقرآن الكريم قول الله سبحانه وتعالى : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ يَحْذِرُونَ﴾ [التوبه : ١٢٢] وَحَثَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ : «مَنْ يَرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا فَلِيَفْقِهِ فِي الدِّينِ» (البخاري) .

ولقد ورد عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه كان يقول للتجار: «لا يبيع في سوقنا من لا يفقهه، وإلا أكل الربا رضى أم أبي» ، ولقد ورد في الأثر أنه جاء رجل إلى على بن أبي طالب رضي الله عنه، وقال: «يا أمير المؤمنين إني أريد التجارة، فادع لي» ، فقال الإمام على: «أو فقهت في دين الله؟ قال: أو يكون بعض ذلك؟ قال: ويبحث الفقه ثم المتجرة» .

وفي هذا الخصوص يقول ابن قيم الجوزية: «إن العلم المفروض تعلمه ما هو فرض عين لا يسع مسلماً جهله، وهو أنواع، منها العلم بأحكام المعاشرة والمعاملة التي تحصل بينه وبين الناس خصوصاً وعموماً، والواجب من هذا النوع يختلف باختلاف أحوال الناس ومنازلهم فليس الواجب على الإمام مع رعيته كالواجب على الرجل مع أهله وجيرانه، وليس الواجب على من نصب نفسه لأنواع التجارات كالواجب على من لا يبيع ولا يستترى إلا ما تدعوه إليه الحاجة، وعلى ذلك، فإن القدر الواجب تعلمه من أحكام الشريعة للمعاملات التي تقع بين الفرد وغيره يتسع ويضيق حسب الأحوال» .

والموجبات الخاصة»^(١).

ويقول الإمام أبو حامد الغزالى : «اعلم أنه لا يفترض على كل مسلم ومسلمة طلب كل علم، بل يفترض عليه طلب علم الحال، ويجب عليه علم ما يقع له بقدر ما يؤدى به الواجب يكون واجباً.. وكذلك فقه البيوع إن كان يتجر، وكذلك يجب على سائر المعاملات والحرف وكل من اشتغل بشيء منها يفترض عليه علم التحرز عن الحرام فيه»^(٢).

وفي ضوء الأدلة السابقة، يجب على العاملين على شئون المال العام أن يعرفوا فقه جبائيته وصرفه وإثباته والمحافظة عليه، . . . وما في حكم ذلك. فأحياناً نجد كثيراً من الموظفين المنوطين بالمال العام يقومون بالعديد من التصرفات وهم يظنون أنها ليست حراماً مثال ذلك^(٣) :

* قبول الهدايا وأخذ العمولات والإكراميات مما ينطبق عليها حكم الرشوة.

* استخدام الإمكانيات والأشياء العامة لاغراضهم الشخصية وفي

(١) نقلأً عن: د. عبد السatar أبو غدة ود. حسين شحاته، «ميشاق قيم المحاسب في الفكر الإسلامي»، من مطبوعات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨، صفحة ٩٠.

(٢) الإمام أبو حامد الغزالى «إحياء علوم الدين»، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ الجزء الثاني، ص ٧٠.

(٣) سبق أن تناولنا هذه التصرفات بشيء من التفصيل في الفصل السابق، ونذكرها هنا من باب التذكرة واتساق الكلام، وليس من قبيل التكرار غير المفيد.

ذلك خيانة للأمانة.

- * الجاملات على حساب المصلحة العامة بدون حق، وهذا من قبيل خيانة الأمانة.
- * تسجيل أسماء في كشوف المكافآت والحوافز مع عدم الأحقية ويعتبر ذلك من السرقة.
- * عدم إتقان العمل، وعدم الاجتهاد في الإبداع والابتكار، وهذا من قبيل التقصير والإهمال وضياع الإمكانيات.
- * تقليل المنحرفين أو التستر عليهم، وهذا من قبيل خيانة الأمانة.
- * التربح من الوظيفة بطريق مباشر أو غير مباشر وهذا من الغلول.

وفي هذاخصوص يجب على ولی الأمر والمسئولين في كافة مواقع المال العام أن يُفَقِّهُوا الموظفين والعاملين بفقه المال العام، وبيان أنواع العقوبات لمن يعتدى عليه، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ويكون ذلك من خلال صياغة فقه المعاملات في صورة تقيين مرفق به لائحة تنفيذية توضح التفاصيل على منوال اللوائح والنظم المالية التقليدية المعاصرة، ووضع نظم المراقبة والمحاسبة والعقاب، وكذلك عمل حلقات تذكيرية بفقه المال العام.

إن تتحقق معرفة المسلمين بفقه حرمة المال العام، يمنع الكثير من الاعتداءات عليه ويردع من تسول له نفسه أن يسرق أو يختلس أو يخون الأمانة، ولاسيما إذا طبقت الحدود والتعزيرات تطبيقاً سليماً.

٣ / دور التوثيق في حماية المال :

لقد أوجب الله سبحانه وتعالى كتابة المعاملات المالية، وذلك في أطول آية في القرآن، ويطلق عليها آية المدابنة، يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَإِنُتُم بِدِينِنَ إِلَى أَجْلٍ مُسَمًّى فَاکْتُبُوهُ وَلَا يَكْتُبُنَّكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَهُ اللَّهُ فَلَيَكْتُبْ وَلَيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَقَرَّرَ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَخْسَنْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يُمْلِلَ هُوَ فَلَيُمْلِلَ وَلَيُهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَاعَتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْمٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٢].

ولقد ورد في تفسير هذه الآية معان عديدة، منها ما يتعلق بحفظ المال وحمايته، يقول القرطبي : « إن الأمر بكتابة الأموال ضروري لحفظها، وإزالة الريب، وإذا كان الغريم (المدين) تقياً فيما يضره الكتابة، وإن كان غير ذلك فالكتاب ثقات في دينهم، وحاجة

صاحب الحق»^(١).

ويقول ابن كثير: «هذا إرشاد من الله تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها ليكون ذلك أحفظ لقدرها وميقاتها وأضبط للشاهد فيها، وقد نبه على هذا في قوله: ﴿ذلِكُمْ أَقْسَطُ عِنَّ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَآدُنَى أَلَا تَرْتَابُوا﴾ أي أمر من الله تعالى بالكتابة للتوثيق والحفظ^(٢)، ومن أقوال الفقهاء: «من أدان فليكتب ومن اتبع فليُشْهِدْ».

ويقول علماء التفسير أن هذه آية من أعظم أسباب الرجاء في الالتزام بمنهج الله في كتابة الأموال والرأي الأرجح أن الكتابة واجبة وليس مندوبة^(٣).

ولقد اهتم الفقهاء بوضع الأحكام والمبادئ التي تضبط كتابة الأموال وأوضحا العلة من ذلك، يقول ابن عابدين: «إن خط السمسار والصراف حجة للصرف الجارى به، ولو لم يعمل بدفعات البياع والصراف والسمسار تضيع أموال الناس، لأن أغلب المبيعات كانت تتم بلا شهود، وخصوصاً ما يرسلونه إلى شركائهم وأمنائهم في البلاد لتعذر الإشهاد، وفي تلك الحالة يعتمدون على المدون

(١) القرطبي / «تفسير القرطبي الجامع لاحكام القرآن» / دار الشعب / صفحة ١١٩١.

(٢) ابن كثير / «تفسير القرآن العظيم» / دار المعرفة - بيروت / ١٤٠٠ هـ / الجزء الأول / صفحة ٣٣٤ وما بعدها.

(٣) د. إسماعيل سالم / «شريعة القرآن وعقود المدaiبات والرهن»، / دار الهداية، ١٤٠٦، ١٩٨٦ م صفحة ٣٥.

والمكتوب في كتاب ودفتر، ويجعلونه حجة عند تحقق الخطر^(١).

ولقد ورد في كتاب صبح الأعشى للقلقشندى : «إن الكتابة عند العرب تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما : كتابة الإنماء وكتابة الأموال ، ويقصد بالأولى تأليف الكلام وترتيب المعانى ، ويقصد بالثانية كتابة المال وصرف ما يجرى مجرى ذلك مثل كتابة مال خزائن السلطان ، وما يجب تحصيلها من الأموال وما صرف منها من الجارى والنفقات ، ويعتمد كاتب الأموال على رسوم أو نظم مقررة أو أنموذجات لا يكاد يخرم (يضيع) منها ولا يحتاج إلى تغيير من زيادة أو نقص^(٢) .

ويقول الحريرى : «إن صناعة الحساب موضوعة على التحقيق ، وأن قلم الحاسب ضابط ، وأن الحسبة هم حفظة المال ، ولو لا قلم الحاسب لا ودت ثمرة الاكتساب ، ولا تصل التغایب (الظلم) إلى يوم الحساب ، ولكن نظام المعاملات محلولاً ، وجيد التناقض مغلولاً ، وسيف التظالم مسلولاً»^(٣) .

ولقد صممت نظم محاسبية ورقابية على الأموال في الدواوين الحكومية وذلك لضبط الإيرادات والنفقات ، فيقول النويرى : «ضبط ما يدخل إليه (ديوان بيت المال) وما يخرج منه . ويحتاج إلى ضبط

(١) أبو عبيد ابن سلام . «الأموال» ، مرجع سابق ، نقلًا عن د. حسين شحاته ، «أصول الفكر المحاسبي الإسلامي» صفتة ٦٥ .

(٢) القلقشندى . «صبح الأعشى» . الجزء الأول صفتة ٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ما يدخل إليه من الأموال إلى أن يقيم لكل عمل من الأعمال وجهاً من الجهات أوراقاً...^(١).

وهذه الأدلة السابقة توضح اهتمام فقهاء المسلمين بوضع الضوابط لحماية المال من حيث الإثبات في الخطابات والرسائل والسجلات وإعداد التقارير عنه، ولقد طبق ذلك في صدر الدولة الإسلامية قبل أن يظهر علم المحاسبة في دول الشرق والغرب.

وتطبق تلك الضوابط على المال العام والمال الخاص، وهي أكثر وجوباً في حالة التعامل في المال العام، وما يلاحظ في هذه الأزمنة الإهمال في توثيق الأموال العامة مما يجعلها عرضة للاعتداء عليها من لا خير فيهم، بل أحياناً تعد أوراقاً مزورة لإثبات ملكيتها لمن لا حق لهم فيها.

* الضوابط الشرعية لتوثيق (كتابة) المال العام

في ضوء آية الكتابة.

يتحكم توثيق المال العام مجموعة من الضوابط المستنبطة من آية كتابة المعاملات المالية الواردة في سورة البقرة الآية رقم (٢٨٢)، من أهمها ما يلى:^(٢)

(١) التويري، «نهاية الارب في فنون الأدب»، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، صفحة ٢٧٣.

(٢) لقدتناولنا هذه الضوابط بشيء من التفاصيل في كتابنا: «أصول الفكر المحاسبي الإسلامي» تحت عنوان: «القواعد المحاسبية في الفكر الإسلامي»، صفحة ٦٤ وما بعدها.

- ١- أن يتصرف كاتب المال بالعدل والتقوى والخشية، وهذا مستنبط من قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾، وقوله عز وجل: ﴿وَلَيَقُولَّ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَسْخُسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾، وقوله سبحانه وتعالى في نفس الآية: ﴿وَأَنَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ﴾.
- ٢- الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الكتابة، وهذا وارد في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ كَاتِبٍ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَ اللَّهُ﴾.
- ٣- أن تكون الكتابة طبقاً لما يمله عليه الحق أو ما يحل محل ذلك، ليكون ذلك اعترافاً منه بالمدحنيه مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَقُولَّ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَسْخُسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِعُ أَنْ يُمْلِلَ هُوَ فَلَيُمْلِلَ وَلَيُهُ بِالْعَدْلِ﴾.
- ٤- فوريه إثبات المعاملات المالية، وهذا يستنبط من حرف «ف» في كلمة ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ لأن حرف الفاء يفيد السرعة والتلاحم.
- ٥- ضرورة إثبات تاريخ المعاملات المالية وأجلها، وهذا وارد في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَآيَنْتُمْ بِدِينِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾.
- ٦- التوثيق المقترن بالشهود، وأصل ذلك في قوله تبارك وتعالى:

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ وقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

٧- شمولية الكتابة للصغير والكبير، وهذا واضح في قوله تعالى:
 ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَا تَرْتَابُوا﴾.
 وتحتاج هذه الضوابط إلى تفصيل^(١).

٤- دور الأجهزة الحكومية في حماية المال العام

كان الحكام المسلمين يولون حماية الأموال العامة الاهتمام الكبير، ففي صدر الدولة الإسلامية، أنشئت العديد من الأجهزة، ووضعت لها القواعد والأسس الدقيقة بهدف الرقابة على الموارد وال النفقات العامة، وكذلك حفظ وتداول المال العام.

ومن أهم هذه الأجهزة: نظام الحسبة، وجهاز ديوان البريد، وجهاز ديوان زمام الأزمة، وجهاز شاد الدواوين، وجهاز النظر في المظالم، وتفصيل ذلك وارد في كتب الفقه وكتب السياسة الشرعية^(٢)،

(١) لمزيد المزيد من التفصيل عن أصول كتابة المعاملات في الإسلام يرجع إلى مؤلفنا: «أصول الفكر المحاسبي الإسلامي».

(٢) ابن تيمية؛ «الحساب في الإسلام»، مطبعة المؤيد، ١٣١٨ هـ.

- محمد أحمد بن الأخوة؛ «معالم القرية في أحكام الحسبة»، كمبردج، سنة ١٩٨٣ م.

- د. حمدان الكبيسي، «أصلية معالم الحسبة العربية الإسلامية»، بغداد سنة ١٩٨٩ م.

- إبراهيم الشهاوى؛ «الحساب في مصر الإسلامية»، القاهرة ١٣٢٨ هـ - ١٩٦٢.

ونركز في هذا المقام على نظام الحسبة باعتباره أكثر تلك الأجهزة اهتماماً بحماية المال العام.

الأصل في المنهج الإسلامي المراقبة الذاتية والمحاسبة الذاتية كما سبق البيان، ولكن لأسباب حماية المجتمع الإسلامي بصفة عامة وحماية المال العام بصفة خاصة من الأفراد الذين ماتت ضمائرهم، ومرضت قلوبهم وفسدت نفوسهم، أو من الأفراد الغرباء الذين لا يدينون بدين الإسلام ولم يعرفوا حدوده وقواعديه أنشئت أجهزة الحسبة، حيث يقوم المحتسب بالرقابة على المال للاطمئنان من تطبيق شرع الله عز وجل.

ويعتمد نظام الحسبة على مبدأ (قاعدة) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويرى الإمام الغزالى : «أن الحسبة هي القطب الأعظم في الدين وهي المهمة التي بعث الله لها النبيين أجمعين، فلو أهمل عملها لتعطلت النبوة وأضمرحت الديانة، وعمت الفترة وفشت الضلال، وشاعت الجحالة، وانتشر الفساد، واتسعت الحرب، وهلك العباد، ولم يشعر بالهلاك إلا يوم القيمة»^(١).

ومن أهم وظائف المحتسب في مجال المعاملات ما يلى^(٢):

(١) الإمام أبو حامد الغزالى؛ مرجع سابق؛ صفحة ٢٦٩.

(٢) لمزيد من التفصيل يرجى إلى:

- محمد كمال الدين إمام، «أصول الحسبة في الإسلام»، دار الهدى، ١٤٠٦ هـ.
- إبراهيم دسوقى الشهاوى، «الحسبة في الإسلام»، مكتبة دار العروبة، ١٣٨٢ هـ.
- بدوى فهمى؛ «الضوابط الإسلامية لحماية المستهلك»، رسالة ماجستير الدراسات الإسلامية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م، صفحة ١٤٧ وما بعدها.

- ١- مراقبة الموازين والمكاييل والمعايير والعلامات التجارية.
- ٢- مراقبة الأسعار والمحافظة على توازن الأسعار.
- ٣- منع سيطرة الولاة على الأسواق.
- ٤- منع فرض المكوس (الضرائب الظالمة).
- ٥- الرقابة على جودة السلع.
- ٦- المساهمة في حفظ الأمن الاقتصادي والاجتماعي.
- ٧- المساهمة في الرقابة الصحية وتجنب تلوث البيئة والإضرار بالناس.

ومن بين الأعمال المنوط بها المحاسب أيضًا الرقابة على الأموال العامة وتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والغاية الأساسية من ذلك هو منع الانحرافات قبل وقوعها إن أمكن، وتقدم النصائح والإرشادات وإخبار ولى الأمر عن الحالات والأخطاء، وكان له سلطات توقيع العقاب على الخالفين لشرع الله.

ويماثل (يقابل) نظام الحسبة في الوقت المعاصر:

- الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الأموال والأداء.
- نظام تفتيش التموين في الرقابة على الأسواق والمعاملات.
- نظام تفتيش الصحة في الرقابة على الصحة وتجنب تلوث البيئة.
- نظام الرقابة الإدارية في الرقابة على تنفيذ القوانين واللوائح ..
- نظام الرقابة المالية الخارجية في الرقابة على صحة الحسابات ..
- وهكذا.

٣ / ٥ - دور الأجهزة النيابية في حماية المال العام

من بين المهام المنوطة بالأجهزة النيابية متابعة ومراقبة الأجهزة الحكومية وتقديم النصيحة بالحكمة والوعظة الحسنة.

ويقول الإمام أبو حامد الغزالى : «إن متابعة الحاكم وأجهزته تتم بسبع وسائل هى : «التعريف - والنهى بالنصح - والوعظ - والتعنيف - والتغيير باليد - والتهديد والتخويف - وإلحاق الأذى بالشخص الخالق ، والاستعانة بالغير على رفع الخالق»^(١).

وكانت الأجهزة النيابية أياً كان شكلها تقوم بدور هام في مراجعة الحاكم وأجهزته المختلفة، ويدخل في نطاق ذلك مراقبة وحماية المال العام وحسن توجيهه إلى ما فيه مصلحة للمسلمين دون أن يستأثر فرد به، وكان من بين الأجهزة النيابية المعروفة في صدر الدولة الإسلامية: أهل الحل والعقد، ومجلس الشورى.

ويجمع فقهاء المسلمين أن الشورى هي السبيل إلى معرفة الرأي الصواب لتنفيذ قبل البدء في التنفيذ، لأن كل مستشار يظهر رأيه مؤيداً بالأدلة والأسانيد ويوضح فائدته وعن طريق تبادل الآراء يصل الجميع إلى الرأي السديد الصائب الواجب التطبيق، وهذا يحقق الرقابة المانعة على التصرفات المالية. فالشورى في الإسلام تساهم في منع الضياع في المال العام قبل وقوعه.

ودليل مشروعية الشورى من القرآن الكريم قول الله عز وجل : «فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيلًا قُلْبٌ لَا نَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ

(١) الإمام أبو حامد الغزالى؛ مرجع سابق، ص ٢٨٩.

فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَأْوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَّمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ
 إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ويحثنا الرسول ﷺ
 على تطبيق الشورى فيقول الرسول ﷺ: «إِذَا كَانَ أَمْرًا كُمْ خِيَارًا كُمْ
 وَأَغْنِيَاؤُكُمْ سَمَاعَكُمْ، وَأَمْرًا كُمْ شُورَى بَيْنَكُمْ، فَظَهَرَ الْأَرْضُ خَيْرًا لَكُمْ
 مِنْ بَطْنِهَا، وَإِذَا كَانَ أَمْرًا كُمْ شَرَارَكُمْ، وَأَغْنِيَاؤُكُمْ بَخْلَاءَكُمْ، وَأَمْرًا كُمْ
 إِلَى نِسَائِكُمْ، فَبَطْنُ الْأَرْضِ أُولَئِكُمْ مَنْ ظَهَرُوا» (رواه الترمذى)
 ولقد روى البيهقى رحمة الله فى شعب الإيمان بسنده صحيح عن ابن
 عباس رضى الله عنهما قال : لما نزلت ﴿وَشَأْوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ قال رسول
 الله ﷺ : «أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ، ولكن جعلها رحمة لأمتى
 فمن استشار لم يعدم رشدًا ، ومن تركها لم يعدم غيابا» (رواه
 البىهقى) .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال : «ما رأيت أكثر مشاورة
 لاً صحابه من رسول الله ﷺ (أخرجه البخارى) .

ولقد طبق الرسول ﷺ الشورى في حياته بصفة عامة ، وفي غزوة
 بدر بصفة خاصة عندما استشار الناس ، فقام أبو بكر الصديق فقال
 وأحسن ، ثم قام المقداد بن عمرو فقال يا رسول الله : امض لما أراك الله
 فنحن معك ، والله لا نقول لك كما قال بنو إسرائيل لموسى : ﴿إِذْهَبْ
 أَنْتَ وَرِبَّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَا هَا قَاعِدُونَ﴾ ولكن اذهب أنت وربك فقاتلنا إنا
 معكم مقاتلون ، فالذى بعثك بالحق لو سرت بنا إلى بر الغمام لسرنا
 معك ولجلدنا معك من دونه حتى تبلغه ، فقال له رسول الله ﷺ خيراً

ودعا له ثم قال رسول الله ﷺ : «أشيروا على أيها الناس» ويريد الأنصار، فقال سعد بن معاذ : والله لكانك تريديننا يا رسول الله قال : أجل، قال فقد آمنا بك وصدقناك وشهدنا أنّ ما جئت به الحق وأعطيتك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة، فامض يا رسول الله لما أردت فنحن معك فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه وما تخلف منا رجل واحد، وما نكره أن نلقى عدونا غداً، إنا لصبر في الحرب، صدق عند اللقاء، لعل الله يريك ما تقر به عينك فسرينا على بركة الله (١).

ولقد طبق الصحابة رضوان الله عليهم الشورى؛ فعلى سبيل المثال، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «أرى الفرد كالخطيب السحيل، والرأيان كالخطيبين المبرمرين والثلاثة مراراً لا يكاد ينقص» ويقول : «لا خير في أمر أبى من غير شوري» (٢). ويقول الإمام على رضي الله عنه : «في الشورى سبع خصال : استنباط الصواب، واكتساب الرأى، والتحصن من السقطة، وحرز من اللائمة، ونجاة من الندامة، وألفة القلوب، واتباع الأثر» (٣).

ولقد أدت أجهزة الشورى دوراً هاماً في حماية المال العام في صدر

(١) عز الدين بلقيس، « منهاج الصالحين »، مرجع سابق، صفحة ٤٠٤.

(٢) د. سعيد الحكيم، « الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية، والنظم الوضعية، مرجع سابق صفحة ٢٠٩.

(٣) محمد عبد الله الخطيب، «الشورى في الإسلام»، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٤١٩ هـ، صفحة ١٦.

الدولة الإسلامية، والنموذج الذي سجله التاريخ لعمر بن الخطاب، عندما وقف على المنبر يخطب في الناس، ويقول لهم: «اسمعوا فأطيعوا» فقام رجل وقال: لا سمع ولا طاعة يا عمر! فسأله عمر لماذا؟ فقال له وزعت على كل فرد قطعة من القماش الواردة من اليمن ليصنع منها حلة، وهي لا تكفي مثلك لعلك أخذت قطعتين، فنظر عمر إلى ابنه عبد الله ليجيب، فقال عبد الله: «إن أبي طويل القامة ولا يكفيه قطعة القماش فأعطيته قطعتي»: فقال الرجل: الآن نسمع ونطيع يا عمر (لقد وردت هذه الحادثة بصيغ مختلفة ولكن تحمل نفس المعنى والمضمون^(١)).

يؤخذ من هذا النموذج درس لأولياء الأمور وكيفية التصرف في الأموال العامة والهدايا التي ترد إلى الدولة وكيف توزع؟، ولا يجوز شرعاً أن يستأثر بها أحد دون الآخرين أو يميز شخص على شخص لاي سبب من الأسباب.

٦ - دور الأجهزة الشعبية في حماية المال

من أهم الأجهزة الشعبية التي كانت موجودة في صدر الدولة الإسلامية وما زال لها وجود: جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويدخل في نطاق عملها حماية المال العام، ودليلها من الكتاب، قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِّنَ الْمُكْفِرِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُّ

(١) نقلأً عن د. محمد أحمد عاشور، مرجع سابق، صفحة ٩٨ بتصرف.

المُفْلِحُونَ [آل عمران: ٤٠] ، ولقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ في هذا الأمر منها قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (رواه مسلم). ويقول ابن حزم: «لا خلاف بين الأمة الإسلامية على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(١).
 والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كل مسلم، وتطبيق ذلك في مجال حماية المال العام له صور شتى، نذكر منها على سبيل المثال^(٢):

- النهي عن الإسراف والتبذير في المال العام.
- النهي عن إتلاف المال العام.
- النهي عن إنفاق المال العام في غير منفعة.
- النهي عن استخدام المال العام وتسخيره للأغراض الشخصية.
- النهي عن قبول الهدايا والعطایا وما في حكم ذلك مما يدخل في باب الرشوة.
- النهي عن إضاعة الوقت في غير منفعة.
- النهي عن استخدام المال العام في المفاسد.
- النهي عن عدم سداد حقوق الدولة والمجتمع.
- وهكذا.

(١) ابن حزم؛ «الملل والنحل»، الجزء الرابع، صفحة ١٧١.

(٢) سبق أن تناولنا ذلك تفصيلاً في موضع عديدة من هذا الكتاب في الفصل الأول.

ولو طبق كل مسلم واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على نفسه وعلى أسرته وعلى محيط عمله، وصبر على أذى الناس لتحقق حماية الفعلية للمال العام، ولكن للأسف الشديد، انتشرت فيما السلبية واللامبالاة وتحقق فيما قول الله عز وجل: ﴿لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانَ دَأْوُودَ وَعَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾^(٧٨) كانوا لا ينتبهون عن منكر فعلوه ليغش ما كانوا يفعلون﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «والذى نفسي بيده، لتأمرون بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» (رواه الترمذى وقال حديث حسن).

ولقد اهتم الفقهاء بدور المسلم فى الدفاع الشرعى العام^(١)، ويدخل فى نطاق ذلك حماية المال العام، ومقتضى ذلك ببيع الإسلام للMuslim الدفاع الشرعى عندما يعتدى على حق من حقوق الله.. ويجب دفع هذا العدون ما يصل إلى حد القتل أو القتال، والدليل على ذلك هو حق المسلم فى إنكار المنكر.

وهناك من الفقهاء من يرى أن إنكار المنكر واجب كفائى، وبعضهم يرى أنه واجب عينى على كل فرد من أفراد الأمة، ونحن

(١) - عبد القادر عودة، «التشريع الجنائى الإسلامى»، الجزء الأول، صفحة ٤٨٩.
- د. على محمد جريشة، «الموضوعية الإسلامية العليا»، مكتبة وهبة، ١٣٩٦ هـ
١٩٧٦ م، صفحة ٢٨٠ وما بعدها.

نميل إلى الرأي الثاني، ولا سيما في مجال المال العام، لأن حفظ المال يدخل في نطاق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ولقد وضح الفقهاء شروط الدفاع الشرعي العام والتي تطبق على حماية المال العام على النحو التالي:

١- وقوع المنكر: وفي حالة المال العام: حدوث الاعتداء على المال العام بالوسائل السابق بيانها تفصيلاً.

٢- رفع المنكر بالقدر اللازم والمناسب، أي منع الاعتداء على المال العام بالوسائل المناسبة بدون تجاوز أو إفراط.

٣- الا يؤدى الدفع إلى ما هو أنكر منه، أي لا يؤدى منع الاعتداء على المال العام إلى ضياع مال عام آخر أكثر، ودليل هذا القاعدة الشرعية: دفع الضرر الأكبر بالضرر الأقل ودفع الضرر مقدم على جلب المنفعة.

وإذا طبقت هذه الشروط في حالة الاعتداء على المال العام من خلال الأفراد أو من خلال جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لامكنا معالجة العديد من التجاوزات والانحرافات فور حدوثها وتقليل حجمها.

٣ - مقومات تطبيق المنهج الإسلامي لحماية المال العام:

يقوم المنهج الإسلامي لحماية المال العام على مجموعة من المقومات من أهمها ما يلى :

أولاً: الاهتمام بالتربيـة الإيمانية (الروحية) والأخلاقية والسلوكية

في البيت وفي مراحل التعليم من خلال الفكر والنماذج التطبيقية والممارسة العملية.

ثانياً: توجيه كافة أجهزة الإعلام إلى نشر الفضيلة وتجنب نشر الرذيلة، وبث البرامج التي تقوى لدى الناشئة القيم والأخلاق، وعدم التقليد الأعمى لما يحدث في المجتمعات الأخرى، إلا إذا كان مطابقاً لآحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: تنظيم دورات تربوية تقوى لدى العاملين في الأجهزة القيمة والأخلاق ولا سيما الذين يتعاملون مع المال العام.

رابعاً: يكون للقيمة اعتبار خاص عند التعيين والترقية والحوافز مع عدم إغفال الجوانب الفنية والكفاءة.

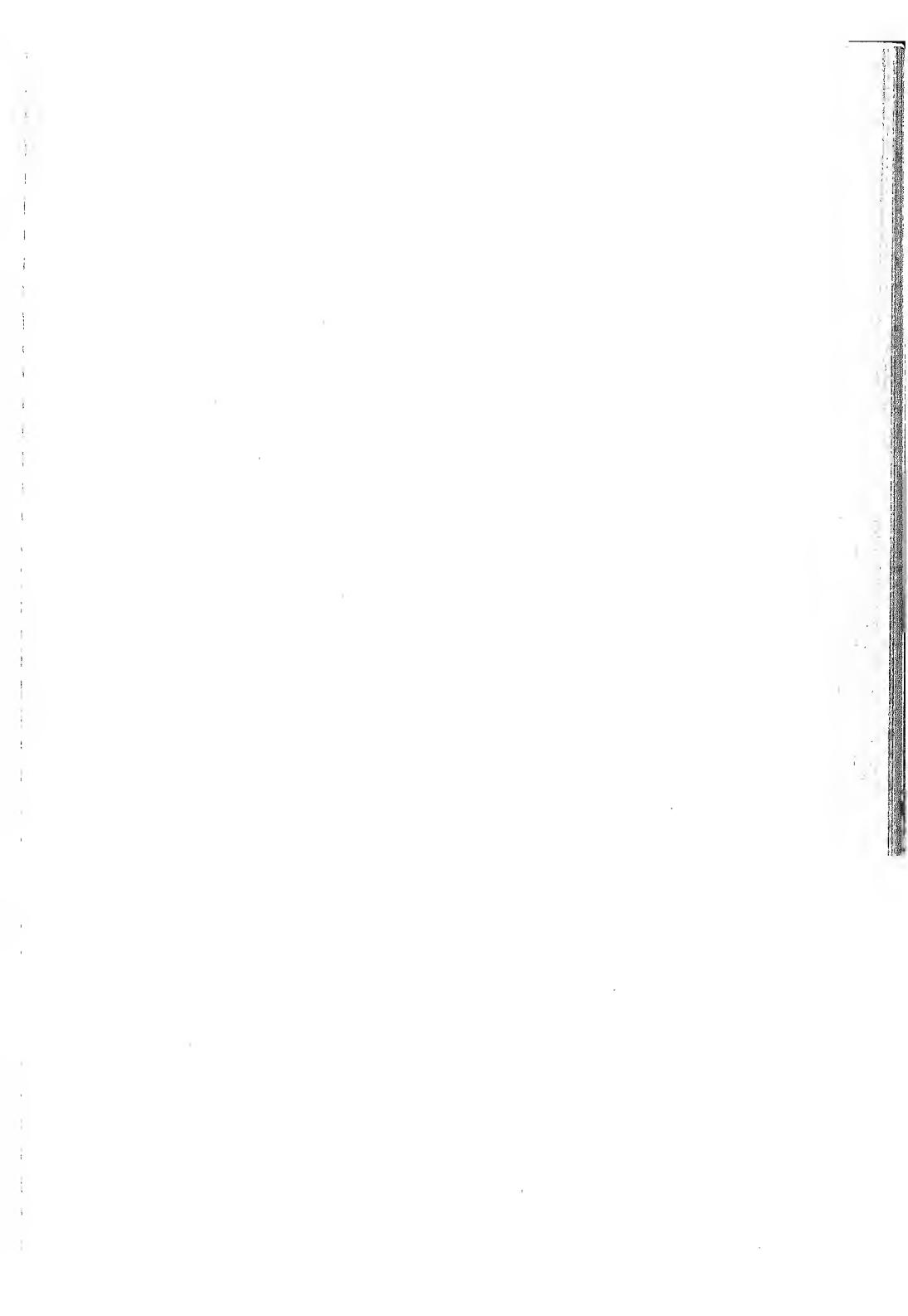
خامساً: حسن اختيار القادة ليكونوا أسوة حسنة لمتابعيهم.

سادساً: تطبيق نظام الشواب والعقوبات بالعدل دون أي اعتبارات شخصية أو مجاملات أو محاباه أو الخوف من الناس.

سابعاً: تبني فقه حماية المال العام وتع咪مه على كافة الأعمال ليكون دستوراً يلتزم به العاملون، طاعة الله وامتثالاً.

إن نجاح تطبيق المنهج الإسلامي لحماية المال العام يحتاج إلى تضحية عزيزة وجihad عظيم وثبات وهذا من صفات عباد الله الصالحين.

* * * *

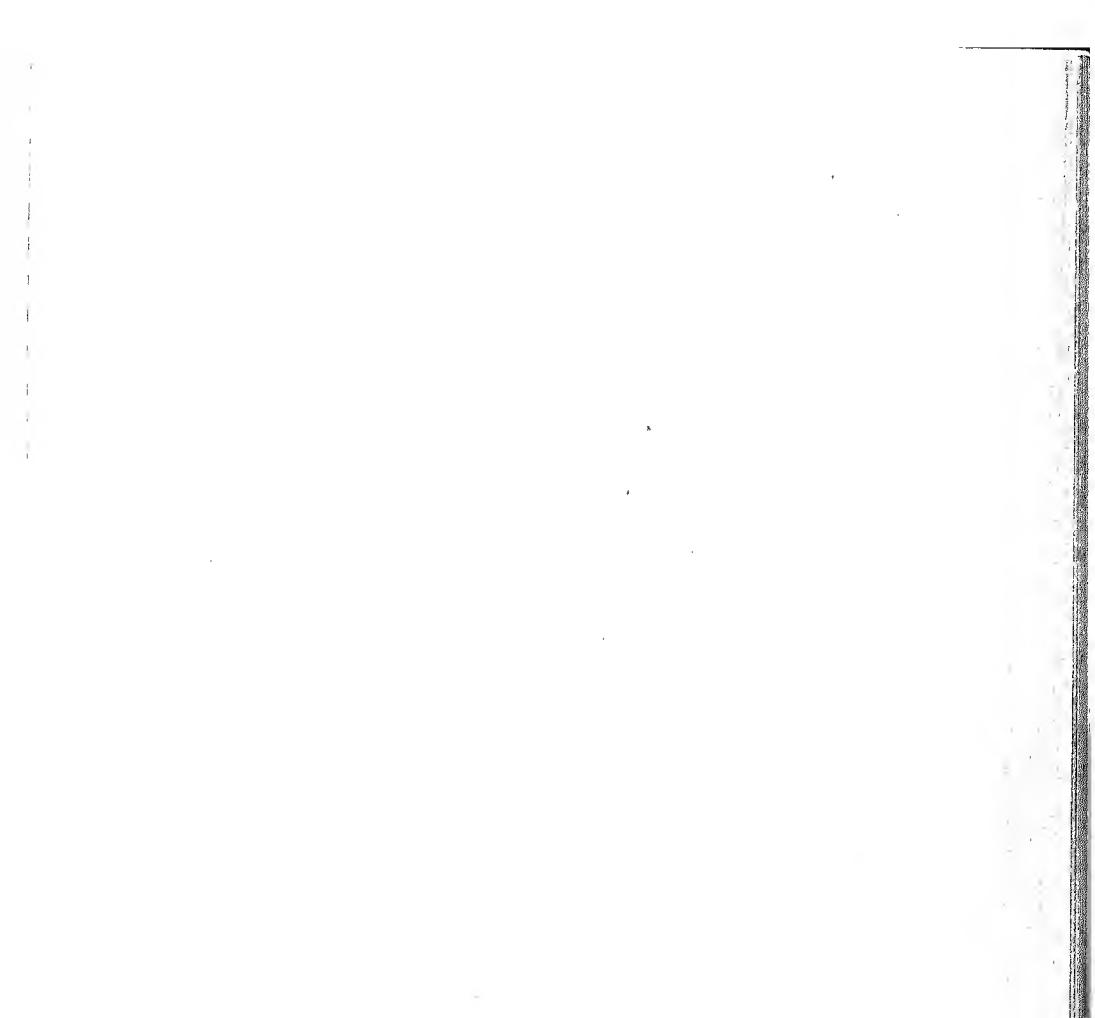


الفصل الرابع

وصايا إسلامية إلى العاملين على المال العام

تمهيد

- ٤ / ١ - وصايا من القرآن الكريم حول المال وحرمته.
- ٤ / ٢ - وصايا من السنة النبوية الشريفة حول المال وحرمته.
- ٤ / ٣ - وصايا عن الخلفاء الراشدين والفقهاء حول المال وحرمته.
- ٤ / ٤ - وصايا عشر إلى العاملين على المال العام.
- ٤ / ٥ - أدعية مأثورة تقال عند التعامل مع المال.



تمهيد :

لقد اختلطت الأوراق، وكثرت المشتبهات بين الحلال والحرام، ويحتاج المسلم إلى من يبصره ويوصيه، حتى يعرف الحلال فيتبعه، ويرى الحرام فيجتنبه، وهذا من المسؤوليات المفروضة على من رزقهم الله الفقه والعلم، فقد قال تعالى : ﴿ وَلْتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَيِ الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] ، قوله عز وجل : ﴿ وَالْعَصْرُ ﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿ ٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿ ٣﴾ [العصر] .

ولقد أكد رسول الله ﷺ على التناصح والتواصي، فقال : «الدين النصيحة»، قلنا : من يا رسول الله؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم» (مسلم)، وقال : «من رأى منكم منكراً فليغیره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان» (مسلم) .

والعاملون على المال العام والتعاملون به يحتاجون إلى وصاياً لتبصرهم بفرضية حمايته وعدم الاعتداء عليه حتى لا يقعوا في الحرام وهو يظنون أنهم يحسنون صنعاً والذى قال الله عنهم : ﴿ قُلْ هَلْ نُبَشِّكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ﴿ ١٢﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ

يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿الكافر : ١٠٣ - ١٠٤﴾

ويختص هذا الفصل بتجميع ما ورد بالقرآن من آيات كريمة، وفي السنة النبوية الشريفة من أحاديث شريفة، وما قاله الفقهاء والعلماء من وصايا تتعلق بمال وحرمه، ثم استنباط من ذلك كله مجموعة من الوصايا العامة الواجب الالتزام بها.

ويمكن النظر إلى هذه الوصايا على أنها ميشاف إسلامي يجب أن يتلزم به العاملون على المال العام والتعاملون به سواء كانوا حُكَّاماً أو مُحْكُومين، أغنياء أو فقراء، سواء كان هذا المال نقداً أو عيناً، يخص الدولة أو أي جماعة من الأفراد مثل: الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية، والمراكز والهيئات والنوادي والمنظمات .. وما في حكم ذلك.

٤ / ١ - وصايا من القرآن العظيم حول المال وحرمةه.

- ﴿وَأَتُوهُم مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

- ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾

[الحديد: ٧].

- ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾

[النساء: ٥].

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَعْلَمُ رَحِيمًا﴾
[النساء: ٢٩].

- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَمَاءِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

- ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَيَصْدِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (١٦٦) وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنِهِ وَأَكْلُهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْنَدُنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٦١].

- ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانَ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصْدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُعْلَمُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكَوَى

بِهَا جَاهُهُمْ وَجَنُوْبُهُمْ وَظَهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿التوبه : ٣٤ - ٣٥﴾

- ﴿اَعْلَمُوا اَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ وَلَهُرُ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنُكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْاَمْوَالِ وَالْاُولَادِ كَمِثْلَ غَيْثٍ اَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهْبِطُ فَرَاهُ مُصْفَرًا ثُمَّ يَكُونُ حَطَاماً وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ الْفَرُورِ﴾ [الحديد : ٢٠].

- ﴿وَقَالُوا نَحْنُ اَكْثُرُ اَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعْذَبِينَ﴾

[سبأ : ٣٥].

- ﴿وَمَا اَمْوَالُكُمْ وَلَا اُولَادُكُمْ بِالَّتِي تُقْرِبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [سبأ : ٣٧].

- ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلَاً﴾ [الكهف : ٤٦].

- ﴿إِنَّمَا اَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ اَجْرٌ عَظِيمٌ﴾

[التعابير : ١٥].

- ﴿وَتَأْكِلُونَ التِّرَاثَ اَكْلًا لَمَّا (١٩) وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمِّا﴾

[الفجر : ٢٠ - ١٩].

- ﴿وَاعْلَمُوا اَنَّمَا اَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ اَجْرٌ عَظِيمٌ﴾

[الأنفال : ٢٨].

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أُمُوْلُكُمْ وَلَا أُولُادُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾

[المنافقون : ٩].

- ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتَمْدُونِي بِمَا فِي أَتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا أَتَانِيَّكُمْ
بَلْ أَنْتُمْ بِهِدَيْتُكُمْ تَفْرُحُونَ﴾ [النمل : ٣٦].

- ﴿وَيَلٌ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لَمَزَةٍ﴾ ① الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَدًا ② يَحْسَبُ أَنَّ
مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ [الهمزة : ١ - ٣].

- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ
وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة : ٣٨].

- ﴿إِنَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادُوا
أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصْلَبُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنِ
الْأَرْضِ﴾ [المائدة : ٣٣].

- ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أُمُوْلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالْطَّيْبِ وَلَا تَأْكُلُوا
أُمُوْلَهُمْ إِلَى أُمُوْلِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوَيْا كَبِيرًا﴾ [النساء : ٢].

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أُمُوْلَ الْيَتَامَىٰ ظَلَمُوا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء : ١٠].

- ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ⑧٨ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقُلْبٍ سَلِيمٍ﴾

. [الشعراء : ٨٨].

- ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾^{١١} وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ^{١٢} وَبَنَى
شُهُودًا ^{١٣} وَمَهَدَتُ لَهُ تَمَهِيدًا ^{١٤} ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ^{١٥} كَلَّا إِنَّهُ كَانَ
لَا يَأْتِنَا عِنْدَهُ ﴿[المدثر: ١١ - ١٦]﴾.

- ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابَ مَنْ إِنْ تَأْمِنَهُ بِقَنْطَارٍ يُؤْدَهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمِنَهُ
بِدِينَارٍ لَا يُؤْدَهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي
الْأَمْمَيْنِ سَبِيلٌ ﴿[آل عمران: ٧٥]﴾.

- ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴿[الليل: ١١]﴾.

- ﴿تَبَتَّ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ^١ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ^٢﴾
[المسد: ١ - ٢].

- ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهُ ^{٢٨} هَلَكَ عَنِّي سُلطَانِيَهُ ^٣﴾
[الحاقة: ٢٨ - ٢٩].

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أُولُادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ^٤﴾
[آل عمران: ١٠].

- ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أُولُادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ^٥﴾
[المجادلة: ١٧].

- ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلُهُ مَعَهُ لَا فَتَدَوْ بِهِ مِنْ
سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^٦﴾ [الزمر: ٤٧].

٤ / ٢ - وصايا من السنة النبوية الشريفة حول المال وحرمة

«إِنَّ اللَّهَ قَسْمٌ بَيْنَكُمْ أَرْزاقُكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ يَعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يَحْبُبُ وَمَنْ لَا يَحْبُبُ، وَلَا يَعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ يَحْبُبُ، فَمَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الدِّينَ فَقَدْ أَحْبَبَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْلِمُ عَبْدٌ حَتَّى يَسْلِمْ قَلْبَهُ وَلِسَانَهُ، وَلَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يَأْمُنَ جَارَهُ بِوَاقِفَهُ، قَلَّنَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا بِوَاقِفَهُ؟ قَالَ: ظُلْمَهُ وَعُشْمَهُ، وَلَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَنْفَقُ مِنْهُ فَيُبَارَّكُ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدِّقُ مِنْهُ بِشَيْءٍ فَيَقْبِلُ مِنْهُ، وَلَا يَتَرَكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو السَّيِّءَ بِالسَّيِّءِ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّءَ بِالْخَيْرِ، وَأَنَّ الْخَيْرَ لَا يَمْحُو الْخَبِيثَ، وَلَكِنْ يَمْحُى بِالْطَّيْبِ»
(الحاكم).

«أَيْمًا عَبْدُ أَمْسَكَ مَالًا حَرَاماً، إِنَّ أَمْسَكَهُ لَمْ يُبَارَّكْ لَهُ فِيهِ، وَإِنَّ أَنْفَقَهُ لَمْ يَقْبِلْهُ اللَّهُ، فَإِنْ ماتَ وَهُوَ عَنْهُ كَانَ زَادَهُ إِلَى جَهَنَّمْ». .
(عن أبي الحسن البصري).

«إِنَّ اللَّهَ فَرِضَ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ الَّذِي يَسْعُ فَقْرَاءِهِمْ وَلَنْ يَجْهَدَ الْفَقَرَاءُ إِذَا جَاءُوكُمْ أَوْ عَرَوْا إِلَّا بِمَا يَصْنَعُ أَغْنِيَاؤُهُمْ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ يَحْاسِبُهُمْ حِسَابًا شَدِيدًا وَيَعْذِبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»
(الطبراني).

«إِنَّ اللَّهَ كَرِهُ إِلَيْكُمْ ثَلَاثَةً: قَيْلُ وَقَالُ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكُثْرَةُ السُّؤَالِ»
(البخاري ومسلم).

«والله ما أخاف عليكم الفقر، ولكن أخاف عليكم الغنى، أن تبسط عليكم الدنيا كما انبسطت على من كان قبلكم، فتتنافسوا كما تنافسوا، فتهلكم كما أهلكتهم» (البخاري ومسلم).

«العامل على الصدقة بالحق كالغازى فى سبيل الله حتى يرجع إلى بيته» (ابن ماجه).

«المعتدى في الصدقة كمانعها» (ابن ماجه).

«لكل أمة فتنة، وفتنة أمتي المال» (الترمذى).

«من كثر ماله، كثرا همه، ومن كثر همه افترق قلبه في أودية شتى فلم يبال الله، ومن كان همه هما واحدا كفاه الله هموم الدنيا»
«الحاكم».

«يأتي على الناس زمان لا يبالى العبد بحلال أخذ المال أم بحرام» (أحمد).

«نعم المال الصالح للمرء الصالح» (البخاري).

«إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكمل وتصدق» (مسلم).

ـ أيما مال لم يطع الله فيه، ولم يعط حقه، جعله الله (عز وجل)
شجاعاً له زبيبات ينهشه من قبل القفا، فيقول: مالي ولك؟ فيقول:
الذى جمعتني لهذا اليوم، أنا الذى جمعته لهذا اليوم، حتى يضع
يده في فيه فيقضيها» (البخاري).

- «من يأخذ مالا بحقه يبارك له فيه، ومن يأخذ مالا بغير حقه، فمثله مثل الذى يأكل ولا يشبع» (مسلم)

- «إن هذا المال حلوة خضرة، من أصابه بحقه بورك له فيه، ورب متخوض فيما شاءت نفسه من مال الله ورسوله، ليس له يوم القيمة إلا النار» (الترمذى - حديث حسن صحيح).

- «قلب الشيخ شاب على حب اثنتين: طول الحياة وحب المال» (مسلم).

- «إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله (عز وجل) أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: «يا أيها الرسول كلوا من الطيبات»، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا زَرَقْنَاكُمْ﴾، قال : ثم ذكر عبدا أشعث أغبر، يطيل السفر، رافعا يديه: يا رب اي رب! ومطعمه حرام، ومشريبه حرام، وملبسه حرام، وغذى بالحرام، فأنى يستجاب لهذا!» (مسلم).

- «لا يقبل الله صلاة بلا ظهور، ولا صدقة من غلول» (البخارى).

- «لا تزول قدمًا عبد يوم القيمة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفقه، وعن علمه ماذا عمل به» (أحمد والترمذى والطبرانى).

- «من ظلم قيد شبر من الأرض شيئا طوقه الله من سبع أرضين»

(البخاري) .

- «إِن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا... الحديث» (البخاري) .

- «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه» (أحمد والدارقطني وغيرهم) .

«من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق، لقى الله عز وجل وهو غضبان عليه» .

«لعن الله الراشى والمرتشى والرائش بينهما» (الترمذى) .

«من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن يرد إتلافها أتلفه الله» (البخاري) .

- يروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
«لا يقتسم ورثتى دينارا ولا درهما ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملى فإنها صدقة» .

- يروى عن عمرو بن العاص أن جويرية قالت :

«والله ما ترك رسول الله ﷺ عند موته درهما ولا دينارا ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بعلته البيضاء وسلامه وأرضها تركها صدقة» .

- كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتتجحده، فامر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه، فكلم أسامة النبي ﷺ فقال : «يا أسامة لا أراك تتكلم في حد من حدود الله، ثم قام

النبي ﷺ خطيباً فقال : «إِنَّمَا هَلْكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الْشَّرِيفَ تَرَكُوهُ، وَإِنْ سَرَقَ فِيهِمُ الْمُضَعِيفَ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْ فَاطِمَةَ بْنَتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» (رواه أحمد وأبو داود والنسائي).

– عن عبد الله بن عمر أن امرأة سرقت على عهد رسول الله ﷺ، ف جاء بها إلى الذين سرقتهم، فقالوا: يا رسول الله إن هذه المرأة سرقتنا، فقال قومها نحن نفديها، فقال رسول الله ﷺ: «اقطعوا يدها»، فقالوا نحن نفديها بخمسين ديناراً، فقال النبي ﷺ: «اقطعوا يدها»، فقطعت يدها اليمنى، فقالت المرأة هل من توبة يا رسول الله، قال نعم أنت اليوم من خطيعتك كما ولدتك أمك (نقل عن الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الجزء السادس، صفحة ١٦٣).

«الخازن الأمين الذي ينفذ ما أمر به، فيعطيه كاملاً موقراً طيبة به نفسه، فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين» (البخاري والنسائي وابن ماجه).

«رحم الله امرأ اكتسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره و حاجته» (أورده الهندي في كنز العمال ج ٤ / ٦).

«أخرج الحافظ ابن بردوه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: تليت هذه الآية عند النبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾

[البقرة: ١٦٨]

فقام سعد بن أبي وقاص، فقال : يا رسول الله : ادع الله أن يجعلنى مستجاب الدعوة، فقال له : يا سعد أطب مطعمك تستجب دعوتك، والذى نفسى بيده، إن الرجل ليقذف اللقمة الحرام فى جوفه ما يتقبل منه أربعين يوماً، وأيما عبد نبت لحمه من السحت والربا فالنار أولى به (أخرجه ابن بردويه).

«يقول الشيطان : لن ينجو مني صاحب المال من إحدى ثلات : إما أزينه في عينه وإما يجمعه من غير حله، وإما أن أحبيه إليه فيمنع حق الله تعالى منه».

«من اكتسب من حيث شاء ولا يبالي ، أدخله الله تعالى النار من أى باب كان ولا يبالي» (الديلمي).

«من اكتسب درهما من غير حله، ينفقه على أهله ويبارك له فيه، أو يتصدق به فيقبل منه، أو يخلفه وراء ظهره إلا كان زاده إلى النار» (الديلمي)

«من ولى لنا شيئاً، فلم تكن له امرأة فليتزوج امرأة، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكناً، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركباً، ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادماً، فمن اتخد سوى ذلك : كنزاً أو إبلأ، جاء الله به يوم القيمة غالاً أو سارقاً».

«من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا محيطنا بما فوقه، فهو غلول يأتي به يوم القيمة .. الحديث» (مسلم وأبو داود).

٤ / ٣ - وصايا عن الخلفاء الراشدين والفقهاء حول المال وحرمةه

* من أقوال ومآثر أبي بكر الصديق حول المال وحرماته :

«إِنِّي وَلِيَتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرٍ لَّكُمْ، أَقْوَاكُمْ عِنْدِي الْمُضِيِّفِ حَتَّى
آخِذَ لَهُ بِحَقِّهِ، وَأَنْ أَصْعَفَكُمْ عِنْدِي الْقَوِيِّ حَتَّى آخِذَ الْحَقَّ مِنْهُ.. إِنْ
أَحْسَنْتَ فَأُعْيِنُونَى، وَإِنْ أَسَأْتَ فَقَوْمُونِى» (الطبقات الكبرى لابن
سعد : ٣ / ١٨٣)

«تأسوا برسول الله ﷺ، فتجاهدوا عدوه كما جاهدهم، والله لو
منعوني عقالا لرأيت أن أجاهدهم إليه حتى آخذه من أهله وأدفعه إلى
مستحقه (تاريخ الخميس - الدياربكري ٢ / ٢٠٢)

«لقد خصص المسلمون لأبي بكر عطاء من بيت المال ليترفرغ إلى
شعون المسلمين، ولينفق منه على نفسه وعلى أسرته .. فلما حضرته
الوفاة، أوصى الله عنه ببيع عقار له ليغطي بثمنه قيمة كل ما
آخذه من عطاء بيت المال » (الكامل لابن الأثير ٢ / ١٧٧)

«في يوم من الأيام اشتد الجوع بأبي بكر الصديق رضي الله عنه،
وأكل الطعام الذي أحضره له خادمه دون أن يسأل عن مصدره،
فتتعجب الخادم وسأله : يا سيدى لقد كنت تسألنى كل يوم عن
مصدر الطعام فما بالك اليوم لم تسألنى كعادتك؟ فتوقف أبو بكر
الصديق خائفا مضطربا، وقال خادمه : «لقد أنساني الجوع ذلك، فمن
أين جئت به؟، فقال الخادم : كنت تكهنست لإنسان في الجahليّة

فأعطاني هذا الطعام، فأدخل الصديق أصابعه في فمه وجعل يتقياً ما أكل وهو يصيح: «لقد كدت تهلكني يا غلام»، ثم أخذ يدعوا الله ويقول: اللهم اغفر لى ما شربته العروق واختلط بالدماء»، فقيل له اتفعل كل ذلك من أجل هذه اللقيمات؟ فقال: والله لو لم تخرج إلا مع روحى لاخرجتها، فقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به»، فقد خشيت أن ينبت شيء من لحمى من هذه اللقيمات الحرام فأصير بسببها إلى النار».

* قال أبو بكر لعائشة وهى تُمرِّضه:

«أما والله لقد كنت حريضاً على أن أوفر فى المسلمين، على أنى قد أصبب من اللحم واللبن، فانظرى ما كان عندنا فابلغيه عمر، قالت: وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان إلا خادماً ولقحة (ناقة) ومنحلياً، فلما رجعوا من جنازته أمرت به عائشة إلى عمر، فقال عمر: رحم الله أبا بكر، لقد أتعب من بعده».

[المصدر: ابن سلام، الأموال، صفحة ٢٤٨]

* من أقوال ومآثر عمر بن الخطاب حول المال وحرمةه:

«أيها الناس أصلحوا أموالكم التى رزقكم الله، فإن إقلالاً فى رفق خير من إكثار فى خرق» (آخرجه المصنف).

«حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم، وتهيئاً للعرض الأكبر، يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية» (رواه أحمد).

«إِنْ هَذَا الْمَالُ وَاللَّهُ مَا أَعْطَيْنَاهُ قَوْمًا إِلَّا أَلْقَى بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالبغضاء». .

«إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي خَازِنًا لِهَذَا الْمَالِ وَقَاسِمًا لَهُ». (سيرة عمر لابن الجوزي ١٧٩:).

«حيث كان الماء كان المال، وحيث كان المال كانت الفتنة».

«يا معاشر العرب، أصلحوا هذا المال فإنه خضررة حلوة، وإن هذا المال يوشك أن يصير إلى الأمير الفاجر أو التاجر الماهر».

قال عمر بن الخطاب لابنه عاصم:

«والله ما كنت أرى هذا المال يحل لى من قبل أن أليه إلا بحقه، وما كان قط أحرم على منه إذ وليته فهو أمانى، وقد أنفقت عليك من مال الله ولست بزائدك، ولكنى معينك بشمر مالى بالغابة فاجدده وبعه، ثم ائت رجلا من قومك من تجارهم فقم إلى جنبه، فإذا اشتري شيئا فاستشركه فاستتفق وأنفق على أهلك» (طبقات ابن سعد: ٢٧٧/٣).

«والذى بعث محمداً بالحق، لو أن جملاً هلك ضياعاً بشرط الفرات، خشيت أن يسأل الله عنه آل الخطاب» (تاریخ الطبری: ٤/٢٠٣, ٢٠٢).

«ألا وإنى ما وجدت صلاح ما ولاي الله إلا بثلاث: أداء الأمانة، والأخذ بالقوة، والحكم بما أنزل الله، ألا وإنى ما وجدت صلاح هذا

المال إلا بثلاث : أن يؤخذ من حق ، ويعطى في حق ، ويمنع من باطل ،
ألا وإنما أنا في مالكم كواли اليتيم ، إن استغنيت استعففت ، وإن
افتقرت أكلت بالمعروف تقرم البهمة الأعرابية : القضم لا الخصم
(نشر الدر ٢٠ / ٣٠) .

« اللهم أشكو إليك جلد الفاجر ، وعجز الثقة ، فالواجب في كل
ولاية الأصلح بحسبها ، فإذا تعين رجالان أحدهما أعظم أمانة والآخر
أعظم قوة ، قدم أنفعهما لهذه الولاية وأقلهما ضررا فيها ، وإذا وسد
الأمير بمشاورة أولى العلم والدين جمع بين المصلحتين وهكذا في
سائر الولايات ، إذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد ، فلا بد
من ترجيح الأصلح أو تعدد المولى إذا لم تقع الكفاية
بوحد » (السياسة الشرعية لابن تيمية - صفحة ٢٦) .

« حدد عمر رضي الله عنه يوما في السنة ، يتفقد فيه بيت المال ،
ليأخذ كل ما فيه ويوزعه بين الناس ولا يترك منه أى رصيد ، وكتب
إلى أبي موسى الأشعري : « أما بعد فاعلم أن يوما في السنة لا يبقى
في بيت المال درهم حتى يكتسح اكتساحا حتى يعلم الله أنى أديت
إلى كل ذى حق حقه » (نقل عن : د. محمد بتاجي ، منهج عمر في
التشريع ، صفحة ٣٨٥) .

« من وصية عمر للخليفة بعده »

– أوصيك بالعدل في الرعية ، والتفرغ لحوائجهم وثغورهم ، ولا
تؤثر غنيهم على فقيرهم » .

- إياك والأثرة والخباة فيما ولاك الله مما أفاء الله على المؤمنين.
- لا تضربهم (أى المسلمين) فيذلوا، ولا تستأثر عليهم بالفتن فتغضبهم، ولا تخرمهم عطاياهم عند محلها فتفترهم
- لا تجعل المال دولة بين الأغنياء منهم، ولا تغلق بابك دونهم فيكمل قويهم ضعيفهم.

(المصدر: عيسى البارونى، الرقابة المالية فى عهد الرسول والخلفاء الراشدين، صفحة ٣٨٨.)

«ما يحل لعمر أمير المؤمنين؟ قال عمر: ألا أخبركم بما أستحل من مال الله؟ : حلتين : حلة الشتاء وحلة للقيظ (شدة الحر)، وما أحوج عليه واعتبر من الظهر، وقوت أهلى كرجل من قريش، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم، ثم أنا رجل من المسلمين، يصيبني ما يصيّبهم»

[المصدر: ابن سلام، «الأموال، صفحة ٢٤٩】

* من مآثر عثمان بن عفان حول المال وحرمة

كان عثمان بن عفان في سعة من الرزق، وله مآثر مالية، حيث كان يضحي بماله في سبيل الدعوة الإسلامية، فعلى سبيل المثال ..

- جهز جيش العسرة (غزوة تبوك).
- اشتري بغررمة من يهودى، وجعل ماءها مشاعاً بين المسلمين بعد أن كان اليهودى هذا يحتكر ماءها ويبيعه للمسلمين.

— تبرع بتجارة محمولة بالزاد لل المسلمين وقت الأزمة وقال: إنها صدقة لقراء المسلمين.

— كان يتعفف عن مال بيت المال.

* من أقوال ومأثر علي بن أبي طالب حول المال وحرمةه

* كان على بن أبي طالب زاهداً، مؤثراً خشونة الحياة على أن
يصرف احتياجاته من بيت المال.

(سعد أطلس، تاريخ العرب: ٢١٠).

كتاب إلى بعض عماله *

«كيف ترجو وأنت متهدوع في النعيم، جمعته من الأرمدة واليتم
أن يوجب الله لك أجر الصالحين، بل ما عليك، ثكلتك أمك، لو
صمت لله أياماً وتصدق بطاائفة من طعامك».

(المصدر: عيسى الباروني، مرجع سابق، صفحة ٤٢٥)

* كتب على إلئي عمال الخراج، مما ورد به ما يلى:

«انصروا الناس من أنفسكم، ولا تحسموا أحداً عن حاجته ولا
تبهسوه عن طلبتة، ولا تضرن أحداً سوطاً لمكان درهم، ولا تمس مال
أحد من الناس قصدأً ومعاً، ولا تدخروا أنفسكم نصيحة ولا الجند
حسن سيرة ولا الرعية مصونة».

(المصدر: سعد أطلس، تاريخ العرب، صفحة ٢٩٧)

* كتب على إلى عبد الله بن عباس أمير البصرة:
«بلغنى أنك جردت الأرض، وأكلت مما تحت يدك، فارفع إلى حسابك، وأعلم أن حساب الله أشد من حساب الناس...».

«لا يسعني تركك حتى تعلمني ما أخذت من الجزية، ومن أين أخذته، وفيما وضعت وما أنفقت منه، فاتق الله في ما اثمنتك عليه واسترجعتك حفظه، فإن المتع بما أنت رazi به قليل وتبعه ذلك شديدة».

(المصدر: تاريخ الطبرى، ج ٥ / ١٤٢)

قال: حدثنا عباد بن العوام عن هارون بن عنترة عن أبيه قال: دخلت على علی بالخورنق وعليه سمل قطيفة (ثياب) وهو يرعد فيها فقلت: يا أمير المؤمنين، إن الله تبارك وتعالى قد جعل لك ولاهل بيتك في هذا المال نصيبا، وأنت تفعل هذا بنفسك؟ قال، فقال: «إنى والله ما أرزأكم شيئا، وما هى إلا قطيفتي التي أخرجتها من بيتي، أو قال من المدينة»

[المصدر: ابن سلام، الأموال، صفحة ٢٥١]

من أقوال الفقهاء والعلماء حول المال وحرمة:

قال معاوية بن أبي سفيان:

«إصلاح مال في يديك أفضل من طلب الفضل من أيدي الناس وحسن التدبير مع الكفاف أحب من الكثير».

* قال أبو الدرداء:

«إن كسب المال من سبل الحلال قليل، فمن أصاب مالاً من غير حله فأثرى فهو شر من ذلك، إلا سلب اليتيم وكسو الأرمدة، ومن أصاب مالاً حله فأنفقه في حله، فذلك يغسل الخطايا كما يغسل ماء السماء التراب عن الصفا، ومن أصاب مالاً من غير حله فأنفقه في غير حله فذلك الملك العضال» (أحمد).

* قال أحمد بن أبي الحواري:

«يؤتى يوم القيمة برجل اكتسب مالاً من حلال، فأنفقه في حرام، فيؤمر به إلى النار، ويؤتى برجل اكتسبه من حلال، فأنفقه في حلال، قال: أوقفوا هذا للحساب».

* قال الأشعث بن قيس لبنيه:

«يا بني أصلحوا المال لجفوة السلطان، وشئم الزمان».

* قال مجاهد:

«قال إبليس إن أعجزنى ابن آدم، فلن يعجزنى في ثلاثة خصال: أخذ مال بغير حقه، أو إنفاقه في غير حقه، أو منعه عن حقه» (مسلم).

* قال سفيان الثورى:

«المال في هذا الزمان سلاح المؤمن» [أورده ابن عبد ربه في العقد الفريد].

يقول الشاطبى :

«إن الأعيان لا يملكونها في الحقيقة إلا بارئها تعالى، وإنما للعبد منها المنافع».

(المصدر: الشاطبى، المواقفات ٣ / ١٦٠)

* يقول الماوردى :

«كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال، فإذا صرف في جهته صار مضارفاً إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حزره أم لم يخرج لأن ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه من دخوله إلى خروجه».

[المصدر: الماوردى، الأحكام السلطانية، صفحة ٢١٣]

* يقول أبو يوسف :

«ولا أرى للإمام أن يترك أرضاً لاملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها أى من يحييها فإن ذلك أعمى للبلاد وأكثر للخارج».

[المصدر: أبو يوسف، الخراج، صفحة ٦١]

* قال معاوية :

«إن في بيت مالكم فضلاً عن أعطيتكم، وأننا قاسم بينكم ذلك ..
إنه ليس بمالنا، إنما هو في الله الذي أفاءه عليكم».

[المصدر: ابن سلام، الأموال، صفحة ٢٥١]

٤ / ٤ - وصايا عشر إلى العاملين على المال العام

للمال إغراءات شديدة، تدفع الإنسان أحياناً إلى الحصول عليه ولو بطرق غير مشروعة، وهنا يأتي دور القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوك المستقيم والتتفقه في شرع الله والدعوة بالمعروف والنهي عن المنكر، لتعيين النفس البشرية على تجنب كسب المال من غير حله أو إنفاقه في غير حله، وهذا هو مناط الوصايا العشر الآتية والتي استوحيتها من كلام الله وسنة رسوله ﷺ ومن أقوال الفقهاء والعلماء.

الوصية الأولى : الإيمان بأن الله وحده المالك للمال العام .

* أن تؤمن بأن المال العام ملك لله سبحانه وتعالى وحده، وأنك مستخلف فيه، وسوف تسأل عنه يوم القيمة، لذلك يجب الالتزام بشرع الله الذي استخلفك فيه، وذلك بأن تكسبه من حلال وتنفقه في حله، فكتاب على ذلك .

الوصية الثانية : الالتزام بالقيم الأخلاقية في التعامل مع المال العام .

* أن تعامل مع المال العام بصدق وأمانة، وبتعفف ومعروف، ويرشد واقتصاد، طاعة لله وامتثالاً، وانضباطاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، تنجو من أكل السحت، ويستجاب لدعائكم، ويزداد رزقكم، فالقيم الأخلاقية من بواعث دوافع المحافظة على المال العام .

الوصية الثالثة: الإقرار بحق الغير في الانتفاع بالمال العام.

* عاون غيرك على الانتفاع بالمال العام بالحق، ولا تتجاوز حقوق المشروع في الانتفاع به في إطار من : العدل والسوية، والتعاون والإخوة، فمنفعة المال العام لجميع الناس بلا تمييز ولا استثمار، ولا احتكار ولا استغلال، ما أحد إلا له حق في هذا المال.

الوصية الرابعة: حماية المال العام ضرورة شرعية وحاجة إنسانية.

* تعاون مع الآخرين في حماية المال العام لأن ذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية ومن موجبات توفير المنافع العامة للناس جميعاً، فلقد نهى الشارع عن كل صور الضياع والإتلاف والإسراف والتبذير والسرقة والاختلاس والرشوة والغلول والتريع .. وما في حكم ذلك .. باعتبار ذلك من صور الاعتداء عليه فقد نهى الرسول عن إضاعة المال.

الوصية الخامسة: تجنب خيانة أمانة المحافظة على المال العام.

* كن أميناً على المال العام ولا تكن خائناً لما استأمنك الله عليه، فسوف تسأل عنه يوم القيمة، من أين اكتسبته، وفيم أنفقته، سواء كنت أميراً أو خفيراً، فلا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له.

الوصية السادسة: تجنب استغلال المال العام لأغراض شخصية.

* تجنب استغلال المال العام للأغراض الشخصية، فهذا من السحت، ومن صور أكل المال العام بالباطل، وأعلم بأن كل لحم نبت

من حرام فالنار أولى به، ولا تقبل صدقة من حرام لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا.

الوصية السابعة: تعامل مع المال العام معاملة مال اليتيم.

* كن حريصا على المال العام كالوالى على مال اليتيم، إن استغنيت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، وحاسب نفسك قبل أن تحاسب، وتهب للعرض الأكبر حيث تحاسب على النمير والقطمير والقليل والكثير، يوم لا يغنى عنك مالك وولدك من الله شيئا.

الوصية الثامنة: اعلم أن حماية المال العام فرض عين.

* عاون ولى الأمر في حماية المال العام، وكن من الداعين إلى الخير والأمراء بالمعروف والناهيين عن المنكر، فهذا فرض عين، ولا تكن إمامة، أو تخشى الناس فالله أحق أن تخشاه إن كنت من المؤمنين، وكن قدوة حسنة، وسبباً لمن اهتدى، فمن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة، ولا تكن للمرتدين المحتلسين الغلوتين المنافقين نصيرا.

الوصية التاسعة: تجنب التربح من الوظيفة.

* لا تربح من الوظيفة أو من المال العام، ولا تعاون غيرك على ذلك أو تتستر عليه، ولا تقبل هدية، ولا تأخذ من أحد عطية وكن شديد الأنفة، عظيم النزاهة، كريم الأخلاق، مأمون الغائلة، فهدايا

العمال غلول، وأكل أموال الناس بالباطل سحت، واعلم أن من يأخذ مالا بحقه يبارك له فيه، ومن يأخذ مالا بغير حقه لا يبارك له فيه.

الوصية العاشرة: تذكر المحاسبة الأخروية يوم لا ينفع مال ولا بنون.

* أن تؤمن بأن الدنيا فانية، وأن المال زائل حتى ولو بلغ مال قارون، والموت حق، والقبر حق، والسؤال حق، والبعث حق، والوقوف بين يدي الله للمحاسبة الأخروية حق، فلا ترك لأولادك مالا من حرام، يتنعمون به في الدنيا وأنت تعذب به في الآخرة، يوم يقول: ما أغني عنى ماليه، هلك عنى سلطانية. يوم يفر المرء من أخيه، وأمه وأبيه، وصاحبته وبنيه.

تعقيب على مقاصد الوصايا العشر

إن الالتزام بهذه الوصايا يحفظ النفس البشرية من أن تطغى، ويحمي المال من أن يضيع، ويحمي المجتمع من الشقاء، ويصون الأمة الإسلامية من الذل.

لو أن كل رئيس / وزير / مدير / موظف / عامل / خفيث التزم بهذه الوصايا لتحقق الخير لهم جميعا وللناس كافة.

ولو أن كل مسلم أمر بالمعروف ونهى عن المنكر لسلم المال من الاعتداءات وأدى وظيفته على الوجه الأكمل، وعاش الناس حياة طيبة في الدنيا وسعدوا برضاء الله في الآخرة.

٤ / ٥ - أدعية مأثورة تقال عند التعامل مع المال :

- «اللهم اصلاح لى دنياى التى فيها معاشى، واصلاح لى آخرتى
التي إليها معادى» (مسلم).
- «اللهم اجعل أوسع رزقى عند كبر سنى، وانقطاع عمرى وقرب
أجلى» (الطبرانى والحاكم).
- «اللهم جاعل الليل سكنا، والشمس والقمر حسبانا، اقضى
عنى الدين، واغتنى من الفقر، وأمتعنى بسمى وبصرى، وتوفنى فى
سبيلك» (مالك).
- «اللهم إنى أعوذ بك من شر فتنة الغنى، ومن شر فتنة الفقر»
(البخارى ومسلم).
- «اللهم إنى أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إنى أعوذ بك من
عذاب القبر، لا إله إلا أنت» (أبو داود).
- «اللهم اكفنى بحلالك عن حرامك، واغنى بفضلك عن
سواك» (الترمذى والحاكم من حديث على).
- «اللهم إنى أسألك خير هذه السوق وخير ما فيها، وأعوذ بك
من شرها وشر ما فيها، اللهم إنى أعوذ بك أن أصيّب فيها يمينا فاجرة
أو صفة خاسرة».
- «لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى
ويحيي وهو حى لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قادر».

– «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال» (أبو داود)

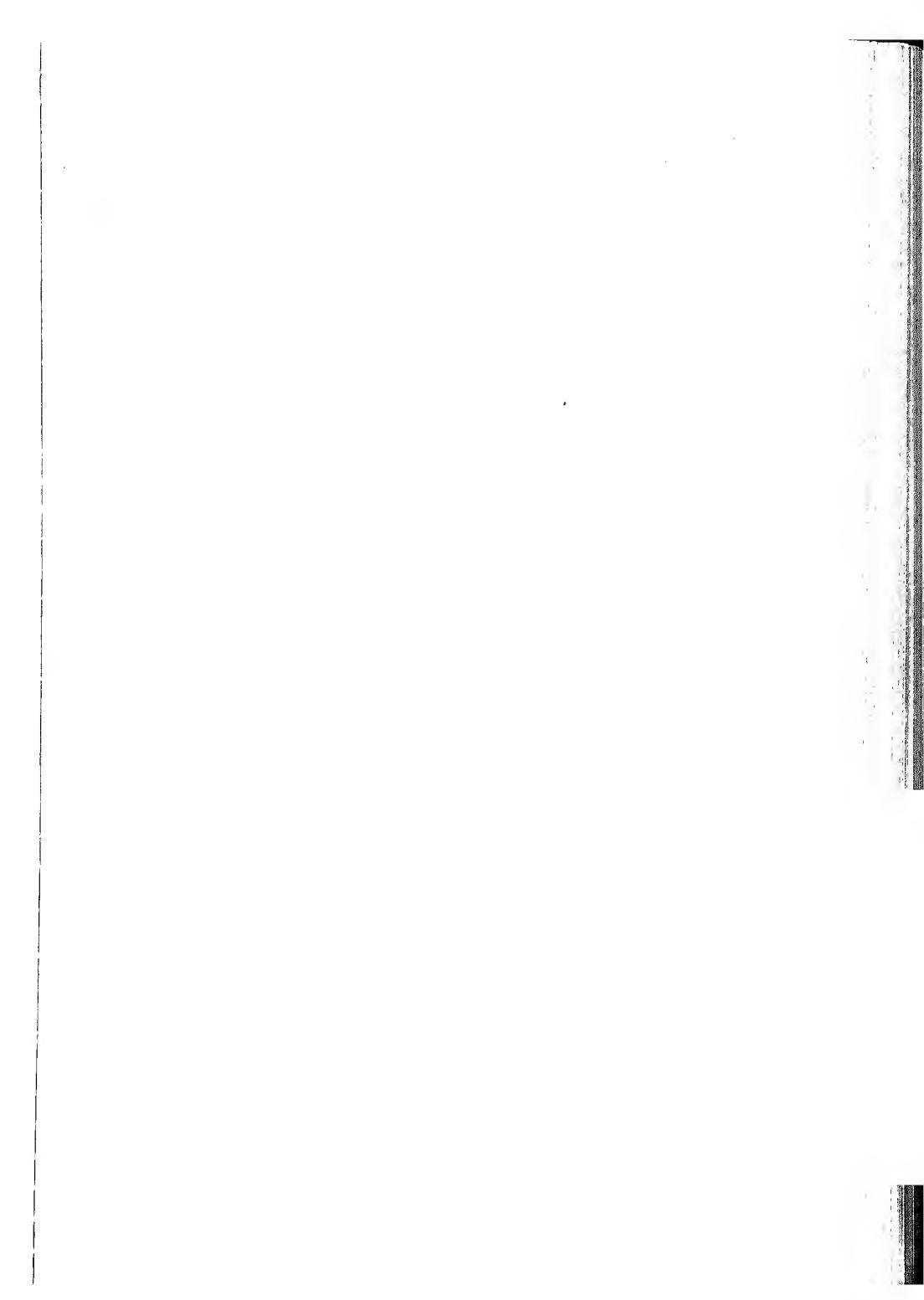
– «بسم الله على نفسي وعلى مالي وديني، اللهم رضنى بقضائك وبارك لي فيما قدر حتى لا أحب تعجيل ما أخرت، ولا تأخير ما عجلت»

– «اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتتنزع الملك من تشاء، وتعز من تشاء، وتذل من تشاء، بيده الخير، إنك على كل شيء قدير، رحمن الدنيا والآخرة تعطيهما من تشاء، وتمنع منهما من تشاء، ارحمني رحمة تغنى بها عن رحمة من سواك»

– «اللهم إني أعوذ بك من فقر منسٍ، ومن غنى مطغٍ» (رواه الطبراني).

– «ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم»

– «والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»



الخواتم

* خاتمة الكتاب

* قائمة المراجع الختارة

* كتب للمؤلف

* فهرست المحتويات

خاتمة الكتاب

من أخطر القضايا المعاصرة التي تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي السياسي، الاعتداءات على المال العام، والتي أخذت صوراً شتى منها: السرقات والاختلاسات، والرشوة، والغل، والترف والإسراف، والتعامل بالربا، وخيانته الأمانة، والإلتفاف، وتدنى الجودة، وسوء تقديم الخدمة، واستغلال الملكية العامة لأغراض شخصية، ووضع الرجل في غير مكانه المناسب والتعيين في الواقع على أساس المحسوبية، والمحاملة، والنفاق والرياء، وخشية الناس وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم أداء حقوق الدولة المشروعة والتربح من الوظيفة، واستخدام المال العام لأغراض حزبية وسياسية.

ويرجع انتشار الاعتداءات على المال العام إلى مجموعة من الأسباب منها: ضعف القيم الإيمانية، وانخفاض مستوى الولاء والإخلاص في العمل. وعدم الالتزام بالأمانة والصدق والعفة والنزاهة وإتقان العمل، والأنانية، وضعف روح الأخوة، وعدم وجود القدوة الحسنة، وتفشى المحسوبية والمحاملات الشخصية، وكذلك تنحية الشريعة الإسلامية عن التطبيق، والاكتفاء بالقوانين الوضعية التي لا تناسب طبيعة المجتمعات الإسلامية.

ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الاعتداء على المال العام بكافة صوره سواء كان مالاً خاصاً أو مالاً عاماً، وركزت على المال العام لأنها يخص الناس جميعاً، ووضعت الحدود والضوابط التي لو طبقت لحققت الحماية الفعالة.

والتراث الإسلامي زاخر بنظم وأجهزة لحماية المال العام من أهمها ما يلى :

- حماية المال العام من خلال الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوك السوى والقدوة الحسنة.
- حماية المال العام من خلال معرفة فقه التعامل مع المال العام.
- حماية المال العام من خلال التوثيق والإشهاد والرهن.
- حماية المال العام من خلال الأجهزة الحكومية والنيابية والشعبية.

ومن حسنات الالتزام بالمنهج الإسلامي لحماية المال العام :

- * تقليل فرص الاعتداء على المال العام من خلال المراقبة والمحاسبة الذاتية الواجب أن تكون في الراعي والرعية.
- * فعالية أجهزة المراقبة والمحاسبة والمناقشة وتقييم العقاب العادل على من يعتدي على المال العام لا فرق بين الناس ولا مسؤولية ولا مجاملة.
- * ضبط وترشيد التعامل مع المال العام وتجنب كل وسائل الترف

والبذخ والإسراف والضياع.

- * إلزام كل فرد باداء حقوق الدولة المشروعة بدون مماطلة أو تهرب .
- * إتقان العمل وتحسينه باعتبار ذلك عبادة وطاعة الله سبحانه وتعالى .
- * زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المنفعة المشروعة من المال العام .
- * الأخذ بالمعاصرة في توجيهه واستثمار وتنمية المال العام .

ألم يأن أن نلتزم بوصايا رسول الله ﷺ الذي يقول : «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (مسلم) ، قوله ﷺ : «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قال: أنصره مظلوماً، أفرأيت إن كان ظالماً كيف أنصره؟ قال تحجزه أو تمنعه عن الظلم فذلك نصره (رواه البخاري) .

ما لا شك فيه أن تطبيق المنهج الإسلامي لحماية المال العام سوف يقلل كثيراً من جرائم السرقة والاختلاس والرشاوي واستغلال التفوذ والكسب غير المشروع والابتزاز والإسراف والتبذير وصدق الله إذ يقول : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بِرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَكُنْ كَذَبُوا فَأَخْذَنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

قائمة المراجع المختارة

أولاً: كتب من التراث:

- ابن حزم، «الملل والنحل».
- أبو إسحاق الشاطبى، «المواقفات».
- أبو عبيد بن سلام، «الأموال».
- ابن تيمية، «الحسبة في الإسلام».
- ابن تيمية، «السياسة الشرعية بين الراعي والرعية».
- أبو حامد الغزالى، «إحياء علوم الدين».
- أبو بكر بن أبي الدنيا، «إصلاح المال».
- الإمام الشافعى، «الأم».
- أبو الحسن الماوردى، «الأحكام السلطانية والولايات الدينية».
- أبو العباس القلقشندى، «صحيح الأعشى».
- أبو عبد الله الجهشياوى، «الوزراء والكتاب».
- الأسعد بن مماتى، «كتاب قوانين الدواوين».
- عبد الله الكتانى، «التراتيب الإدارية».
- ابن رشد، «بداية المحتهد ونهاية المقتضى».
- ابن قدامة، «المغني».
- تقى الدين أبي بكر بن محمد البلاطنسى، «تحرير المقال فيما يدخل ويحرم من بيت المال».

– محمد بن طباطبا، «الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية».

– شهاب الدين التويى، «نهاية الأرب في فنون الأدب».

– قدامه بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة».

– أبو يوسف، «الخراج».

ثانياً : كتب معاصرة :

– أحمد عبد الهادى طلخان، «مالية الدولة الإسلامية»، وهبها، ١٤١٢ هـ.

– د. حمدان الكبيسى، «أصالة معالم الحسبة العربية الإسلامية»، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة، بغداد، ١٩٨٩ م.

– د. حسين حسين شحاته، «أصول المراجعة والرقابة في الإسلام»، مكتبة التقوى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

– د. حسين حسين شحاته، «أصول الفكر المحاسبي الإسلامي»، مكتبة التقوى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٩ م.

– د. عبد النعيم حسين، «الإنسان والمال في الإسلام»، دار الوفاء، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

– قطب إبراهيم محمد، «السياسة المالية لعمرو بن الخطاب»، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– د. عوف الكفراوى، «الرقابة المالية في الإسلام»، مؤسسة شباب الجامعات بالإسكندرية، ١٩٨٥ .

– عيسى أيوب البارونى، «الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين»، من مطبوعات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٣٩٥ هـ / ١٩٨٦ م.

- د. سليمان الطحاوى، «عمر بن الخطاب وأصول السياسة الإدارية الحديثة»، دار الفكر العربى، ١٩٦٩ م.

- سعيد عبد المنعم الحكيم، «الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة»، دار الفكر العربية.

- د. شوقى إسماعيل شحاته، «نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي» الزهراء للإعلام العربى، ١٤٠٧ هـ.

- د. شوقى عبده الساهى، «المال وطرق استثماره فى الإسلام»، مكتبة السلام العالمية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

- محمد بن أحمدين الأخوة، «معالم القرابة فى أحكام الحسبة»، كمبردج، ١٩٨٣ م.

- محمد البھي الخولي، «الشروة في الإسلام»، دار الاعتصام، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

- محمد كرد على، «الإدارة الإسلامية»، دار العلم للملايين .

- محمد الهونى، «النظم الإدارية والمالية في الإسلام»، الشركة العامة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦ م.

- محمد عبد الحليم عمر، «الرقابة على الأموال العامة في الفكر الإسلامي»، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ١٩٧٩ .

- د. محمود المرسى لاشين، «التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية»، دار الكتاب المصرى، القاهرة، ١٩٧٧ م.

- د. يوسف القرضاوى، «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي»، مكتبة وهبة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

* * * *

نداء

إلى الإسلام: أيها الحائزون في بيداء الحياة، التائرون في ظلام الليل
البهيم.

إلى الإسلام: أيها الراغبون في علاج المجتمع من أمراضه وألامه وإنقاذه
من بؤسه وشقائه.

إلى الإسلام: أيها الواقفون على باب الإصلاح لا تدرون أى طرقه
تسلكون ولا في أى سبله تسiron.

إلى الإسلام: يا من اختلطت عليهم الوسائل واضطربت في قلوبهم
الغايات فلم يجدوا الهدف ولم يتخيروا الوسيلة.

إلى الإسلام: أيها المحتقرون بنيران التجارب الفاشلة التي أرشدكم إليها
فكر حائر وعقل صغير قاصر.

إلى الإسلام: الهدى المشرق المستنير الذي يحمل رحمة السماء إلى
الارض.

إلى الإسلام: أيها العاملون الخلصون.

إلى هؤلاء أوجه النداء القرآني

﴿قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين، يهدي به الله من ابتعد رضوانه
سبل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويهديهم إلى
صراط مستقيم﴾ صدق الله العظيم

كتب صدرت للمؤلف

أولاً: في الفكر الحاسبي الإسلامي

- ١ - محاسبة الزكاة: مفهوماً ونظاماً وطبقاً، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.
- ٢ - أصول الفكر الحاسبي الإسلامي، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، مكتبة التقوى.
- ٣ - أصول محاسبة التكاليف في الفكر الإسلامي، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، مكتبة التقوى.
- ٤ - أصول معايير التكاليف في الفكر الإسلامي، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، مكتبة التقوى.
- ٥ - محاسبة المصارف الإسلامية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٣م، مكتبة التقوى.
- ٦ - التوجيه الإسلامي للمحاسبة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، مكتبة التقوى.
- ٧ - المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، مكتبة التقوى.
- ٨ - أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي، ١٤١٢هـ / ١٩٩٣م، مكتبة التقوى.
- ٩ - محاسبة التأمين التعاون الإسلامي، ١٤١٢هـ / ١٩٩٣م، مكتبة التقوى.

- ١٠ - فقه ومحاسبة زكاة الفطر، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار الكلمة المنصورة.
- ١١ - دليل المحاسبين للزكاة (بالمشاركة مع أ.د عبد الستار أبو غده) ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م مكتبة التقوى.
- ١٢ - المحاسبة على الضريبة الموحدة مع إطلاقة إسلامية ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، مكتبة التقوى.
- ١٣ - محاسبة النفس، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار البشير.
- ١٤ - فقه ومحاسبة الوقف، بالمشاركة مع أ.د. عبد الستار أبو غده، من مطبوعات الأمانة العامة للوقف - الكويت، ١٩٩٦.

ثانياً : في الاقتصاد الإسلامي

- ١ - المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، نفذ.
- ٢ - المنهج الإسلامي للإصلاح الاقتصادي، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، من مطبوعات نقابة التجاريين بالجيززة.
- ٣ - مشكلتا الجموع والخوف وكيف عالجهما الإسلام، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة.
- ٤ - اقتصاد البيت المسلم في ضوء الشريعة الإسلامية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٥ - المنهج الإسلامي للأمن والتنمية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، مكتبة التقوى.

٦ - وصايا اقتصادية إسلامية للبيت المسلم، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، مكتبة التقوى.

٧ - المنهج الإسلامي لدراسة الجدوى الاقتصادية، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، من مطبوعات بنك فيصل الإسلامي، القاهرة.

٨ - تقويم الضريبة الموحدة في ضوء الشريعة الإسلامية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، مكتبة التقوى.

٩ - السوق الشرقي أوسطية رؤية إسلامية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار الكلمة بالمنصورة.

١٠ - الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

١١ - النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجهات - رؤية إسلامية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، دار البشير طنطا.

١٢ - التطبيق المعاصر للزكاة، تحت الطبع.

١٣ - الميثاق الإسلامي لقيم رجال الأعمال، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

١٤ - تأمين مخاطر رجال الأعمال: رؤية إسلامية، دار الكلمة بالمنصورة ١٩٩٨م.

١٥ - الخصخصة في ميزان الإسلام، دار الكلمة بالمنصورة ١٩٩٩م.

ثالثاً: في الفكر الإسلامي

- ١ - المأثور من الذكر والدعاء من القرآن والسنة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، مكتبة التقوى.
- ٢ - ابتعادات ومسؤوليات زوجة معتقل في سبيل الله، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، دار الكلمة بالمنصورة.
- ٣ - مسؤولياتنا نحو أبناء المعتقلين في سبيل الله، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، دار الكلمة بالمنصورة.
- ٤ - الضوابط الشرعية للتبرير عن النفس، تحت الطبع.
- ٥ - نفحات وعظات من فريضة الصيام، تحت الطبع.
- ٦ - الطريق إلى التفوق: رؤية إسلامية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٩م، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- ٧ - محاسبة النفس، دار البشير - طنطا ١٤١٩ / ١٩٩٩م.

*** تطلب من المؤلف:**

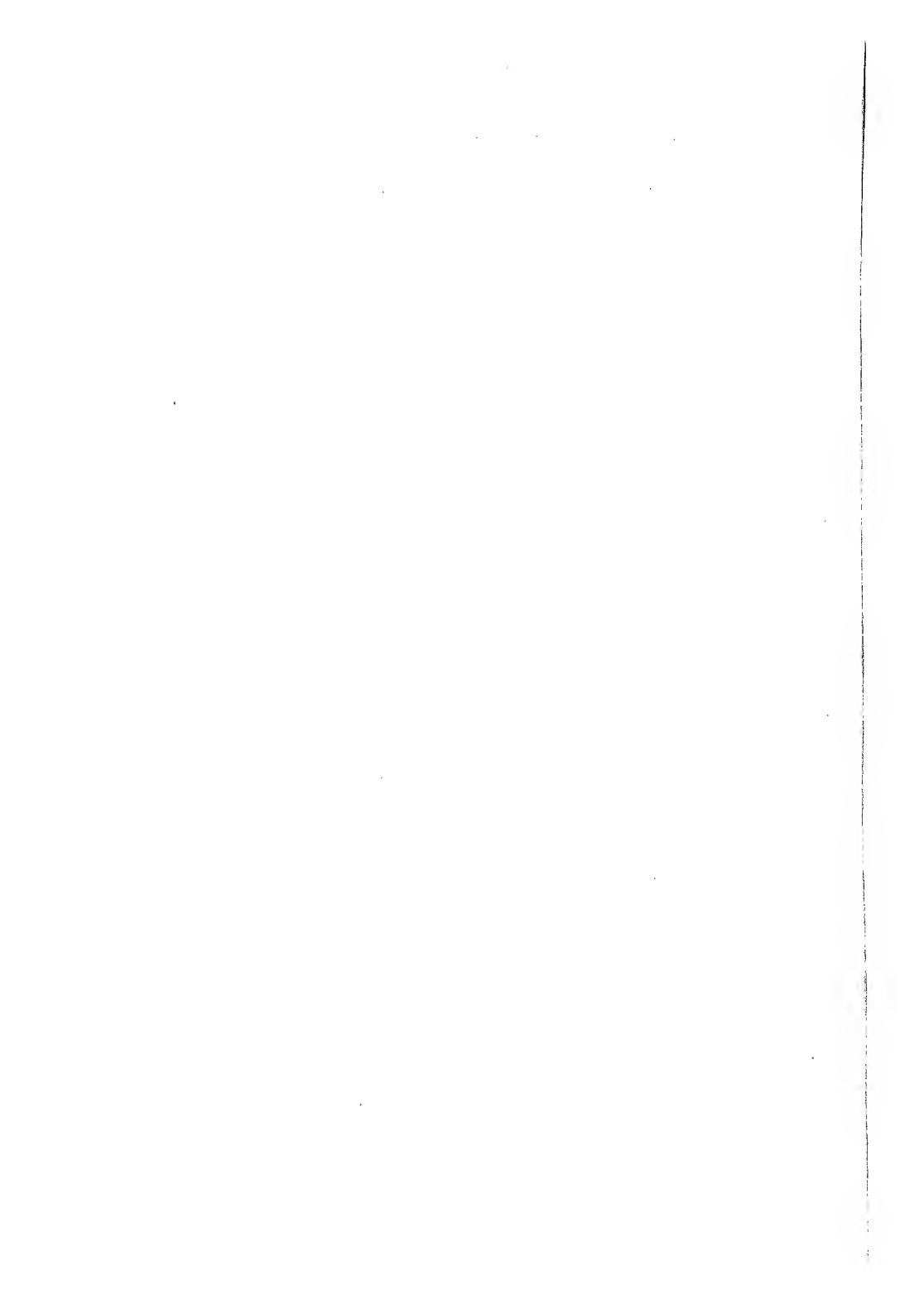
- دكتور حسين حسين شحاته.

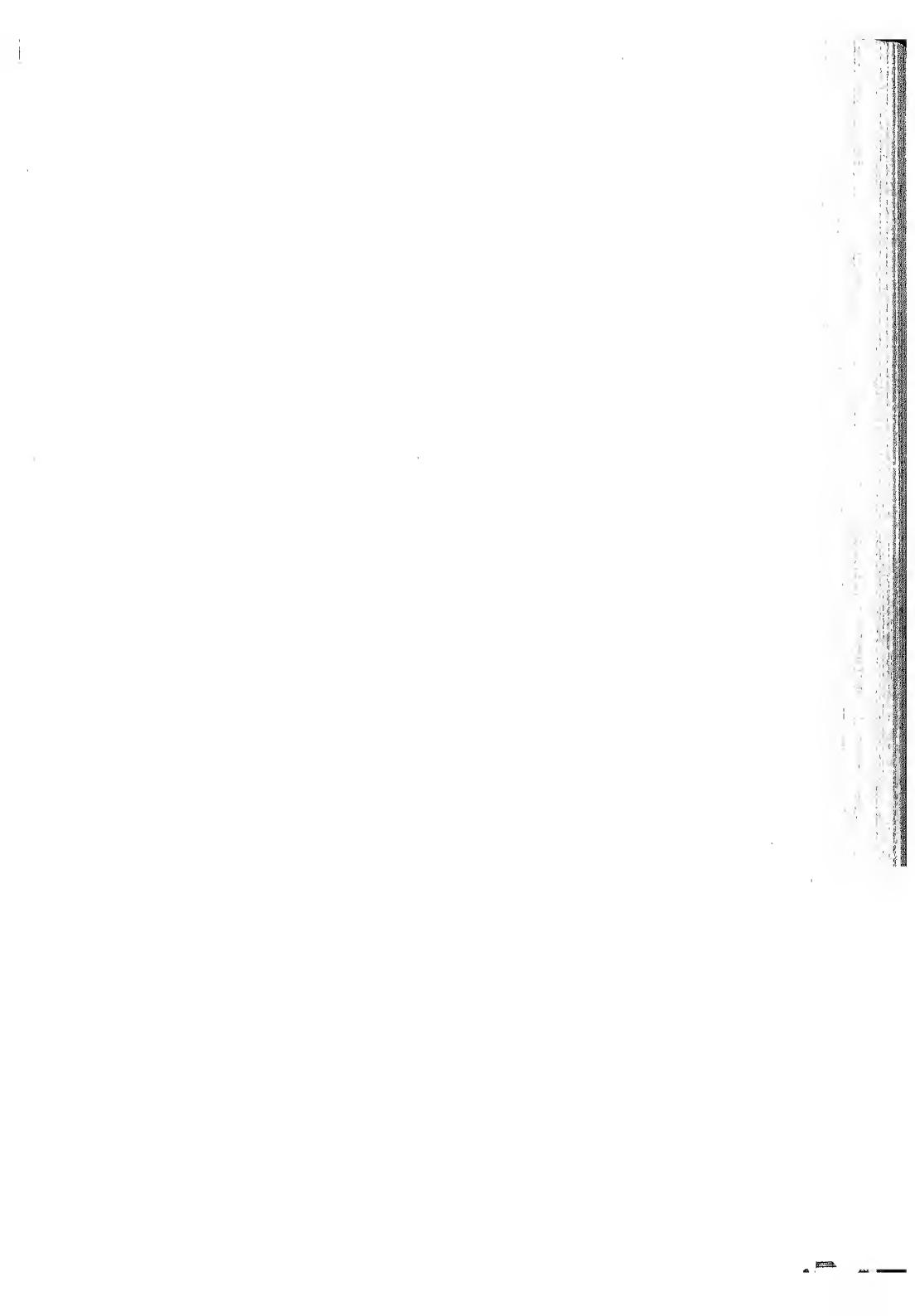
- العنوان: القاهرة، مدينة نصر، الحى الثامن، ٢ شارع هشام لبيب، متفرع من شارع امتداد مكرم عبيد.

- ت: ٢٧٣٥٤٩٧ - ٢٨٧٢٨١٩.

- ت محمول: ٠١٠ / ١٥٠٤٢٥٥.

- فاكس: ٢٨٧٢٨١٩ - ٢٨٧٩٦٥٧.





卷之三

أمسنا الله بمحمياته المال الذي جعلنا مستعيناً من هبة، وحرر
الاعتذار عليه لأن قوام الحياة ومن موجبات عبادة الله وإلهامه
فإنما يكتب.

ومن المظاهر البارزة في هذا العصر الاستبدام على المال العام سواء أكان ملكاً للدولة، أو بمحض وصمة من الناس مثل الشركات والنقابات، والجمعيات، والهيئات، والنادى، وما في حكم ذلك.

وقد أخذ الاستثناء على المال العام صوراً متعددة، سواء كان سرقة، أو اختلاس، أو خيانةأمانة، أو رشوة، أو اتلافاً، أو إسرافاً، أو تبذير، أو عدم اتقان العمل، أو تزييناً من الوظيفة، أو تسخيره لخدمات شخصية أو حزبية أو لمجاملة الرؤساء أو المحكم ومن هي حكمة، وغيرها ذلك من صور الاعتداءات والذين يتربى عليها جرائم خطيرة وسلبيات شتى من أهمها الفساد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

لذا استشعر المؤلف هذا الخطر العظيم - الاعتداء على المال العام - وذلك من خلال ممارسته لهاته - كمحاسب قانوني وخبير ومستشار مالي للعديد من الشركات العامة والخاصة والنقابات والتوادي والجمعيات والمؤسسات - ورأى من الضروري بيان الحكم الشرصى لمن يعتدى على المال العام، والمعقوبات التي فرضها الشارع، وسبل حماية هذا المال من الاعتداء عليه فى ضوء المنهج الإسلامى، والمقصد من ذلك هو ابتعاد وجده الله حرر وكل الذى أمرنا بالدعوة إلى العزير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - بالحكمة والوعظة الحسنة.